# القدس

## وتحدّيات طمس الهويّة

إعداد

د. جاد إسحق ود. نائل سلمان



المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

# القدس

## وتحدّيات طمس الهويّة

إعداد

د. جاد إسحق ود. نائل سلمان

إشراف وتحرير: الدكتورة ريتا عوض
وحدة فلسطين
المنظمة العربيّة للتربية، والثقافة والعلوم
المشاركة الفنية: عيسى زبون ونزار فرسخ
ونزار قطوش وإياد أبو ردينة
معهد الأبحاث التطبيقيّة . القدس (أريج)


الطبعة الأولى 2004
ISBN : 9973-15-150-X

تصميم وطباعة
بكتورا (216) 71 788 077

# المحتويات

# مقدمـــــة

القدس، بيت المقدس، المدينة التي طالما سميت «مدينة السلام» هي اليوم الرمز العالمي بامتياز، للاحتلال والصراع العنيف الدامي والحرب. فمنذ قيام الحركة الصهيونية وتوجّهها إلى إقامة دولة لليهود على أرض فلسطين وتركيزها الاهتمام على مدينة القدس، وإعلان دولة إسرائيل عام 1948 على أجزاء من أرض فلسطين واستيلائها على الجانب الغربي من المدينة المقدسة وطرد أهل البلاد الفلسطينيين من أراضيهم ومنازلهم وإحلال اليهود المستقدمين من أصقاع الأرض في ديارهم، واحتلال إسرائيل للقدس الشرقية في حرب حزيران/ يونيو عام 1967، أصبحت القدس قضية تمثّل الظلم التاريخي والإنساني في أجلى صوره؛ قضية شعب شرّد من دياره، وقضية مدينة يعيد الاحتلال صياغة معالمها ويعيد كتابة تاريخها بالصيغة التي تخدم أغراضه الرامية إلى الاستئثار بها مدّعيا أنها «العاصمة الأبدية» لإسرائيل.

غير أن القدس ليست مجرّد مدينة، وهي ليست أية مدينة؛ إنها المدينة المقدّسة في الأديان السماوية الثلاث. لذا كانت قضيّتها قضيّة العالم بأسره وإن تمثّلت أساسا في معاناة أهلها وآلامهم اليومية الناتجة عن الاحتلال.

والقدس، المدينة التاريخية التي تضمّ أقدس آيات التراث الديني والمعماري والحضاري العالمي وأروعها : كنيسة القيامة ودرب الآلام والمواقع الدينية المسيحية والمسجد الأقصى، ثالث الحرمين الشريفين في الإسلام وقبة الصخرة - مهددة اليوم بالخطر بسبب الاحتلال وممارساته الهادفة إلى تغيير معالم المدينة التاريخية من ناحية، والحيلولة دون القيام بما يلزم من أعمال الصيانة للمواقع التراثية وتهديد المواقع المعمارية الإسلامية على الأخص والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى من ناحية أخرى، حتى أن لجنة التراث العالمي وضعتها منذ عام 1982، على قائمة مواقع التراث الإنساني المهددة بالخطر، وأبقتها على تلك القائمة بعد إعادة تقييم أوضاعها في اجتماع اللجنة العالمية الأخير في الصين في تموز / يوليو 2004.

وليس الاحتلال الإسرائيلي كأي احتلال، تقرّ سلطاته بأنه احتلال لا بدّ أن يؤول

إلى زوال، بل هو احتلال استيطاني يدّعي امتلاك الأراضي المحتلة ويدّعي ما يسمّيه «حقا تاريخيا» في تلك الأراضي متحدّيا القوانين الدولية وقرارات الشرعية الدولية. من هنا كان بناء المستعمرات الاستيطانية محور السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وفي القدس بصورة أخص، ترمي إسرائيل من ورائها إلى تثبيت احتلالها للأراضي الفلسطينية، وخصوصا القدس، وإلى تمرير سياسة الأمر الواقع، ضاربة عرض الحائط باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تمنع القوّة المحتلة من نقل السكان من أراضيها إلى الأراضي المحتلة، وبالأنظمة الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 التي تمنع القوّة المحتلة من إجراء تغييرات دائمة في المناطق المحتلة، ما لم تكن تلك الإجراءات لدواعٍ عسكرية بالمعنى الضيّق للعبارة أو ما لم يكن إجراؤها لمصلحة السكان المحليين. وقد اعتبرت قرارات الأمم المتحدة أن المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها المستعمرات في القدس الشرقية وحولها - غير شرعية وعقبة في طريق السلام وعائق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ كما أن بناء تلك المستوطنات يؤدي إلى انتهاك حقوق الفلسطينيين كما يحددها القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ أنها تخالف حقّ تقرير المصير وحقّ المساواة وحقوق الملكية وتحقيق المستوى المعيشي اللائق وحرية الحركة والتنقّل، كما تشكّل تحدّيا ورفضا للقرارات الدولية المطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967، بما فيها القدس الشرقية.

غير أن إسرائيل تتمادى في تحدّيها للشرعية الدولية وتواصل رفضها تطبيق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي؛ وليس الجدار العازل الذي تقوم اليوم ببنائه في الأراضي الفلسطينية المحتلة سوى دليل جديد على تعنّتها وإصرارها على المضيّ في ممارسة سياساتها الاستعمارية الاستيطانية في أراضي فلسطين بأسرها بما فيها مدينة القدس. لذا تحدت إسرائيل موقف محكمة العدل الدولية التي أصدرت رأيها الاستشاري في 2004/7/9 في موضوع جدار الفصل، استجابة للقرار الموجّه إلى المحكمة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2003/12/8 في هذا الشأن، وجاء فيه أن الجدار الذي تبنيه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، مخالف للقانون الدولي. وقد دعت المحكمة الدولية مؤسسات الأمم المتحدة وعلى رأسها الجمعية العامة ومجلس الأمن، إلى البحث في

«الإجراءات الإضافية من أجل إنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار والإجراءات المرتبطة به». كما دعت إلى تفكيكه، وأكدت واجب إسرائيل في تعويض الأضرار التي تلحق بالأفراد الفلسطينيين نتيجة بنائه.

أمام هذا التعنّت الإسرائيلي والإصرار على العدوان والاحتلال والتوسّع، وقهر الشعب الفلسطيني، والاستهتار بالإنسان وبالقيم وبالحضارة، وتحدّي أبناء الأمة العربية جميعا، والاستخفاف بالقانون الدولي والمجتمع الدولي بأسره، يصبح من واجب كل إنسان حرّ في العالم أن يقف إلى جانب الحقّ وأن ينادي بالعدالة ويعمل على دعم الحقّ الفلسطيني في أرض فلسطين، حتى يعود الوطن إلى أبنائه والأرض إلى أصحابها وتقوم الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وقد سعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للقيام بواجبها لدعم للشعب الفلسطيني والتعريف بالحق الفلسطيني ولصيانة التراث الثقافي الفلسطيني، وأولت فلسطين عامة، والقدس على سبيل الخصوص، ما تستحق من اهتمام في برامجها ومشروعاتها. كما عملت على التعريف بقضية القدس في المحافل الدولية . وكانت الندوة الدولية التي عقدتها حول القدس في المعهد الملكي للعلاقات الدولية بلندن عام 1999 والمعرض المتنقل حول الآثار العربية والإسلامية في القدس الذي تقوم حاليا بالإعداد له من أبرز أنشطتها في هذا المجال؛ وذلك فضلا عمّا تقوم به من جهد للدفاع عن التراث الثقافي الفلسطيني في المحافل الدولية وخصوصا في اجتماعات لجنة التراث العالمي.

في هذا الإطار يندرج الجهد الذي قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تحرير ونشر هذا الكتاب المهم : **القدس في مواجهة التهويد** الذي أعده معهد الأبحاث التطبيقية ـ القدس «أريج»، والذي يسرّنا اليوم أن نضيفه إلى المكتبة العربية وأن نضعه بين أيدي القراء العرب؛ كتاب مرجعي ومصوّر يقوم على التحليل العلمي الرصين من خلال الإحصاءات والخرائط والمراجع الأصلية ليكشف الأوضاع الخطيرة والمريرة التي تعيشها القدس اليوم تحت نير احتلال استيطاني إسرائيلي أعاد صياغة خارطة المدينة، تاريخا وحاضرا وسكانا وعمرانا.

إن القدس اليوم لفي خطر شديد، تواجه سياسة التهويد الجائرة التي تتبعها إسرائيل، سياسة عنصرية تمارس التطهير العرقي ضد أهل البلاد الأصليين، المقدسيين العرب، لتحلّ مكانهم، في ديارهم وعلى أراضيهم، غرباء يهود تستقدمهم من بلدان العالم أجمع وتدّعي أنهم أصحاب الحقّ في البلاد، متذرّعة بادعاءات تسمّيها دينية وتاريخية. أمام هذا الواقع الخطير الذي تعيشه المدينة المقدسة، القدس العربية، حيث تواصل السلطات الإسرائيلية المحتلة الاعتداء على أهلها العرب، مسلمين ومسيحيين، وتضييق الخناق عليهم لدفعهم إلى هجرة مدينتهم، وتواصل بناء المستعمرات الاستيطانية فيها لتغيير معالمها والإخلال بتركيبتها السكانية لمصلحة اليهود، ومحو تاريخها وتزوير ماضيها، كلنا اليوم مدعوّ إلى الذود عن المدينة المقدسة، والدفاع عن تاريخها العربي والإسلامي وإلى نصرتها ودعم صمود أهلها.

وأودّ أن أشكر الدكتور جاد إسحق، المدير العام لمعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) على الجهد الذي بذله بالتعاون مع السادة زملائه في إعداد هذا الكتاب، نصّا وجداول وصورا، الذي تتشرّف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بنشره، وهو جهد مقدّر تبذله المؤسسات العلمية الفلسطينية وأبناء الشعب الفلسطيني للدفاع عن قضيتهم العادلة، ولإبقاء فلسطين حيّة في الضمير الفلسطيني والضمير العربي وضمير الإنسانية جمعاء، ولإبقاء القدس في قلب كل عربي ووجدانه؛ ولن يضيع حقّ شعب يناضل بشتى الوسائل، لاسترداده. ولا بدّ أمام ما بذله الشعب الفلسطيني من تضحيات جسيمة عبر ما يزيد عن قرن من الزمان، من أن يتحقق هدفه في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وستبقى القدس صامدة في وجه محاولات التهويد بصمود أبنائها في أرضهم وبدعم أبناء الأمة العربية وكل الأحرار في العالم.

د. المنجي بوسنينة

المدير العام

## خلفية الوجود اليهودي في القدس

يعود تاريخ القدس إلى آلاف السنين، ويرجعه بعض المؤرخين إلى ما يزيد عن عشرة آلاف سنة، وقد سكنها الكنعانيون قبل عام 3000 قبل الميلاد. وتشير الحفريات الأثرية والمصادر التاريخية إلى وجود متواصل للشعوب العربية في القدس من آراميين وكنعانيين وعموريين ويبوسيين. أما اليهود فقد جاؤوا في فترة لاحقة ولم يتمكنوا من السيطرة على القدس في إطار دولة موحدة لأكثر من سبعين عاما (جابر،12). وكان العموريون أول من سكن منطقة القدس، وأصبحت القدس مدينة في عهد اليبوسيين العرب وكان اسمها «يبوسي» أو «سالم» وهو الاسم الأكثر شيوعا. واكتسبت المدينة أسماء كثيرة بعد ذلك من «أورسالم» عند الأكاديين وتعني «مدينة السلام»، إلى «أوشامام» عند المصريين، إلى «يروشالايم» عند اليهود، إلى «هيروسوليما» عند اليونان إلى «إيليا كابيتولينا» عند الرومان، وأخيرا «بيت المقدس» أو «القدس» وتعني الطهارة (أبو فردة،31).

وتذكر التوراة أن سبعة شعوب كانت تسكن في القدس حين هاجمها الملك اليهودي داود عام 980 ق.م.، وهي: العموريون والكنعانيون والجرجاثيون والفرزيون والحثيون والحواريون، وأغلبها شعوب عربية.

أما «الفلسطينيون» فقد جاؤوا من جزر اليونان، من جزيرة «كريت» تحديداً. وكانوا قد بسطوا حكمهم على الساحل منذ عام 1200 ق.م. واندمجوا مع الشعوب العربية فيها بعد أن طبعوا اسمهم على أرض فلسطين بأكملها. وكانت لهم حروب مع العبرانيين الذين قدموا من الشرق وغزوا فلسطين عام 1260 ق.م.. وأسس العبرانيون مملكتهم هناك لمدة لم تزد عن سبعين عاماً انقسمت بعدها إلى مملكتين متحاربتين (جابر، 16).

ويتفق العلماء والمؤرخون، بمن فيهم الإسرائيليون، أن اليهود ليسوا جنساً أو عرقاً واحداً، بل هم خليط من الأجناس والأعراق، لم يجمعهم معا سوى أنهم غرباء، ولم تكن لهم حرف أو أسماء خاصة بهم، وكانوا يبحثون عن رزقهم في الأعمال

المختلفة لا سيما الغزو والقتال، فاستعان بهم داود لإنشاء مملكته. ومن هنا أمسى طلب الرزق سمتهم الجامعة، دون الارتباط بأرض معيّنة. وقد نسبوا أنفسهم إلى إبراهيم لكونه عبرانياً، وادّعوا أن ربّهم «يهوه»، وعدهم بفلسطين والقدس (جابر،18).

إذن، يعود تاريخ القدس إلى ما قبل مجيء اليهود بآلاف السنين، وكان ارتباطهم بالمدينة عرضيا وعابرا ومفتعلا. أضف إلى ذلك أن نصوص التوراة تتحدث عن وجود غيرهم في القدس قبل مجيئهم إليها، فلم يكونوا هم من أسّسها، بل إن التوراة تتحدث عن مقاومة أهل القدس اليبوسيين للعبرانيين الوافدين لاحتلالها وعن بقاء أهل المدينة الأصليين فيها بعد الاحتلال العبراني.

أما الحكم اليهودي للقدس فقد بدأ مع الملك داود الذي أقام فيها مع حاشيته. ثم حكمها ابنه الملك سليمان من بعده، ودام حكمه أربعين عاماً. وبعد وفاته انقسمت المملكة إلى مملكتي إسرائيل ويهودا.

توالت عائلات مختلفة على حكم مملكة إسرائيل حتى أن عاصمتها تغيّرت ثلاث مرات. وفي سنة 20 ق.م. قضى عليها الأشوريون ونفوا اليهود إلى العراق. أما مملكة يهودا وكانت عاصمتها القدس، فقد تولاها تسعة عشر ملكاً، لكن نهايتها كانت أسرع من أختها إذ أجهز عليها نبوخذ نصر الكلداني في عام 586 ق.م. وسبى اليهود إلى بابل.

## تنامي الوجود اليهودي في القدس في أواخر الحقبة العثمانية 1800 ـ 1918

أدى سقوط مملكة يهودا إلى تبعثر اليهود في أنحاء الأرض، فمنهم من ذاب في المجتمعات التي سكنها، ومنهم من تقوقع في تجمعات خاصة في البلدان التي سكنوا فيها. أما فلسطين فظلت بعيدة المنال بالنسبة إليهم لعدة قرون، حتى مطلع القرن الخامس عشر الميلادي. وكانت قد بدأت حينذاك حملة التطهير ضد العرب واليهود في إسبانيا فلجأ اليهود من جرّائها إلى الدولة العثمانية التي أحسنت

استقبالهم، وسكن عديد منهم في القدس وعرفوا باليهود «السفرديم»، أي الآتين من إسبانيا. وتبعت تلك الهجرة إلى القدس هجرات ليهود بولونيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر (جريس، 16).

أما الهجرات اليهودية الكبيرة والمنظمة إلى فلسطين فقد كانت في القرنين التاسع عشر والعشرين بعد إنشاء الحركة الصهيونية التي دعت إلى إقامة دولة لليهود يعيشون فيها بعيدا عن الاضطهاد الأوروبي. (أنظر الجدول) وكان الفكر الصهيوني في السنوات الأولى لنشأته، يقوم على مزج الدين بالقومية بشكل يجعله متناقضاً في صميمه، إلا أنه نجح في جذب العديد من يهود العالم الذين وجدوا في العقيدة الصهيونية الحلّ الأنسب لمشاكلهم.

**الهجرة اليهودية إلى فلسطين من عام 1882 وحتى عام 1996**

| السنة | اليهود المقيمون | مهاجرون يهود | مهاجرون يهود \ 1000 | وتيرة الهجرة لكل 1000 يهودي مقيم | المصدر |
|---|---|---|---|---|---|
| 1882 . 1903 | . | 20000 . 30000 | . | . | 2 |
| 1904 . 1914 | . | 35000 . 40000 | . | . | 2 |
| 1919 | . | 1806 | 2 | 32 | 1 |
| 1920 | . | 8223 | 8 | 135 | 1 |
| 1921 | . | 8294 | 8 | 115 | 1 |
| 1922 | . | 8685 | 9 | 104 | 1 |
| 1923 | . | 8175 | 8 | 91 | 1 |
| 1924 | . | 13892 | 14 | 146 | 1 |
| 1925 | . | 34386 | 34 | 285 | 1 |
| 1926 | . | 13855 | 3 | 93 | 1 |
| 1927 | . | 3034 | 2 | 20 | 1 |
| 1928 | . | 2178 | 5 | 14 | 1 |
| 1929 | . | 5249 | 5 | 34 | 1 |
| 1930 | . | 4944 | 13 | 30 | 1 |
| 1931 | . | 4075 | 4 | 24 | 1 |
| 1932 | . | 12553 | 13 | 69 | 1 |
| 1933 | . | 37337 | 37 | 177 | 1 |
| 1934 | . | 45267 | 45 | 177 | 1 |
| 1935 | . | 66472 | 66 | 206 | 1 |
| 1936 | . | 29595 | 30 | 80 | 1 |
| 1937 | . | 10629 | 11 | 27 | 1 |
| 1938 | . | 14675 | 15 | 36 | 1 |
| 1939 | . | 31195 | 31 | 72 | 1 |
| 1940 | . | 10643 | 11 | 23 | 1 |
| 1941 | . | 4592 | 5 | 10 | 1 |
| 1942 | . | 4206 | 4 | 9 | 1 |
| 1943 | . | 10063 | 10 | 20 | 1 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1944 | . | 15552 | 16 | 30 | 1 |
| 1945 | . | 15259 | 15 | 28 | 1 |
| 1946 | . | 18760 | 19 | 32 | 1 |
| 1947 | . | 22098 | 22 | 36 | 1 |
| 1948 (أيار) | . | 17165 | 17 | 73 | 1 |
| 1882 . 1903 | . | 20000 . 30000 | . | . | 2 |
| 1904 . 1914 | . | 35000 . 40000 | . | . | 2 |
| 1915 . 1918 | . | . | . | . | 2 |
| 1919 . 1923 | . | 35183 | 35 | . | 2 |
| 1924 . 1931 | . | 81613 | 82 | . | 2 |
| 1932 . 1938 | . | 197235 | 197 | . | 2 |
| 1939 . 1945 | . | 81808 | 82 | . | 2 |
| 1946 . 1948 | . | 56467 | 56 | . | 2 |
| 1948 | 716700 | . | . | . | 3 |
| 1948 | 758700 | 101819 | 102 | 229 | 4 |
| 1949 | 1013900 | 239576 | 240 | 266 | 4 |
| 1950 | 1203000 | 170215 | 170 | 154 | 4 |
| 1951 | 1404400 | 175129 | 175 | 132 | 4 |
| 1952 | 1450200 | 24369 | 24 | 17 | 4 |
| 1953 | 1483600 | 11326 | 11 | 8 | 4 |
| 1954 | 1526000 | 18370 | 18 | 12 | 4 |
| 1955 | 1590500 | 37478 | 37 | 24 | 4 |
| 1956 | 1667500 | 56234 | 56 | 35 | 4 |
| 1957 | 1667500 | 71224 | 71 | 41 | 4 |
| 1958 | 1810200 | 27082 | 27 | 15 | 4 |
| 1959 | 1858800 | 23895 | 24 | 13 | 4 |
| 1960 | 1911300 | 24510 | 25 | 13 | 4 |
| 1961 | 1981700 | 47632 | 61 | 25 | 4 |
| 1962 | 2068900 | 61328 | 64 | 30 | 4 |
| 1963 | 2155600 | 64364 | 55 | 30 | 4 |
| 1964 | 2239200 | 54716 | 31 | 25 | 4 |
| 1965 | 2299100 | 30736 | 16 | 14 | 4 |
| 1966 | 2344900 | 15730 | 14 | 7 | 4 |
| 1967 | 2383600 | 14327 | 21 | 6 | 4 |
| 1968 | 2434800 | 20544 | 38 | 8 | 4 |
| 1969 | 2506800 | 37804 | 38 | 15 | 4 |
| 1970 | 2582000 | 36750 | 37 | 14 | 4 |
| 1971 | 2662000 | 41930 | 42 | 16 | 4 |
| 1972 | 2752700 | 55888 | 56 | 21 | 4 |
| 1973 | 2845000 | 54886 | 55 | 20 | 4 |
| 1974 | 2906900 | 31979 | 32 | 11 | 4 |
| 1975 | 2959400 | 31979 | 20 | 7 | 4 |
| 1976 | 3020400 | 19754 | 20 | 7 | 4 |
| 1977 | 3077300 | 21429 | 21 | 7 | 4 |
| 1978 | 3141200 | 26394 | 26 | 8 | 4 |
| 1979 | 3218400 | 37222 | 37 | 12 | 5 |
| 1980 | 3282700 | 20428 | 20 | 6 | 5 |
| 1981 | 3320300 | 12599 | 13 | 4 | 5 |

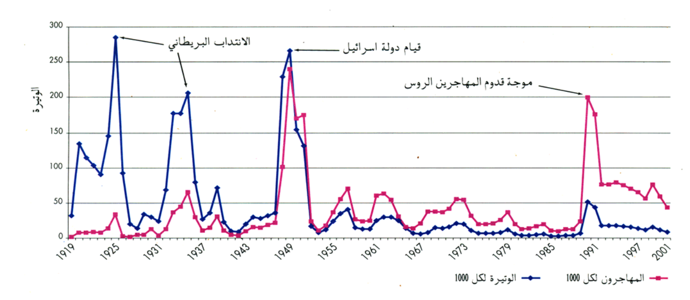
| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1982 | 3373200 | 13723 | 14 | 4 | 5 |
| 1983 | 3412500 | 16906 | 17 | 5 | 5 |
| 1984 | 3471700 | 19981 | 20 | 6 | 5 |
| 1985 | 3517200 | 10642 | 11 | 3 | 5 |
| 1986 | 3561400 | 9505 | 10 | 3 | 5 |
| 1987 | 3612900 | 12965 | 13 | 4 | 5 |
| 1988 | 3659000 | 13034 | 13 | 4 | 5 |
| 1989 | 3717100 | 24050 | 24 | 7 | 5 |
| 1990 | 3946700 | 199516 | 200 | 52 | 5 |
| 1991 | 4144600 | 176100 | 176 | 44 | 5 |
| 1992 | 4242500 | 77057 | 77 | 18 | 5 |
| 1993 | 4335200 | 76800 | 77 | 18 | 5 |
| 1994 | 4441100 | 79844 | 80 | 18 | 5 |
| 1995 | 4549500 | 76361 | 76 | 17 | 5 |
| 1996 | 4569200 | 70919 | 71 | 16 | 5 |
| 1997 | 4658800 | 66221 | 66 | 14 | 5 |
| 1998 | 4743400 | 56730 | 57 | 12 | 5 |
| 1999 | 4829000 | 76766 | 77 | 16 | 5 |
| 2000 | 4914100 | 60192 | 60 | 12 | 5 |
| 2001 | 4990200 | 43580 | 44 | 9 | 5 |

المصادر:

1. أعداد المهاجرين ووتيرة الهجرة من كتاب الإحصاء الإسرائيلي لعام *1979* صفحة 135.
2. أعداد المهاجرين من كتاب الإحصاء الإسرائيلي لعام *1997* صفحة 155. لاحظ كيف أنه في فترة الانتداب البريطاني دخل إلى فلسطين ما يزيد عن 450000 مهاجر يهودي.
3. أعداد اليهود المقيمين من كتاب الإحصاء الإسرائيلي لعام *1997* صفحة 49.
4. أعداد المهاجرين ووتيرة الهجرة من كتاب الإحصاء الإسرائيلي لعام *1979* صفحة 135.
5. تم حساب وتيرة الهجرة ولم تؤخذ كما وردت في كتاب الإحصاء الإسرائيلي لعام *1979* صفحة 135.

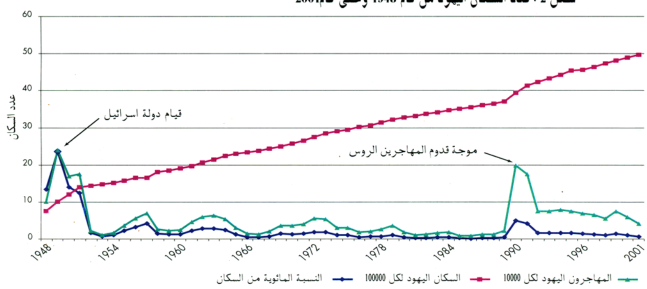
ولما التقت المصلحة الأوروبية الاستعمارية مع الأطماع الصهيونية أصبح تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين هدفاً بحدّ ذاته. فصارت الدول الأوروبية تضيّق الخناق على الرعايا اليهود في بلدانها، فيما باشرت الدعاية الصهيونية بتصوير فلسطين على أنها هي أرض الميعاد وأن وعد الله لليهود سوف يتحقق فيها، مستخدمةً الأساطير الدينية لبلوغ ذلك المأرب. وكانت تلك الهجرات تتزايد كلما ازداد وضع اليهود سوءاً في مواطنهم. فنجد مثلا أن الهجرات اليهودية الكبيرة بدأت في أواخر القرن التاسع عشر مع حملات الإبادة التي تعرّض لها اليهود في روسيا وأوروبا الشرقية وكذلك في فترة الحكم النازي في ألمانيا؛ (أنظر الشكل 1 والشكل 2).
لكن الملفت للنظر هو أن تلك الهجرات لم تكن عفوية بل كانت موجّهة. فناهيك عن تضييق سبل هجرة اليهود إلى أمريكا والبلدان الأوروبية كي تكون فلسطين هي الملاذ الوحيد، نجد أنه، منذ البداية، كان هنالك حرص على توجيه تلك الهجرات باتجاه القدس لزيادة عدد السكان اليهود في المدينة.

**شكل 1 : الهجرة اليهودية الى فلسطين من عام 1919 وحتى عام 2001**




وبالفعل تستخدم إسرائيل اليوم مسألة وجود اليهود في القدس في تلك الحقبة كركيزة أساسية لادعاء حقّها في السيادة على المدينة. فصفحة الإنترنت الخاصة بوزارة الخارجية الإسرائيلية، تذكر في القسم المخصص للقدس، أن اليهود كانوا أكبر طائفة تسكن القدس منذ عام 1840 وأنهم شكلوا الأغلبية السكانية في المدينة بشكل متواصل منذ عام 1860 وحتى الآن ("The Status of Jerusalem", Israeli Ministry of Foreign Affairs). وقد وصل التأثر بهذا الإدعاء إلى حدّ أن مجلس الشيوخ الأمريكي أصدر عام 1997 مرسوم قانون يتعلق بالاحتفال بالذكرى الثلاثين لما أسماه «إعادة توحيد» مدينة القدس، إشارة إلى

**شكل 2 : عدد السكان اليهود من عام 1948 وحتى عام2001**



احتلالها من قبل إسرائيل عام 1967 رغم القرار الدولي الذي ينصّ على أنها مدينة محتلة. (أنظر وثيقة المجلس ـ الملحق رقم 1). من هنا لا بدّ من البحث في وضع القدس ونموّها السكاني في القرن التاسع عشر بشيء من التفصيل.

كانت القدس في أوائل القرن التاسع عشر مدينة صغيرة تمتزج فيها الطوائف الدينية المختلفة من مسلمين ومسيحيين ويهود. وكان لذلك التنوّع الديني أثر واضح في طبيعة حياة المدينة حيث تمحورت فيها الحياة الاقتصادية والاجتماعية حول المناسبات الدينية ومواكب الحجاج الآتين من كل بقاع الأرض. وقد وصفها أحد المستشرقين بأنها مدينة كبقية المدن في الدولة العثمانية، وإن كانت تمتاز عنها بالنظافة وصلابة البناء (Robinson, 421). وكانت للقدس مكانة خاصة عند العثمانيين، فالتقسيم الإداري في الإمبراطورية العثمانية كان على الشكل التالي: ولايات يرأسها والٍ مقسّمة إلى سناجق، والسنجق يرأسه متصرف أو قائم مقام مقسّم إلى أقضية، والقضاء يرأسه مدير مقسّم إلى الناحية التي يرأسها مختار. فكانت مدينة القدس جزءاً من قضاء القدس الذي يتبع بدوره سنجق القدس الشريف وهو التابع لولاية الشام.

غير أنه في عام 1893 أُتبع سنجق القدس الشريف بالإدارة الخاصة، أي أنه لم يعد يدار من الولاية بل مباشرة من اسطنبول؛ وجاء هذا التعديل الإداري بعد أن شعر العثمانيون بخطر التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للسلطنة عبر ثغرة الأقليات الدينية. فقد كان الحكم العثماني يدير شؤون غير المسلمين في الإمبراطورية بواسطة نظام «المِلَّة»، حيث كان لكل طائفة شيخ أو رئيس يدير شؤونها الدينية والمدنية، وهو المسؤول أمام الوالي أو أمام الحاكم المركزي في اسطنبول عن حقوق الطائفة وواجباتها. وكان للتغييرات السياسية والاقتصادية المتتالية بالإضافة إلى البعثات التبشيرية، دور في تحريك مسألة الأقليات وإبرازها. واستغلت الدول الأوروبية المتربصة بالسلطنة العثمانية هذه الثغرة لاقتسام تركة «رجل أوروبا المريض»، فكثّفت ضغوطها على الدولة العثمانية لكي تغيّر قوانينها وتسمح لها بالمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة إلى حد إعطاء القنصليات الأوروبية صلاحية رعاية حقوق الأقليات و«حمايتها». وكانت القدس بالطبع أضعف الحلقات

فازداد التركيز عليها، فتكاثرت البعثات والمدارس والمؤسسات الغربية العاملة في القدس كما ازدادت التدخلات الأوروبية في مجريات الأحداث في المدينة.

وطوال تلك الفترة كانت الحركة الصهيونية تستغلّ هذه التغييرات لتنفيذ مآربها. فقد كان اليهود في القدس في مطلع القرن التاسع عشر في حالة بائسة؛ ويذكر المستشرق روبنسون أن اليهود الذين كانوا يعدون ثلاثة آلاف نسمة من مجموع أحد عشر ألف ساكن في المدينة، كان أغلبهم من كبار السنّ من الفقراء الذين أتوا إلى المدينة لقضاء ما تبقى من حياتهم فيها لكي يدفنوا في الأرض المقدسة. وكانوا يعتمدون بشكل أساسي في معيشتهم على التبرّعات الآتية من الخارج. كما يذكر أن السواد الأعظم منهم لم يكونوا سكاناً أصليين، وكانوا يتكلمون بلغات مختلفة (Robinson, 422). ويتفق مستشرق آخر مع هذا الرأي فيقول إن اليهود المقتدرين والمنتجين كانوا يأتون إلى القدس لمجرد الزيارة لا بقصد الإقامة الدائمة في المدينة (مارجوليوت، 172).

فكيف استطاع اليهود أن يتمكنوا من مدينة القدس وأن يسيطروا عليها ديموغرافياً؟ يكمن الجواب في تتبع الأحداث والتطوّرات التي عصفت بالمدينة وبفلسطين ككل. ويوضح الجدول التالي عدد اليهود في القدس في القرنين التاسع عشر والعشرين حسبما وردت الإحصاءات في مصادر مختلفة يبيّنها الجدول.

**اليهود وإجمالي سكان القدس من عام 1806 حتى عام 1946**

| السنة | إجمالي السكان | اليهود | المصدر | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| 1806 | . | 2000 | جريس | 1 |
| | 8000 | . | Bahat | |
| 1819 | . | 3000 | جريس | |
| 1838 | 11000 | . | Bahat | |
| 1840 | 11000 | 3000 | Robinson | |
| 1866 | . | 6000 | جريس | 2 |
| 1887 | . | 14000 | جريس | 3 |
| 1896 | 45000 | 28000 | Schmelz | |
| 1905 | 32400 | 13400 | Schmelz | |
| 1907 | 78498 | 7068 | Karpat | 4 |
| 1912 | . | 48000 | جريس | |
| 1914 | 70000 إلى 75000 | 40000 إلى 45000 | Schmelz | |
| 1918 | . | 21000 | جريس | 5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1922 | 62700 | 34100 | Schmelz |
| | . | 33900 | أبو فردة |
| | 93100 | 53800 | Schmelz |
| 1931 | 90503 | 51222 | Mills |
| | . | 53600 | أبو فردة |
| 1946 | 164400 | 99300 | Schmelz |
| | . | 99300 | أبو فردة |

1. أخذت من David H.R. Amiran et al (eds.), Urban Geography of Jerusalem (Jerusalem: Masada Press, 1973), p. 58.
2. شمعون دوفنود، *تاريخ اليهود* (تل أبيب، دفير، 1969) ص. 665 ـ 667 باللغة العبرية.
3. يشكلون 60٪ من اليهود في فلسطين.
4. يشكلون 90٪ من اليهود في فلسطين.
5. انخفاض بسبب الحرب العالمية.

يبيّن هذا الجدول عدة أمور أولها أن عدد اليهود في القدس لم يدوَّن بشكل دقيق. فالأعداد تتفاوت من مصدر إلى مصدر لدرجة أن بعض المصادر تذكر أرقاما تفوق ضعف ما تذكره مصادر أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى أن الأعداد المذكورة قبل عام 1922، أي قبل أول إحصاء قامت به سلطة الانتداب البريطاني، هي أعداد تقديرية وغير دقيقة. ويكاد يجمع الباحثون على أن تقصّي عدد اليهود في القدس في الحقبة العثمانية أمر في غاية الصعوبة. فالإحصاءات العثمانية كانت تتبع نظاما ضعيفا إذ أنها لم تكن دورية، ولم تتجاوز كونها تعديلات لإحصاءات سابقة. فإحصاء منتصف عام 1880 أو إحصاء عام 1905 لم يتجاوز كونهما إحصاءين لعدد السكان في تلك السنوات ولم يأخذا بعين الاعتبار معدلات الزيادة السكانية (Schmelz,16). أما إحصاء عام 1914 فكان مجرد إضافة للزيادة السكانية على إحصاء عام 1905 بعد جمع الولادات وطرح الوفيات، ولم يأخذ كذلك بعين الاعتبار تنقّل السكان أو الهجرة.

ومن نقاط الضعف أيضاً أن الإحصاءات العثمانية كانت تجرى لغايات محددة أهمها الضرائب والخدمة العسكرية، فكان «المخاتير» يتفادون التصريح بالعدد الحقيقي لرعاياهم، كما كانت العائلات تخفي عدد الذكور من أبنائها. أضف إلى ذلك، أن إحصاء عدد الإناث كان أيضاً صعباً بسبب التقاليد الاجتماعية المحافظة لأهل المنطقة. لذا كان الإحصاء العثماني ميّالا إلى تسجيل أعداد منخفضة للسكان.

وجدير بالذكر في هذا المجال أن الجماعات اليهودية كانت تقوم هي الأخرى بإحصاءات في فلسطين بهدف جمع التبرعات وتوفير المساعدات لليهود. ومثال

على ذلك إحصاءات مونتيفوري المليونير اليهودي الشهير. ففي تلك الإحصاءات كانت العائلات اليهودية تبالغ في أعداد أفرادها لتنال مساعدات أكبر، كأن يقولوا مثلاً إن العائلة المكوّنة من خمسة عشر فرداً هي ثلاث عائلات ليحصلوا بذلك على ثلاث حصص من المساعدات بدلا من حصة واحدة. ولهذا نجد تباينا جليا بين تلك الإحصاءات والإحصاءات العثمانية. (Gilbar, 54 footnote 40; Schmelz, 14)

وكان للباحثين اليهود مآخذ عديدة على الإحصاء العثماني، ألا أن أبرز تلك المآخذ هو عدم تعداد العثمانيين لليهود ذوي الجنسيات الأجنبية. وقد أدى هذا في رأيهم، إلى ما نجده من تباين كبير في أعداد اليهود كما وردت في كل من الإحصاءين اليهودي والعثماني (Gilbar,18). ففي الإحصاء العثماني لعام 1914 كان عدد اليهود في فلسطين 32 ألف يهودي، فيما يصل ذلك العدد في الإحصاء اليهودي إلى 85 ألفا، أي أكثر من ضعف العدد العثماني (Gilbar,65). وكذلك الأمر في القدس، فبحسب الإحصاء العثماني كان هنالك عام 1905 ما يقارب 14 ألف يهودي عثماني و21 ألف يهودي أجنبي، وفي عام 1914 أصبحوا 20 ألف يهودي عثماني و25 ألف يهودي أجنبي (Gilbar,26) ويدلّ هذا على أن غالبية اليهود في القدس كانوا من الأجانب. ويؤكد مصدر يهودي آخر أنه بحلول عام 1905 كانت غالبية السكان اليهود في القدس يحملون جنسيات أجنبية. أما عدد اليهود في القدس حسب الإحصاء اليهودي لعام 1914 فكان 60 ألفا (McCarthy) .

وقد انخفض عدد اليهود في القدس كثيراً خلال الحرب العالمية الأولى. فمع مطلع الحرب هرب اليهود من كافة الجنسيات من القدس ما عدا النمساويين منهم الذين هربوا هم أيضا عند هزيمة الدولة العثمانية ودخول الإنجليز إلى فلسطين. وكان انتشار الأمراض في المنطقة في تلك الفترة من الأسباب التي أدت كذلك إلى انخفاض عدد اليهود، فلم يتجاوز عددهم في فلسطين عام 1918 نصف ما كان عليه عام 1914. (Revusky,4; Gilbar,27)

# دور الإنتداب البريطاني في ترسيخ تهويد القدس (1918-1938)

وجاء الانتداب البريطاني ليسهم بشكل استثنائي في تمكين اليهود من فلسطين. فعبر تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتنشيط الاستثمار اليهودي فيها وإدخال اليهود للعمل في كافة مؤسسات الانتداب المدنية منها والعسكرية، هيأت بريطانيا أسباب تدعيم الوجود اليهودي في فلسطين عموما وفي القدس على وجه الخصوص. فخلال فترة الانتداب البريطاني لفلسطين التي امتدت من عام 1919 إلى عام 1948، وصل إلى فلسطين 452.306 مهاجر يهودي، بينما تقدّر دائرة الإحصاء الإسرائيلية مجموع المهاجرين خلال الفترة الممتدة من عام 1882 إلى عام 1918 بـ 55 ألف مهاجر أو 70 ألف مهاجر. (ICBS,1997)، أي أنه خلال ثلاثين عاما من الحكم البريطاني دخل إلى فلسطين من المهاجرين اليهود ما يناهز ستة أضعاف عدد اليهود المهاجرين إليها في ست وثلاثين سنة سبقت عهد الانتداب. ويؤكد كتاب عن اليهود في فلسطين صدر في الثلاثينيات من القرن العشرين هذه الحقيقة، ويقول إنه في عام 1936 كان في فلسطين حوالي 390 ألف يهودي و960 ألف عربي، وأن النمو السكاني للعرب بلغ 30 ألف نسمة سنويا (22 ألف نسمة ازدياد طبيعي و8 آلاف ازدياد بفعل الهجرة)، بينما بلغ النمو السكاني لليهود 48 ألف نسمة في السنة (8 آلاف نسمة ازدياد طبيعي و40 ألف نسمة ازدياد بفعل الهجرة)؛ أي أن الهجرة كانت تشكل نسبة 83٪ من النمو السكاني اليهودي. وبالرغم من تلك الوتيرة العالية التي أدت إلى زيادة صافية لليهود قدرها 18 ألف يهودي سنوياً، يشتكي الكاتب من أن سياسة بريطانيا حيال هجرة اليهود كانت سياسة مجحفة بحقهم! (Revusky, 365)

ومع أن الأحياء اليهودية خارج أسوار البلدة القديمة في القدس كانت قد تأسست قبل أربعين عاماً من الانتداب، إلا أن المؤسسات اليهودية العالمية لم تنقل مكاتبها أو تأسس مقارّها في القدس إلا بعد الانتداب. فبوصول الإنجليز إلى فلسطين انهمرت رؤوس الأموال الغربية على المدينة لبناء مؤسسات الدولة المرتقبة، فأصبحت القدس مقرّا لكل من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة

اليهودية، والصندوق القومي اليهودي. وفي عام 1925 تم إنشاء الجامعة العبرية، وفي عام 1939 أنشئت مستشفى هداسا الجامعي (جريس،25).

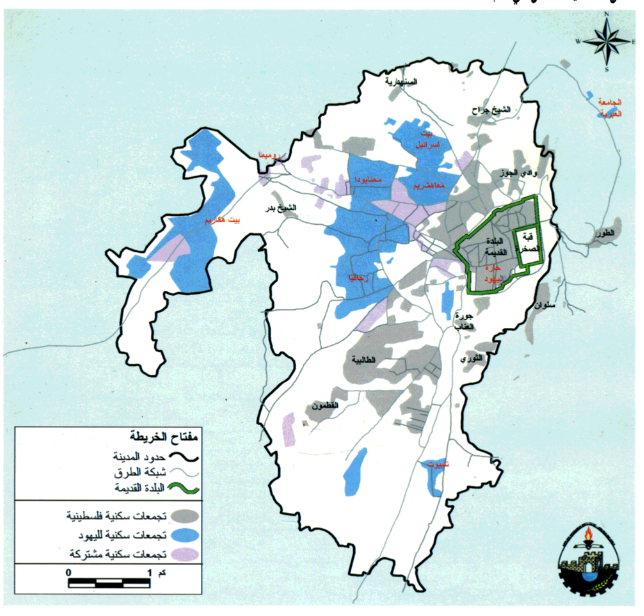
ولم يقتصر دور الانتداب على ترك العنان للمنظمات اليهودية لبناء كيان سياسي في القدس فحسب، بل إن الانتداب أسهم بشكل مباشر في هذا البناء. فبعد عام فقط من إعلان وعد بلفور (1917) ظهر أول مخطط هيكلي للقدس تم تقسيمها فيه إلى أربع مناطق:

- البلدة القديمة
- محيط البلدة القديمة
- القدس الشرقية
- القدس الغربية

كما تم تصنيف البلدة القديمة ومحيط البلدة القديمة كمنطقة محظورة البناء (Prohibited Building Area) وصنفت القدس الشرقية كمنطقة محددة البناء (Restricted Building Area) في حين صنفت القدس الغربية كمنطقة تطوير وإنماء (Development Area) (جريس، 23). ولم يقف التواطؤ البريطاني مع اليهود عند هذا الحدّ، بل قامت السلطات البريطانية بإعادة رسم حدود بلدية القدس عام 1947 لتشمل أكبر عدد من المستوطنات اليهودية؛ (أنظر الشكل 3). فضمّت حدود تلك البلدية مستوطنتي بيت هكيريم ورامات راحيل اللتين تبعدان أكثر من أربعة كيلومترات عن البلدة القديمة فيما تركت منطقتي سلوان والطور المحاذيتين لأسوار المدينة خارج حدود البلدية. وقد أدّى ذلك إلى ظهور ذلك الشكل الغريب لحدود البلدية بالذراع الممتدة غرباً. والأغرب من ذلك هو ما طرحه البريطانيون من مشاريع لتطوير جبل الزيتون الواقع خارج حدود البلدية بينما تجاهلوا حيّ الطور العربي الواقع في المكان نفسه.

يتبين لنا مما سبق عرضه أمران: الأمر الأول هو أن القدس قسّمت إلى شرقية وغربية بعدما تدفق المهاجرون اليهود إليها وتمركزوا غرب المدينة، ولم يسكنوا القدس الشرقية وهي المدينة التاريخية والمقدسة التي عرفت عبر التاريخ باسم

**شكل 3 : أحياء القدس في عام 1947**




القدس. وبالفعل، نجد أن الإحصاء البريطاني لعام 1931 يفرِّق بين القدس الجديدة (Jerusalem New City) والقدس القديمة (Jerusalem Old City). والأمر الثاني هو أن التطوير والإنماء في المدينة كان منحازًا وموجهاً إلى الأحياء اليهودية وإلى تدعيم الوجود اليهودي منذ مطلع القرن العشرين، حتى قبل قيام الدولة اليهودية، مما رسَّخ تقسيم المدينة منذ ذلك العهد. ويكشف هذا الواقع كذب الادعاءات الصهيونية بأن العرب هم الذين قسّموا القدس بشنهم الحرب عام 1948 فيما «أعادت إسرائيل توحيدها» بعد احتلال المدينة في حرب عام 1967.

# وضع القدس قبيل حرب عام 1948

كانت القدس، بشرقيّها وغربيّها، مدينة مختلطة يجتمع فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون ويتعايشون قبل إنشاء الحركة الصهيونية وتوجيه نشاطها نحو فلسطين، فكان سكان المدينة في عام 1944 يتوزعون على الشكل التالي:

- 94 ألف يهودي،
- 32 ألف مسلم،
- 28 ألف مسيحي.

وكانت هنالك أحياء ذات غالبية مسلمة كالمصرارة والشيخ جراح، وأخرى ذات غالبية مسيحية كالقطمون والطالبية، وأخرى يهودية كبيت هكيريم ورحافيا. وكانت بعض الأحياء مختلطة، فنجد أن الأحياء المسيحية كانت تضم 9 آلاف يهودي فيما تضم الأحياء اليهودية 1500 مسلم.

أما من حيث البناء فكانت الأحياء العربية في القدس الغربية تتميز بالرحابة كحيّ البقعة وحيّ الطالبية فيما كانت الأحياء اليهودية تعرف بالاكتظاظ والفقر مثل حيّ مئة شعاريم وحيّ يمين موشي. ويعود ذلك إلى أن الأحياء العربية أنشئت من المساهمات الفردية لأصحابها بينما أنشئت الأحياء اليهودية من قبل مؤسسات صهيونية من الخارج سعت إلى خلق أكبر تجمّع ممكن لليهود في القدس. أما الأملاك في القدس وضواحيها، وحتى في القدس الغربية ذات الغالبية اليهودية، فكانت أكثرها أملاكًا عربية.

**جدول يبرز الوضع الاجتماعي للقدس وضواحيها قبيل حرب عام 1948**

| | |
|---|---|
| **السكان في القدس** | |
| عرب | 65.010 |
| يهود | 99.320 |
| **السكان في ضواحي القدس** | |
| عرب | 150.590 |
| يهود | 102.520 |
| **ملكية الأراضي في القدس الغربية** | |
| عرب | ٪40 |
| يهود | ٪26 |
| أملاك عامة | ٪34 |

| ملكية الأراضي في القرى الغربية | |
|---|---|
| عرب | ٪90 |
| يهود | ٪10 |
| **ملكية الأراضي في ضواحي القدس** | |
| عرب | ٪84 |
| يهود | ٪2 |
| عامة | ٪14 |

المصدر: Allison B. Hodgkins, *"Israeli Settlement Policy In Jerusalem: Facts on the Ground"* (Jerusalem: PASSIA, 1998)

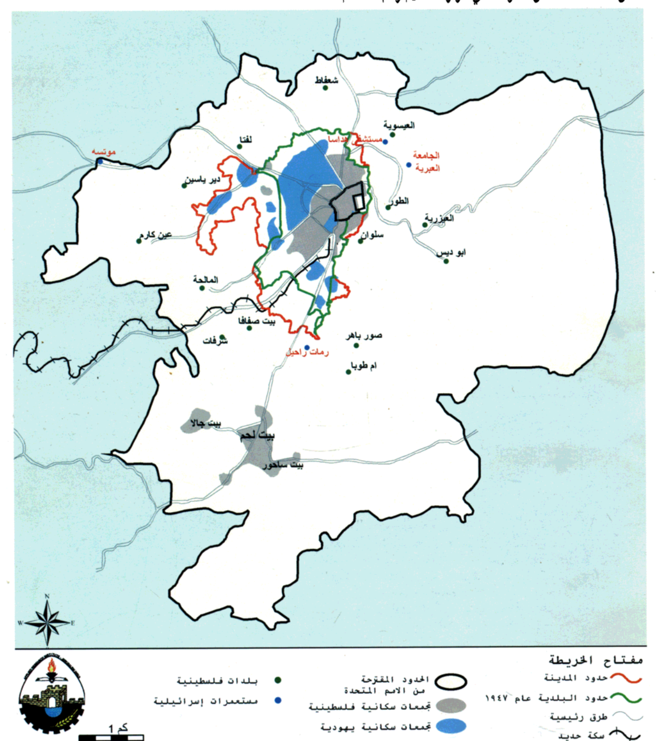
## بروز دور الأمم المتحدة في قضية القدس

شغلت القضية الفلسطينية الرأي العام العالمي على مرّ سنين طويلة حيث كانت وما تزال من أبرز القضايا التي أولتها هيئة الأمم المتحدة أكبر الاهتمام ، فصدرت قرارات كثيرة اعتبرت مرجعية للحل الدائم للنزاع العربي الإسرائيلي من أهمها قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 (1947) ورقم 194 (1948) وقرارا مجلس الأمن رقم 242 (1967) ورقم 338 (1973).

نشأت قضية فلسطين في نطاق الأمم المتحدة مع بدء الاعتراف بالوجود اليهودي على أرض فلسطين باتخاذ الجمعية العامة قرارا بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم 181 بتاريخ 1947/11/29، وقد نصّ هذا القرار على تدويل القدس حفاظا على المصالح الدينية لكافة الأديان والمذاهب في المدينة المقدسة. لذلك جعل هذا القرار القدس كيانا منفصلا (Corpus separatum) ورسم حدودها لتضمّ القرى المحيطة بالمدينة حتى قرية أبو ديس شرقًا، وبيت لحم جنوبًا، وعين كارم غربًا؛ (أنظر الشكل 4).

وقد صاحبت هذا القرار موجة عارمة من الرفض الفلسطيني والعربي على أساس أنه يعطي الوجود اليهودي في المنطقة الشرعية والحق في إعلان الدولة على ٪57 من أرض فلسطين رغم أن اليهود كانوا لا يشكلون حينذاك سوى ٪7 من المجموع العام للسكان. لهذا وافق اليهود على قرار الأمم المتحدة كخطوة أولى مرحلية لتثبيت كيانهم على الأرض الفلسطينية.

**شكل 4 : منطقة القدس المقترحة في قرار التقسيم رقم 181 عام 1947**




وفيما يلي بعض البنود الواردة بشأن القدس في قرار التقسيم :

1. يجعل لمدينة القدس كيان منفصلٌ (Corpus separatum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعيّن مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

2. تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية، مضافا إليها القرى والبلدات المجاورة وأبعدها شرقا أبو ديس، وأبعدها جنوبا بيت لحم، وأبعدها غربا عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنيّة من قرية قالونيا.
3. على السلطة الإدارية أن تتبع، في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية، الأهداف الخاصة التالية:

أ. حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة، الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم - المسيحية واليهودية والإسلام - وصيانتها...

ب. دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم...

4. تجرّد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه...
5. تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيهما... وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها، بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية.
6. يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عربا أو يهودا قد أعلنوا نيّتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية...
7. يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم، وحرية القول، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم. (راجع النصّ الكامل المتعلق بالقدس من قرار 181 في ملحق رقم 2).

# مرحلة قيام دولة اسرائيل (1948 - )

## تغيير معالم القدس الغربية (1948 - 1967)

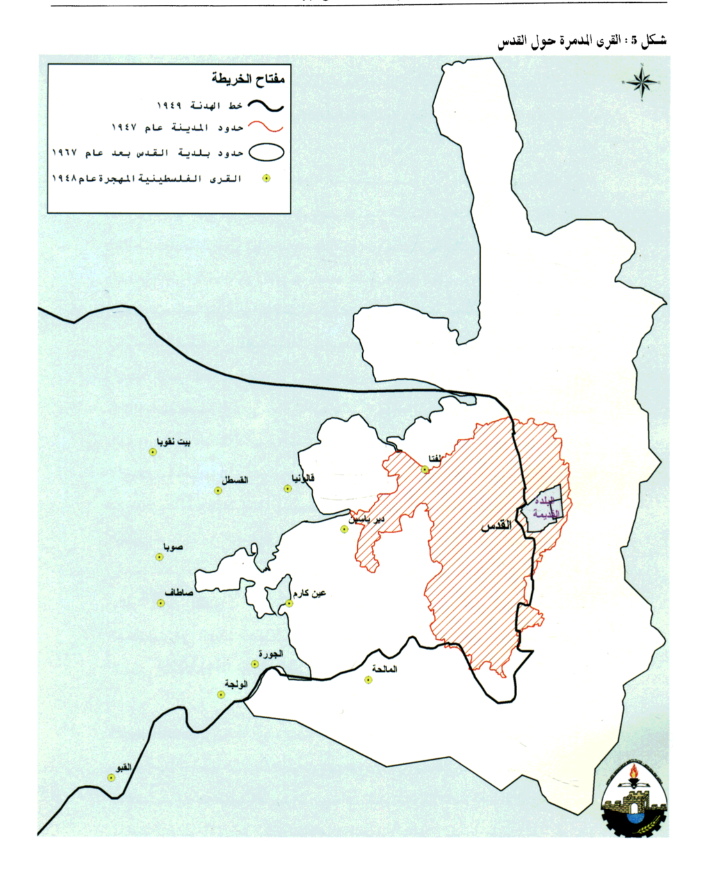
عندما أنهى البريطانيون انتدابهم لفلسطين ليفسحوا المجال أمام قيام الدولة العبرية عام 1948، تولى اليهود تنفيذ مخططاتهم بأنفسهم دون الحاجة إلى وساطة أحد. وكان أول ما قاموا به طرد العرب القاطنين في مناطق ذات غالبية يهودية من ديارهم وبخاصة في القدس الغربية، من خلال عمليات تطهير عرقي كانت تهدف إلى إفراغ المدينة من سكانها العرب، أشهرها مذبحة دير ياسين، القرية المحاذية للقدس، التي أسهمت بشكل مباشر في ترهيب سكان القرى المجاورة ودفعهم إلى الفرار من منازلهم. ولم يكتفِ الصهاينة بهذه المجزرة الرهيبة بل قاموا بتدمير الأحياء والقرى العربية الواقعة ضمن ما أصبح يعرف لاحقًا بحدود بلدية القدس بعد أن قتلوا ما تبقّى من أهلها وسلبوا ما فيها، فهرب بقية سكانها (أنظر الشكل 5).

### دير ياسين

تقع قرية دير ياسين على بعد خمسة كيلومترات من القدس، وكان فيها عام 1931 حوالي 428 نسمة يسكنون في 91 منزلاً. ومنذ عام 1906 أنشئت بالقرب منها مستوطنات جفعات شؤول (Givat Shaul)، ومونتفايوري (Montefiore)، وبيت هكيرم (Beit Hakerem)، ويفينوف ( Yefenof). وكانت الطريق التي تصل القرية بالقدس ويافا تمرّ بجفعات شؤول، وكان فيها أربع كسارات وشركة حافلات نقل مشتركة مع قرية لفتا المجاورة.

لكن هذا الازدهار لم يدم طويلا. ففي ربيع عام 1948 قامت العصابات الصهيونية بشنّ هجوم على القرية واقترفت مجزرة دير ياسين الشهيرة. وبالرغم من أن القرية كانت قد وقّعت اتفاق عدم اعتداء مع عصابات الهاغاناه إلا أن ذلك لم يحمها من الهمجية الصهيونية ؛ فقد وصل عدد ضحايا المجزرة إلى 245 شخصا، نصفهم من النساء والأطفال. وكان لتلك المجزرة أثر عميق ومباشر في بثّ الرعب في نفوس أهالي القرى المجاورة. وفي السنة التالية استوطن مئات المهاجرين اليهود بالقرب من موقع القرية وأنشأوا مستوطنة جفعات شؤول بت (Givat Shaul Bet). أما اليوم،

**شكل 5 : القرى المدمرة حول القدس**



فإن التوسّع العمراني للقدس الغربية يحيط بالقرية من كل الجهات. وما تزال بيوت القرية قائمة وتستخدم لأغراض مختلفة من سكن وتجارة ومستودعات، كما تضم القرية مستشفى للأمراض العقلية.(خالدي، 618)

## لفتا

تقع قرية لفتا على بعد خمسة كيلومترات من القدس، وكان فيها عام 1931 حوالي 1893 نسمة يسكنون في 410 منزلا، وكانت مرتبطة ارتباطا اقتصادياً وخدماتياً مع القدس. وفي الأيام الأولى للحرب هجمت العصابات الصهيونية على القرية إلى جانب هجومها على أحياء روميما والشيخ بدر. وقد ذكر كتاب **تاريخ الهاغاناه** أنه تمّ إجلاء العرب عن تلك المناطق لتأمين المَخْرج الغربي للقدس. كما يذكر المؤرخ الإسرائيلي بني موريس (Benny Morris) أن سياسة هدم البيوت نجحت في إرغام الفلسطينيين على مغادرة البلاد. وبالفعل عبّر بن غوريون عن رضاه لنتائج الهجوم قائلاً: «إذا ما دخلتم القدس عبر لفتا روميما... فلن تصادفوا غريباً واحداً (أي عربياً واحداً) فالجميع يهود مائة بالمائة». وأقيمت على أراضي القرية مستعمرتا مي نفتوح (Mey Niftoach) وجفعات شؤول (Givat Shaul) وأصبحتا من ضواحي القدس.

واليوم تسكن العائلات اليهودية بعضاً من البيوت المتبقية، فيما وضعت سلطة المحافظة على البيئة مخططاً لترميم القرية «المهجورة منذ زمن بعيد ... لتعزيز الجذور اليهودية». (خالدي،651)

## المالحة:

تبعد قرية المالحة خمسة كيلومترات عن القدس وكان يسكنها عام 1931 حوالي 1940 نسمة ويوجد فيها 299 منزلاً. وكانت الحياة فيها تقوم إجمالاً على الزراعة وتربية المواشي إضافة إلى التجارة وبعض الحِرف. وخلال الحرب هرب أهل المالحة على مرحلتين: المرحلة الأولى كانت نتيجة مذبحة دير ياسين، وكانت الثانية عند تعرّض القرية لهجوم بعد الهدنة الأولى.

وأقام اليهود ضاحية «مناحت» في مكان القرية. واليوم تحتلّ بعض العائلات اليهودية

المنازل العربية المتبقية فيها، فيما ظلّ المسجد الذي يتوسط تلك البيوت، مغلقاً وفي حالة بائسة.(خالدي، 654)

## عين كارم:

تقع قرية عين كارم على بعد سبعة كيلومترات من القدس. وكان فيها عام 1931 حوالي 2.737 نسمة و555 منزلاً. وكانت عين كارم أكبر قرى قضاء القدس من حيث المساحة وعدد السكان. وكانت توجد فيها كنائس وأديرة عديدة لاسيّما كنيسة يوحنا المعمدان التي بنيت حيث يعتقد أنه مكان ولادته. كما كانت فيها نوادٍ وجمعيات ونشاطات فنية عديدة، وكان من أبنائها من تولّى مناصب رفيعة. وفي الحرب، شكّل الهجوم على عين كارم جزءاً من خطة إسرائيلية تهدف إلى تحسين الوضع العسكري للعصابات اليهودية جنوبي القدس بعد انتهاء الهدنة الأولى. وقد أدى القصف المدفعي إلى تهجير من تبقى من أهل القرية الذين هرب عدد منهم بعد أن وصلت إليهم أخبار مجزرة دير ياسين.
وفي السنة نفسها بدأت العائلات اليهودية المهاجرة تستقرّ في قرية عين كارم حتى وصل عدد تلك العائلات إلى حوالي 150 عائلة. وأنشئت على أراضي القرية مستعمرتا بيت زايت وايفني سابير إضافة إلى مدرسة عين كارم الزراعية. واليوم ما زالت معظم أبنية القرية قائمة غير أنها محتلّة من قبل اليهود. كما أنشئت على أرضها مرافق سياحية وشيّد فيها مستشفى هداسا الشهير. (خالدي، 638)

## النهج الإسرائيلي لتهويد القدس الشرقية بعد حرب عام 1967

كانت عمليات التطهير العرقي التي قام بها الصهاينة في القدس وضواحيها لتهويد المدينة أثناء حرب عام 1948 وبعيدها، مجرد بداية استكملت إسرائيل خطواتها بعد حرب عام 1967. فبعد احتلال الجيش الإسرائيلي القدس الشرقية بعد حرب الخامس من حزيران/ يونيو اتبعت إسرائيل سياسات كانت تخفي بين ثناياها مطامعها في السيطرة على المدينة المقدسة سيطرةً كاملة، سياسات تنطوي على تحفيز الوجود الاسرائيلي في المدينة وكبح جماح النمو الفلسطيني فيها وذلك عبر:

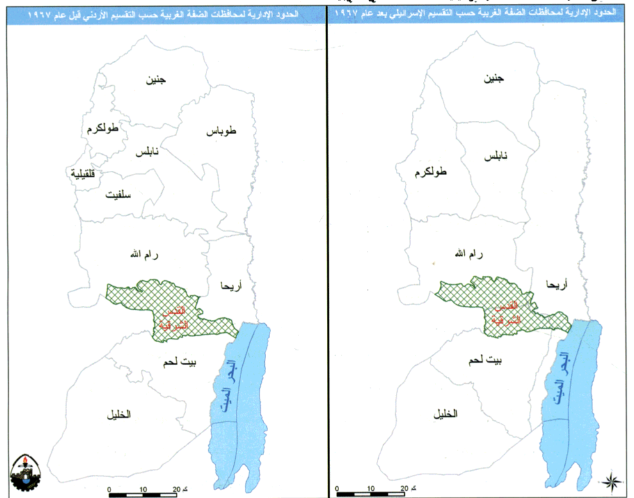
- القيود حول استخدامات الأراضي،

- بناء المستعمرات والطرق الإلتفافية،
- الإخلال بالتوازن الديموغرافي،
- التضليل والانتهاكات على المستوى الدولي.

## ا • القيود حول استخدامات الأراضي

تعتبر مساحة القدس من حيث هي محافظة، كبيرة نسبياً مقارنة ببقية محافظات فلسطين، إذ تقدر مساحتها بحوالي 35364 هكتارًا. وكانت بلدية القدس قبل عام 1967 تحتل مساحة 650 هكتارا من المساحة الكلية للمحافظة. فكان أول ما قامت به السلطات الإسرائيلية إثر حرب عام 1967 هو إلغاء محافظة القدس العربية من خارطة محافظات الضفة الغربية وضمّ أراضيها إلى أراضي محافظتي رام لله و بيت لحم؛ (أنظر الشكل 6).

شكل 6 : إلغاء السلطات الإسرائيلية لمحافظة القدس العربية



ثم قامت بعد ذلك بتوسيع حدود بلدية القدس شرقاً لتضم إلى إسرائيل ما لا يقل عن سبعة آلاف هكتار من أراضي الضفة الغربية. وقد شكّل هذا انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وصدرت قرارات عدة عن مجلس الأمن تستنكر ذلك وتعتبر قرار الضم لاغياً (قرارا مجلس الأمن رقم 252 ورقم 478)، إلا أن إسرائيل لم تكترث للإرادة الدولية ومضت في تنفيذ مخططاتها؛ (أنظر الشكل 7). وقامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بوضع العراقيل أمام استخدامات الأراضي، فسنّت القوانين التي تحدّد نوعية الأرض وسبل استخدامها بصيغ تهدف إلى فرض الهيمنة الإسرائيلية على القدس في محاولة لطمس معالمها الفلسطينية.

عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تقسيم استخدامات الأراضي على النحو التالي:

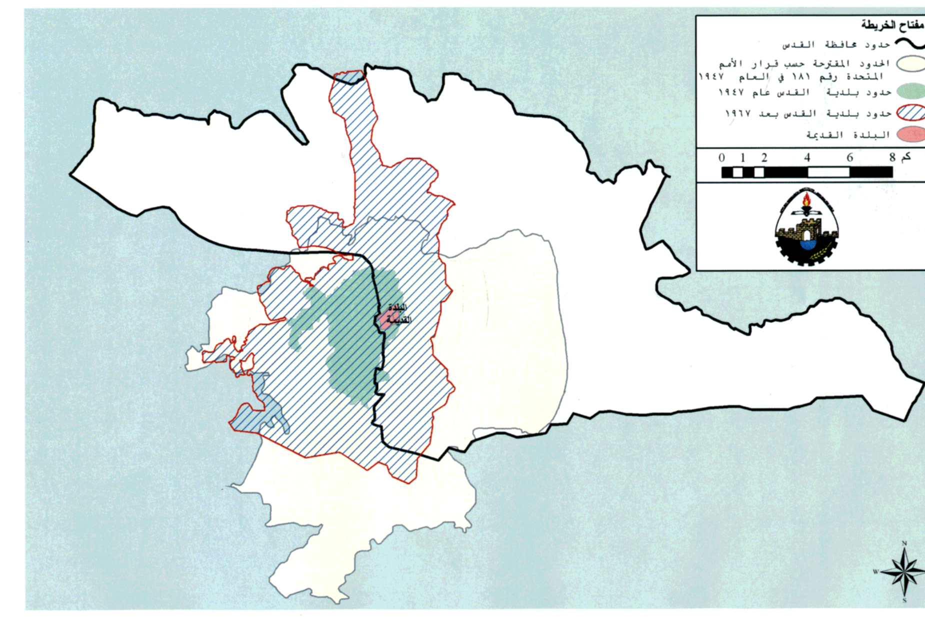
1) المناطق السكنية،
2) الطرق العامة،
3) المناطق العسكرية المغلقة والقواعد العسكرية،
4) الغابات والمحميات الطبيعية.

**1) المناطق السكنية:**

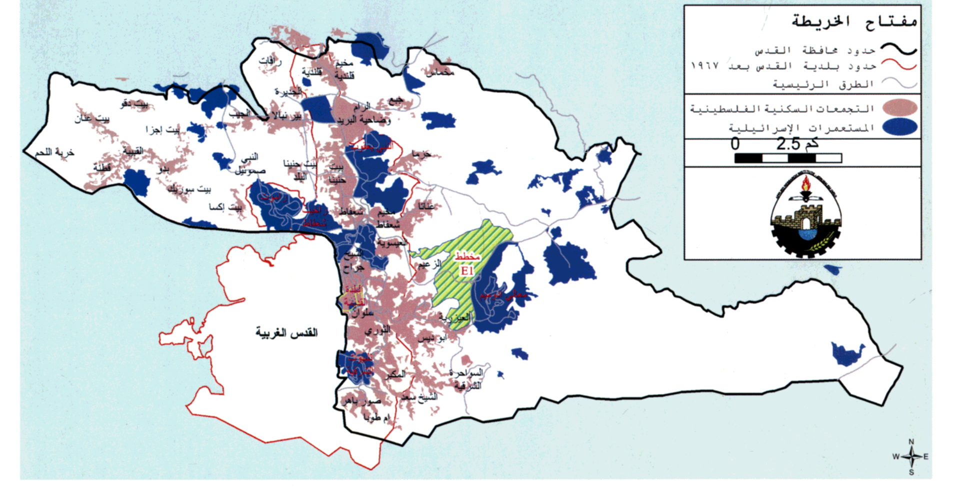
يوجد في محافظة القدس واحد وخمسون تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا وذلك حسب تعريف حدود المحافظة قبل حرب عام 1967. وحين قامت إسرائيل بإعادة رسم حدود القدس استثنت واحدًا وثلاثين تجمعًا فلسطينيًا وبقي ضمن تلك الحدود عشرون تجمعًا فلسطينيًا كما هو موضح في الشكل 8.

تشكّل المناطق السكنية الفلسطينية ما مجموعه 3543 هكتارًا (أي ما نسبته 10٪ من مساحة المحافظة)، منها 1692 داخل حدود بلدية القدس حسب التعريف الإسرائيلي. وجدير بالذكر أن التجمعات السكنية الفلسطينية تنتشر في المرتفعات الوسطى للمحافظة حيث توجد ما نسبته 71٪ منها. أما المنحدرات الشرقية فخالية تقريبًا من أية تجمعات سكنية فلسطينية فلا تزيد نسبتها عن 29٪ من مساحة المحافظة. ويؤكد هذا الواقع ما يكمن وراء المخططات الإسرائيلية الرامية إلى

شكل 7 : تغيير حدود القدس



شكل 8 : القرى العربية في محافظة القدس



حصر التجمّعات السكانية الفلسطينية في مركز المحافظة من هدف عدم توفير مساحة كافية للتوسع العمراني في هذه المنطقة لإرغام أهلها على الهجرة بحثًا عن المسكن بعد أن ضاق بهم المقام في أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم.

**يوضح الجدول التالي التجمعات السكانية الفلسطينية الموجودة في محافظة القدس ومساحتها:**

| اسم التجمع | المساحة (هكتار) |
|---|---|
| النبي صموئيل | 6.45 |
| خرب أمّ اللحم | 8.97 |
| كفر عقب | 9.25 |
| بيت عنان | 22.32 |
| بيت اجزا | 13.18 |
| شرفات | 12.85 |
| الجيب | 14.44 |
| رافات | 16.53 |
| قلنديا | 18.36 |
| بيت سوريك | 39.83 |
| الجديرة | 196.51 |
| القبيبة | 39.25 |
| بيت إكسا | 40.38 |
| بيت دقو | 39.94 |
| بيت حنينا | 33.31 |
| مخماس | 54.58 |
| الزعيم | 40.33 |
| السواحرة الشرقية | 50.86 |
| قطنا | 89.96 |
| أبو ديس | 62.25 |
| جبع | 56.48 |
| العيسوية | 77.82 |
| جبل المكبروالسواحرة الغربية | 73.32 |
| العيزرية | 119.64 |
| حزما | 87.03 |
| بيت صفافا (الجنوبية) | 93.55 |
| بدو | 110.79 |
| الطور | 121.02 |
| عناته | 146.44 |
| مخيم قلنديا | 156.27 |
| بيت حنينا البلد | 180.46 |
| تجمعات متفرقة | 187.06 |
| بير نبالا | 177.26 |
| صور باهر | 172.46 |
| شعفاط، مخيم شعفاط | 197.56 |
| الرام و ضاحية البريد | 363.31 |
| القدس (المدينة) | 197.85 |
| سلوان | 29.92 |
| **المجموع** | **7875** |

المصدر: *قاعدة المعلومات الجغرافية*. (أريج) 2003

وتخضع جميع هذه التجمعات للقوانين الإسرائيلية التي تحدّ من توسّعها بهدف الحدّ من الوجود الفلسطيني في المدينة وزيادة الوجود اليهودي فيها ليصبح الغالب عليها، وأهم تلك القوانين:

- قانون بعدم السماح ببناء أكثر من طابقين في الأبنية الفلسطينية في القدس، في حين يسمح للمستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية ببناء ثمانية طوابق.
- قانون يلزم الفلسطيني الذي يملك أرضًا تفوق مساحتها الدونم الواحد (حوالي تسعمائة متر مربع)، بتقسيمها إلى قطع لا تزيد مساحة أي منها عن دونم واحد كي يسمح له بالبناء. ويطبّق هذا القانون بصرامة حتى ولو كانت مساحة الأرض تزيد عن دونم ببضعة أمتار فقط؛ (**دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية**، ص3).

**المناطق السكنية الخاصة بالمستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية:**

هي المناطق السكنية في القدس التي احتلت عام 1967 حيث أنشئت مستعمرات إستيطانية إسرائيلية امتدت على أراضٍ صودرت من أصحابها الفلسطينيين تحت ذرائع مختلفة. وتحتل مساحة المناطق التي بنيت عليها هذه المستعمرات الاستيطانية حوالي 4002 هكتارًا أي ما نسبته 11٪ من مساحة المحافظة، أي أنها تساوي تقريباً كامل مساحة المناطق العمرانية الفلسطينية. وهذا يعني أن إسرائيل استطاعت بفضل سياساتها القمعية خلال ثلاثة عقود أن تنشئ ما لم يتمكن الفلسطينيون من إنشائه في خمسة آلاف عام؛ وإن دلّ هذا على شيء فإنه يدل على حجم الاستثمار الإسرائيلي في بناء المستعمرات الاستيطانية. ومع أن هذه النسبة تبدو متساوية من الناحية العددية، فإنها في جوهرها ليست كذلك، إذ أن توزيع المناطق العمرانية في المستعمرات الإستيطانية ينتشر في معظم أرجاء المحافظة ولا يتركز في المنطقة الوسطى كما هو الحال بالنسبة للجانب الفلسطيني.

ومن الأمثلة الحيّة على استراتيجية توزيع المستعمرات الإستيطانية وحصر التجمّعات الفلسطينية مستعمرات آلون، ونفي برات، وميشور أدوميم، وكاليا وأجزاء من كفار أدوميم التي تقع على المنحدرات الشرقية للمحافظة والتي تخلو تقريبًا من التجمعات السكانية الفلسطينية. وهذا دليل واضح على الخطة الإستراتيجية التي تبنّتها الحكومات الإسرائيلية لتهويد القدس من خلال سياسة

الأمر الواقع، ويعتبر كذلك ثمرة للقوانين التي فرضتها إسرائيل والتي تقف عائقًا أمام استخدام الفلسطينيين لأراضيهم.

**الجدول التالي يوضح أسماء المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في القدس ومساحة المنطقة العمرانية فيها :**

| اسم المستعمرة الاستيطانية | المساحة (بالهكتار) 2002 |
|---|---|
| عطروت | 136 |
| نفي يعقوب | 129 |
| الجامعة العبرية | 102 |
| رامات أشكول ومعالوت دفنا | 114 |
| التلة الفرنسية (جبعات شابيرا) | 68 |
| الحي اليهودي | 14 |
| جيلو | 275 |
| تلبيوت الشرقية | 183 |
| راموت | 331 |
| بسغات زئييف وبسغات عومر | 408 |
| ريخيس شعفاط | 155 |
| جفعات همطوس | 28 |
| (قرية داود) ماميلا | 5 |
| جبل أبو غنيم (هار حوما) | 220 |
| رأس العمود (معاليه هزيتيم) | 2 |
| جفعات زئيف | 251 |
| جفعون وجفعون هحدشاه | 45 |
| آدم (جفع بنيامين) | 87 |
| كوكاف ياكوف (بئر يعقوب) | 177 |
| هارأدار | 119 |
| نفي شموئيل | 40 |
| ميشور أدوميم | 311 |
| معاليه أدوميم | 612 |
| كفار أدوميم ونفي برات | 143 |
| علمون | 75 |
| كاليا | 86 |
| كيدار | 6 |
| ألون | 35 |
| **المجموع** | **4157** |

المصدر: *قاعدة المعلومات الجغرافية* (أريج) 2003

إذا ما تتبعنا حدود بلدية القدس نجد أن 1606 هكتارات من مساحة هذه المستعمرات الإستيطانية موجودة في القدس الشرقية وتقدر نسبتها بـ 46٪ من مساحة المستعمرات الإستيطانية الموجودة في القدس. أي أن التركيز في النشاط الاستعماري الإستيطاني كان مبرمجًا في القدس الشرقية التي تقطنها غالبية فلسطينية بهدف الإخلال بالتوازن الديموغرافي في المدينة.

### 2) الطرق العامة:

إن عملية شّق الطرق أصبحت ظاهرةً مألوفة تؤكد مطامع الإسرائيليين في السيطرة على الأراضي الفلسطينية إذ أنها تسبق عمليات مصادرة الأراضي استعدادًا للبدء بإنشاء مستعمرة إستيطانية جديدة. وفي القدس على وجه التحديد، ومنذ ما يزيد عن عشرين عامًا بدأت الحكومات الإسرائيلية بشق الطرق قصد إعادة رسم حدود المحافظة والحدّ من التواصل بين التجمّعات السكانية الفلسطينية. وقد بلغ مجموع أطوال الشوارع في محافظة القدس حوالي 504 كم (أريج، قاعدة المعلومات، GIS) فيما يبلغ متوسط عرض الطريق 20 مترا يضاف إليها مساحات ما يسمى بـ «حرم الشارع» وهي مساحة على جانبي الطريق عرضها 15 مترا من كل جانب، وبذلك تكون المساحة التي تحتلها تلك الشوارع 252 هكتارًا.

### 3) المناطق العسكرية المغلقة والقواعد العسكرية:

وجدت الحكومات الإسرائيلية المتتالية أن ما تدعوه بالمناطق العسكرية المغلقة وسيلة ناجعة تستخدمها في عملية تهويد القدس. فالقانون الإسرائيلي يعطي الحرية للحكومة بأن تصادر أية مساحة من الأرض وتعلنها منطقة عسكرية مغلقة، فتكون مغلقة أمام الفلسطينيين ومفتوحة للإسرائيليين.

وتوجد في محافظة القدس ثلاث مناطق عسكرية مغلقة؛ إحداها في شرق المحافظة والثانية في شمالها والثالثة في شمالها الغربي، وهي تحتل مساحة قدرها 8176 هكتارًا أي ما نسبته 23٪ من مجموع مساحة المحافظة. أما القواعد العسكرية فحوالي عشرة قواعد تحتل مساحة تقدر بـ 378 هكتارًا.

### 4) الغابات والمحميات الطبيعية:

إبتكرت إسرائيل أسلوبًا جديدًا فيما ابتدعته من أساليب مصادرة الأراضي بتصنيف الأرض التي تنوي مصادرتها على أنها منطقة خضراء كمقدمة للاستيلاء عليها. فالمنطقة الخضراء يمنع فيها العرب من البناء، ثم تزرع فيها الأشجار لمنع التمدّد العربي، وتتحول إلى مناطق خضراء ومن ثم إلى مناطق لبناء مستوطنة جديدة أو توسيع مستوطنة أخرى قائمة. ومثال على ذلك ما حصل سنة 1970 حين تمت

مصادرة مساحة تقدر بـ 1398 دونم من أراضي قرية شعفاط وزرعت أشجارًا حرجية أطلق عليها اسم «غابة راموت». وفي أحد أيام عام 1991 قطعت أشجار الغابة الخضراء لتقام عليها مستوطنة «ريخس شعفاط» التي تضمّ 2165 وحدة سكنية لليهود المتدينين الذين استقدموا من كندا. (انظر الشكل 8).

وبهذا الأسلوب «الحضاري» و«المتطوّر» تمكنت سلطات الاحتلال من الاستيلاء على 40٪ من مساحة القدس والسيطرة عليها دون أية ردود فعل على مصادرة هذه الأراضي أو السؤال عن مساحتها، وأصبح المواطن المقدسي الباحث عن قطعة أرض في مدينته كالباحث عن السراب. وهكذا أصبحت نسبة 73٪ من مساحة القدس تحت السيطرة الإسرائيلية الفعلية، بل السيادة الإسرائيلية، وبات ابن القدس في بلده يشعر أنه غريب الوجه واليد واللسان.

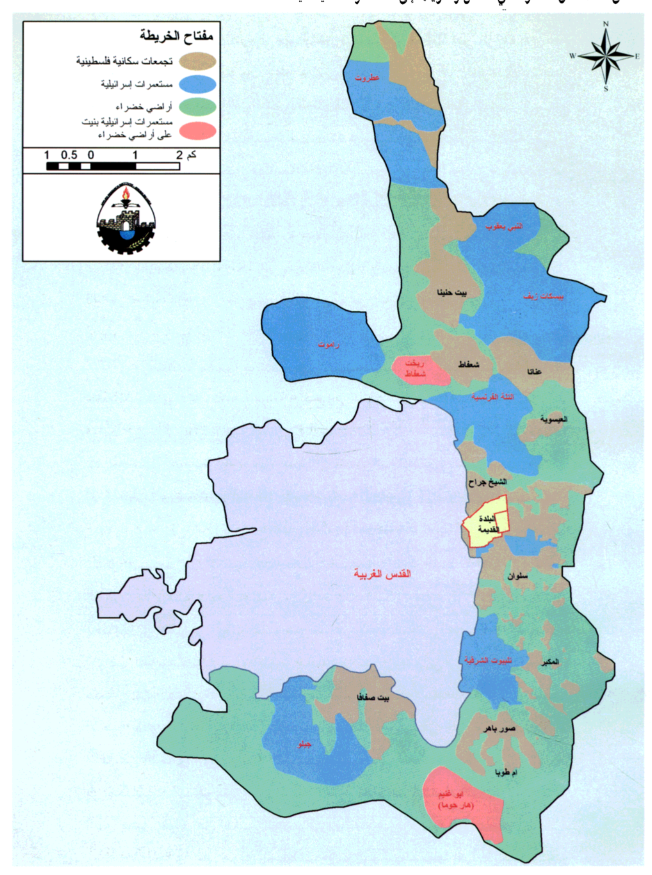
تعدّ الغابات في أنحاء العالم جميعا عنصرًا بيئيا وجماليًا لا علاقة له بالسياسة. لكن ما يصحّ في العالم كله لا يتماشى مع السياسة الإسرائيلية المطبّقة في القدس، إذ أن الغابات والمحميّات الطبيعية يمكن أن تتحوّل إلى مستعمرات إستيطانية حين تقرّر الحكومة الإسرائيلية ذلك، كما حدث في جبل أبو غنيم (مستعمرة هار حوما). فالقانون الذي تستطيع هذه الحكومة بموجبه مصادرة أية أرض فلسطينية وتحويلها إلى منطقة خضراء هو قانون عنصري يهدف إلى تهويد هذه الأرض. كما أنه ورقة تستغلّها إسرائيل للحدّ من انتشار التجمّعات الفلسطينية في القدس (أنظر الشكل 9).

يوجد في القدس خمس عشرة غابة موزّعة على جميع أنحاء المحافظة تحتل مساحة قدرها 902 هكتارًا، أي ما تقدّر نسبته بـ 2.55 ٪ من مجموع أراضي المحافظة، هذا بالإضافة إلى محميتين طبيعيتين تحتلان مساحة قدرها 868 هكتارًا، أي ما تقدر نسبته بـ 2.45 ٪ من مجموع مساحة المحافظة.

**الأراضي الزراعية:**

إستطاعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من خلال القوانين العنصرية المطبّقة

شكل 9 : المناطق الخضراء في القدس وتحويلها إلى مستعمرات استيطانية



في القدس أن تضع حدّاً لوجود الأراضي الزراعيـة في محاولة لتحويل المجتمع المقدسي الفلسطيني من مجتمع منتج إلى مستهلك، فنجحت في القضاء على الرقعة الزراعية في الجزء الشرقي للمدينة والتي تقع ضمن حدود البلدية. ورغم ذلك هناك ما تقدّر مساحته بـ 2578 هكتارًا من أراضي المحافظة مستغل للأغراض الزراعية يتوزّع معظمه حول القرى الفلسطينية الموجودة خارج حدود البلدية.

**يقدم الجدول التالي نظرة شمولية إلى ما آلت إليه الحال في مجال استخدامات الأراضي في القدس:**

| نوعية الاراضي | المساحة (هكتار) |
|---|---|
| مناطق سكنية فلسطينية | 3542.78 |
| مناطق سكنية إسرائيلية | 4002 |
| الطرق العامة | 252 |
| مناطق عسكرية مغلقة | 8175.6 |
| قواعد عسكرية | 378.39 |
| غابات | 902.2 |
| محميات طبيعية | 867.63 |
| أراض زراعية | 2577.57 |
| استعمالات أخرى (أراض حكومية، مراع، الخ...) | 14666.16 |
| المجموع | 35364.33 |

المصدر: *قاعدة المعلومات الجغرافية* (أريج) 1997

## II • بناء المستعمرات الإستيطانية والطرق الإلتفافية

تشكل المستعمرات الاستيطانية ركنًا أساسيًا من أركان السياسة الإسرائيلية تجاه القدس. ولا تهدف هذه السياسة إلى زيادة عدد السكان اليهود في المدينة المقدسة فحسب، بل تعمل في الوقت نفسه على تقويض النمو السكاني العربي فيها. فمصادرة الأراضي العربية لصالح اليهود تقلّص مجالات التوسّع العمراني في المناطق العربية، كما أن شقّ الطرق الالتفافية بحجّة ربط المستعمرات الاستيطانية بعضها بالبعض الآخر، يؤدي إلى تقطيع أوصال الأحياء العربية وتحويلها إلى جزر معزولة الواحدة منها عن الأخرى. ولا يقتصر الأمر على السياسات الحكومية فحسب بل يتعداها إلى مضايقات المستوطنين اليهود للعرب واعتداءاتهم المتواصلة عليهم، الأمر الذي يحيل حياة أهل القدس المتمسّكين بالبقاء في أرضهم، إلى كابوس حقيقي. وهذا كله يجري على مرأى السلطات الإسرائيلية ومسمعها التي لا تغضّ النظر

عن ما يتعرّض له العرب من ممارسات عدوانية من قبل المستوطنين اليهود فحسب، بل إنها توفّر الحماية للمعتدين وتشجعهم على تلك الممارسات.

ولما كان تهويد القدس من أولى أولويات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جميعا، مهما اختلفت توجّهاتها السياسية أو انتماءاتها الحزبية، فقد خصصت ميزانيات استثنائية ووفرت طاقات غير مسبوقة لبناء المستعمرات الاستيطانية في القدس وضواحيها. وتشير إحصائيات عام 1997 إلى أن عدد المستوطنين اليهود القاطنين في القدس الشرقية يساوي عدد المستوطنين في بقية أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين. أما المستوطنون اليهود القاطنون في ما يطلق عليه اسم «القدس الكبرى»، فيشكلون حوالي 70٪ من مجموع المستوطنين.

تأكيدا لذلك، إذا نظرنا إلى المستعمرات الإستيطانية اليهودية الأكبر من حيث عدد السكان واتساع المساحة، نجد أن من بين المستعمرات الاستيطانية العشر الأكبر من حيث المساحة توجد ثلاث مستعمرات إستيطانية في القدس الشرقية وست مستعمرات استيطانية ضمن حدود «القدس الكبرى»، ومن بين المستعمرات الإستيطانية العشر الأكبر من حيث عدد السكان توجد ستّ مستعمرات إستيطانية في القدس الشرقية فيما تقع تسع منها داخل حدود القدس الكبرى.

**جدول بأكبر عشر مستعمرات استيطانية من حيث المساحة**

| الترتيب | اسم المستعمرة الإستيطانية | المساحة بالدونم | في القدس الشرقية | في القدس الكبرى |
|---|---|---|---|---|
| 1 | معاليه أدوميم | 6120 | | + |
| 2 | أرئيل | 5130 | | |
| 3 | بسغات زييف وبسغات عومر | 4080 | + | + |
| 4 | راموت | 3312 | + | + |
| 5 | بيتار عيليت | 3302 | + | + |
| 6 | أيلي | 2855 | | + |
| 7 | جيلو | 2750 | | |
| 8 | ألفي مناشيه (موديعين عليت) | 2606 | | |
| 9 | كريات سيفر | 2520 | | + |
| 10 | جفعات زييف | 2200 | + | + |

المصدر: *قاعدة المعلومات الجغرافية* (أريج) 2002

**جدول بأكبر عشر مستعمرات إستيطانية من حيث عدد السكان**

| الترتيب | اسم المستعمرة الإستيطانية | عدد السكان | في القدس الشرقية | في القدس الكبرى |
|---|---|---|---|---|
| 1 | راموت | 39000 | + | + |
| 2 | بسغات زئييف وبسغات عومر | 36469* | + | + |
| 3 | جيلو | 30200 | + | + |
| 4 | معاليه أدوميم | 21000 | | + |
| 5 | نفي يعقوب | 20288* | + | + |
| 6 | بيتار عيليت | 20200 | | + |
| 7 | أرئيل | 16000 | | |
| 8 | رامات أشكول ومعلوت دفنا | 13703 | + | + |
| 9 | تلبيوت الشرقية | 13348 | + | + |
| 10 | جفعات زييف | 10500 | | + |

المصدر: *قاعدة المعلومات الجغرافية* (أريج) 2001     * المتوفر لعام 2000

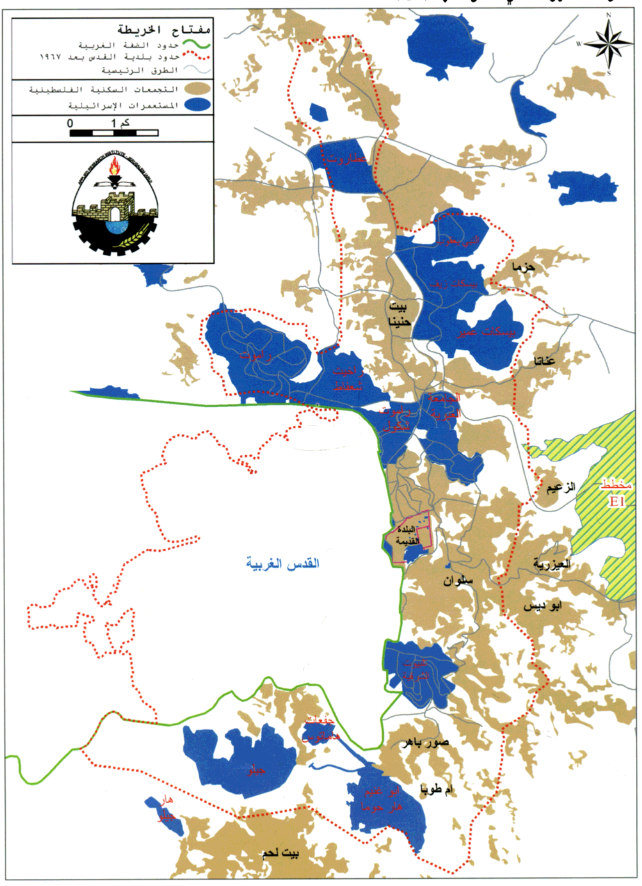
وإن دلّ هذا على شيء فإنه يدلّ على مدى الاهتمام الذي توليه الحكومات الإسرائيلية لتكثيف الإستيطان اليهودي في القدس. فمن حكومات حزب العمل إلى حكومات حزب الليكود إلى حكومات الائتلاف أُنشئت البؤرة الإستيطانية تلو الأخرى وبني الطوق الاستيطاني تلو الآخر حتى أمست القدس محاطةً من كل جانب بأسوار من المستعمرات الإستيطانية الضخمة وصارت أحياؤها العربية جزرًا معزولة مقطّعة الأوصال.

وجدير بالذكر هنا أنه من أصل 43 مستعمرة إستيطانية في القدس وضواحيها، أنشئت 21 منها في عهد حكومات حزب الليكود، و17 منها في عهد حكومات حزب العمل، و5 منها في عهد حكومات الائتلاف.

## أ ـ الطوق الداخلي (داخل حدود البلدية)

سعت إسرائيل في سياستها الإستيطانية الاستعمارية في القدس إلى أن تحيط المدينة من كل جانب بحاجز بشري من المستوطنين اليهود، فأنشأت كتلاً ضخمةً من التجمّعات السكانية اليهودية التي يتمدّد بعضها باتجاه البعض الآخر حتى تتصل أطرافها لتشكّل طوقًا يلفّ المدينة ويعزل أحياءها الفلسطينية العربية عن محيطها العربي. وأولى تلك الأطواق هو الطوق الداخلي المؤلف من المستعمرات الاستيطانية الواقعة ضمن حدود بلدية القدس.

**شكل 10 : الطوق الداخلي (داخل حدود البلدية)**



| اسم المستعمرة الاستيطانية | تاريخ الإنشاء | السكان 2000** | المساحة بالدونم 2002* |
|---|---|---|---|
| عطروت | 1914 (1970) | - | 1358 |
| نفي يعقوب | 1924 (1968) | 20288 | 1286 |
| الجامعة العبرية | 1924 (1968) | 1306 | 1015 |
| رامات أشكول ومعالوت دفنا | 1968 | 13703 | 1138 |
| التلة الفرنسية | 1968 | 6887 | 680 |
| الحي اليهودي | 1968 | 3842 | 136 |
| جيلو | 1971 | 27637 | 2750 |
| تلبيوت الشرقية | 1973 | 12845 | 1830 |
| راموت | 1973 | 38315 | 3312 |
| بسغات زئييف وبسغات عومر | 1985 | 36469 | 4077 |
| ريخيس شعفاط | 1990 | 11348 | 1545 |
| جفعات همطوس | 1991 | 1363 | 280 |
| ماميلا (قرية داود) | 1997 | 3041 | 52 |
| جبل أبو غنيم (هار حوما) | 1997 | - | 2200 |
| رأس العمود (معاليه هزيتيم) | 1998 | - | 16 |

*المصدر: قاعدة المعلومات الجغرافية أريج 2002 **المصدر: Israeli Statistical Yearbook of Jerusalem 2001

**البلدة القديمة:**

ما إن تم التوصل إلى تطبيق وقف إطلاق النار في الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران/يونيو عام 1967، حتى باشرت إسرائيل بتنفيذ مخططاتها الاستعمارية الإستيطانية في القدس الشرقية، فبدأت بتدمير حي المغاربة المحاذي لحائط البراق وباحة الحرم الشريف تدميرًا كاملاً بعد مصادرته وطرد ما يزيد عن 900 عائلة فلسطينية كانت تسكن فيه. كما قامت برصف المنطقة لتصبح ساحة كبيرة للمصلين اليهود وإقامة الاحتفالات في المناسبات الدينية اليهودية، وأنشأت مرافق لخدمة المصلّين والزوّار ذات تصميمات حديثة لا تنسجم مع الطابع المعماري التاريخي للمدينة مما يعدّ اعتداء على تراثها الثقافي وتشويها لمعالمها الأثرية. وكان مجموع المساحات المصادرة في البلدة القديمة لهذا الغرض 116 دونم فيها ما يناهز السبعمائة منزل ومتجر وخمسة مساجد وأربع مدارس.

ثمّ قامت إسرائيل بهدم حيّ الشرف لبناء المزيد من المساكن ليهود استقدمتهم للعيش فيها. وهنا أيضًا عملت على طمس المعالم المعمارية التاريخية الأصيلة للحي ووضعت له تصميمات هندسية حديثة للقضاء على هوّيته العربية ومحو تاريخه الفلسطيني العربي. وبذلك أمسى الحي اليهودي يمتدّ على مساحة 130 دونم بعد أن ابتلع مساحات من الأحياء العربية المجاورة في حين أن مساحته الأصلية لم تكن تتجاوز سبعة دونمات. (شؤون تنموية، 100)

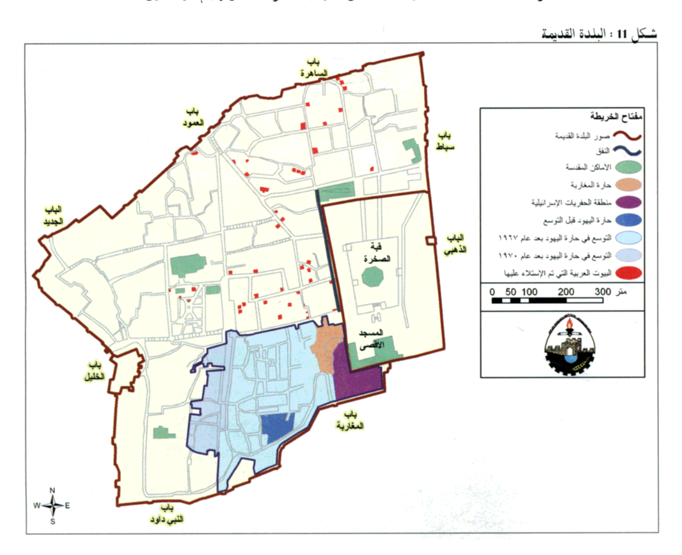
ولم يكتفِ اليهود بذلك بل قاموا بالاستيلاء على منازل ومتاجر في قلب الأحياء العربية الأخرى لتشكل بؤرًا إستيطانية تمكّنهم من السيطرة على البلدة بأسرها. ولجأت إسرائيل إلى حيل وأساليب ملتوية مختلفة للاستيلاء على العقارات الفلسطينية العربية، نذكر منها:

1. مصادرة العقار وطرد أهله منه بحجة أن ملكيته كانت لليهود قبل حرب عام 1948. حدث ذلك في حيّ القرمي حيث تم تهجير عشر عائلات، وفي عقبة الخالدية حيث تم تهجير خمس عائلات.
2. الاستيلاء على العقارات التي كانت تابعة للحكومة الأردنية بعد حرب عام 1948. وقد تم الاستيلاء على 11 مسكنًا عام 1982 لهذا السبب في حوش عقبة الخالدية.
3. مصادرة العقار لتحويله إلى مراكز أمن. وقد حصل ذلك في حيّ الواد ومنطقة باب السلسلة مما أدى إلى تهجير 105 أشخاص. وفي عام 1991 سلم قسم من تلك العقارات إلى المستوطنين اليهود.
4. الاستيلاء على العقار بالاحتيال والتزوير أو عبر المضايقات والاعتداءات، كما حدث عام 1983 حين قتل المستوطنون امرأة تدعى فاطمة أبو ميّالة بعد استيلائهم على بيتها.
5. الاستيلاء على عقارات يغيب عنها أصحابها لفترة؛ فالبلدة القديمة تفتقر إلى نظام تسجيل ملكية إذ تعتبر السلطات الإسرائيلية أن الإقامة الفعلية هي دليل ملكية. وقد أدى ذلك إلى تربّص المستوطنين ببعض العقارات التي يغيب أصحابها عنها لينتهزوا الفرصة ويستولوا على العقار. وهذا ما حصل لمنزل رجل يدعى فخري رصاص حين سافر إلى عمّان ليعود ويجد أن المستوطنين قد استولوا على منزله.
6. الاستيلاء على البيوت التي لا يحمل أصحابها هويّات مقدسية كما حدث لمنزل رجل يدعى عدنان خميس قرش في حارة السعدية.
7. الاستيلاء على العقار عبر الاقتحام والمكوث عنوةً. فعند وجود خلاف حول ملكية عقار معيّن يقوم المستوطنون باقتحامه والسكن فيه، فيما تسمح المحكمة الإسرائيلية لهم بالمكوث إلى حين حلّ القضية التي تطول لسنوات؛ ومثال على ذلك منزل رجل يدعى أبوسنينية في عقبة الخالدية.
8. الاستيلاء على المبنى عن طريق إلحاق الأذى به. فمن الأساليب الملتوية التي

يلجأ إليها اليهود القيام بحفريات بدعوى الصيانة وإقامة البنى التحتية، ويستغلون أعمال الحفر تلك للقيام بزعزعة أساسات المباني العربية المجاورة، الأمر الذي يعرّضها لخطر الانهيار. وتأكيدا لكون تلك الأعمال مخططا لها وهادفة إلى هدم المنازل والمتاجر العربية في القدس، فإن سلطات الاحتلال لا تسمح لأصحاب العقار بترميمه فتأتي الجماعات اليهودية إلى أصحاب تلك العقارات وتعرض عليهم ترميم العقار أو إعادة إعماره شريطة إسكان اليهود في جزء منه أو تحويل ملكية الأرض إليهم. وقد حصل ذلك فيما حصل في شارع أرارات في الحيّ الأرمني على سبيل المثال. (**شؤون مدنية**، 91)

بهذه الأساليب الملتوية تمكّن اليهود من الاستيلاء على ستة وأربعين عقارًا في البلدة القديمة في القدس. وقد عمد المستوطنون اليهود إلى تغيير الملامح الهندسية المعمارية الأصيلة لتلك البيوت لطمس هويّتها العربية. بل إنهم يواصلون القيام

**شكل 11 : البلدة القديمة**



بمضايقة السكان الفلسطينيين المقيمين في المنازل المحيطة بما استولوا عليه من عقارات لتهجيرهم والاستيلاء على منازلهم. وقد أمست تلك البؤر الاستيطانية اليهودية مصدر توتر واستفزاز مستمرّ في البلدة القديمة في القدس. أما أهل البلدة فيتحملون تلك التحرّشات كلها بصبر وحلم كبيرين مدركين أن أي رد فعل يصدر عنهم سوف تستخدمه السلطات الإسرائيلية ضدهم ـ وهي الخصم والحكم ـ وبالتالي المنتصر للجاني على المجنيّ عليه. بل إن سلطات الاحتلال تدفع أولئك المستوطنين لفعل ما يفعلون لتجد ذريعة لاقتراف أبشع الانتهاكات بحق السكان الفلسطينيين في القدس.

**الاستيطان داخل البلدة القديمة بالقدس**

| الرقم | الحي |
|---|---|
| **حارة السعدية** | |
| 1 | قرب باب الساهرة |
| 2 | عقبة الدرويش مقابل المدرسة القادسية (40) |
| 3 | طريق المئذنة الحمراء بالقرب من زاوية الهنود |
| 4 | عقبة البسطامي(1) |
| 5 | عقبة الميلاوية (30) |
| 6 | عقبة الميلاوية (31) |
| 7 | باب حطة |
| 8 | الشيخ ريحان (48) |
| 9 | الشيخ ريحان(44) |
| 10 | الشيخ ريحان (48) |
| **شارع الواد** | |
| 11 | الواد (7) مقابل عقبة التوتة |
| 12 | الواد 75 . 80 |
| 13 | الواد 90 |
| 14 | الواد . باب الحديد |
| 15 | الواد . باب الحديد |
| 16 | الواد . باب الحديد |
| 17 | الواد 109 |
| 18 | الواد . باب الحديد |
| 19 | الواد 131 عند مدخل سوق القطنين |
| 20 | الواد |
| 21 | الواد |
| 22 | الواد |
| 23 | الواد 143 فوق النفق المؤدي لساحة البراق |
| **عقبة الخالدية** | |
| 24 | عقبة الخالدية بالقرب من مفرق عقبة السراي |
| 25 | عقبة الخالدية بالقرب من مدرسة شوفوبانيم |
| 26 | عقبة الخالدية بالقرب من مدرسة شوفوبانيم |
| 27 | عقبة الخالدية بداية عقب الهكاري |
| 28 | عقبة الخالدية حي القرمي . فوق سوق الخواجات |

| | عقبة السرايا |
|---|---|
| 29 | عقبة السرايا |
| 30 | عقبة السرايا مقابل دار الأيتام الإسلامية |
| 31 | عقبة السرايا حوش الحلو |
| | **سوق باب خان الزيت** |
| 32 | حوش الشاويش |
| 33 | حوش الشاويش |
| 34 | عقبة التكية |
| | **باب السلسلة** |
| 35 | باب الحرم ـ باب السلسة |
| 36 | باب السلسلة |
| 37 | باب السلسلة عند مدخل حي المغاربة |
| 38 | باب السلسلة |
| 39 | باب السلسلة |
| 40 | باب السلسلة حوش التوتنجي |
| 41 | باب السلسلة حوش التوتنجي فوق جامعة الشرفاء |
| 42 | باب السلسلة |
| 43 | باب السلسلة |
| 44 | باب السلسلة |
| 45 | باب السلسة بالقرب من خان السلطان |
| | **سوق الدباغة** |
| 46 | سوق الدباغة مار يوحنا |

المصدر: هائل صندوقة. «مشاريع إعمار البلدة القديمة ومقدساتها» في **شؤون تنموية**، المجلد الخامس ـ العدد الثاني والثالث، شتاء 1995 ـ 1996. ص 86 ـ 124.

**عطروت:**

أقيمت كمستعمرة استيطانية في عام 1914 على أراضي قرية قلنديا شمال القدس. ويدلّ الإحصاء البريطاني لعام 1931 أنها كانت تضمّ حينذاك 23 منزلاً يسكنها 112 مستوطنًا يهوديًا، وقد أخليت إثر حرب عام 1948 وأعاد اليهود سيطرتهم عليها بعد حرب عام 1967. وقامت السلطات الإسرائيلية بإنشاء منطقة صناعية فيها تنفيذا لسياسة إخلاء منطقة القدس الغربية من المصانع، فصادرت لهذا الغرض 1200 دونم من أراضي بيت حنينا وقلنديا. وتمتدّ مساحة عطروت اليوم على 1358 دونمًا من الأراضي الفلسطينية وتوجد فيها مصانع للأثاث والصناعات المعدنية، كما يوجد بمحاذاتها مطار أنشئ في عهد الانتداب البريطاني يقتصر استخدامه حاليا على السلطات الإسرائيلية.

**نفي يعقوب:**

أنشئت هذه المستوطنة عام 1924 على أراضي بيت حنينا شمال القدس بمحاذاة الشارع الرئيسي الذي يربط مدينة القدس بمدينة رام الله. ويشير إحصاء عام 1931

إلى أن هذه المستوطنة كانت تضم 20 بيتًا يسكنها 101 من المستوطنين اليهود دمّرت إثر حرب عام 1948. وفي عام 1967 استولت عليها القوات الإسرائيلية وحوّلتها إلى معسكر. وفي أوائل السبعينيات من القرن العشرين أنشئت مستوطنة نفي يعقوب شمال الموقع القديم على أراضٍ تابعة لقرى بيت حنينا وحزما وجبع. وتبلغ مساحتها اليوم 1286 دونمًا ويقطنها حوالي 20.000 مستوطن يهودي، وتواصل توسّعها باتجاه الشرق لكي تتصل بمستوطنة جفعات بنيامين (آدم).

**الجامعة العبرية:**

أنشئت الجامعة العبرية عام 1924 في عهد الانتداب البريطاني وحضر افتتاحها اللورد البريطاني بلفور صاحب الوعد المشؤوم لليهود «بوطن قومي في فلسطين». وقد كان الموقع الذي اختير لها موقعا إستراتيجيا إلى أبعد حدّ. فمن الناحيتين الجنوبية والجنوبية الغربية تطل الجامعة على الأحياء العربية المحاذية للبلدة القديمة في القدس. بل إن مباني الجامعة يمكن رؤيتها من تلال صور باهر عند المدخل الجنوبي للقدس. ومن الناحية الشرقية تكشف غور الأردن و جبال الأردن الغربية.


**شكل 12 : مستعمرة نفي يعقوب**



إضافة إلى ذلك، كان من أبرز أهداف إنشائها في الموقع الذي اختير لها، قطع الطريق أمام المنفذ الوحيد للتوسع العمراني العربي في القدس. فموقع الجامعة يمنع إمكانية التواصل بين ضواحي القدس العربية والقرى الفلسطينية شمالي المدينة. وقد تنبّه الصهاينة إلى أهمية ذلك الموقع مبكرًا، حتى قبل نشوء الدولة اليهودية، وعملوا على قطع الطريق أمام التواصل العربي في المنطقة. وبعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 كانت المنطقة التي بنيت فيها الجامعة منزوعة السلاح خاضعة لإشراف الأمم المتحدة حتى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 الذي عملت السلطات الإسرائيليّة بعده على مصادرة أراضٍ من منطقة العيسوية لتوسيع الجامعة وزيادة مرافقها. واليوم تبلغ مساحة الجامعة حوالي 1015 دونم ويسكنها 1260 فردًا.

**رامات أشكول ومعالوت دفنا:**

هي من أوائل المستوطنات التي باشرت إسرائيل بإنشائها بعد حرب عام 1967. وهي واحدة من سلسلة مستوطنات عملت إسرائيل من خلالها على إقامة جسر متّصل من البناء الاستيطاني الاستعماري، والسيطرة في الوقت نفسه على طريق رام الله - القدس. ففي عام 1968 صادرت السلطات الإسرائيلية 2345 دونمًا من الأراضي العربية لهذا الغرض. وقد أنشئت رامات أشكول كامتداد للضواحي اليهودية في القدس الغربية. وتبعها بناء مستوطنة معالوت دفنا التي أقيمت على أراضٍ كانت ضمن ما اعتبر المنطقة الحرام حسب اتفاق الهدنة عام 1948. وتسعى إسرائيل بذلك إلى إزالة خط الهدنة وخلق واقع جديد يجعل من العودة إلى حدود الرابع من حزيران 1967 أمرًا في غاية الصعوبة. وقد قامت السلطات الإسرائيلية في الآونة الأخيرة بتشييد مبنى كبير لقيادة حرس الحدود، كما وضعت مخططات لاستغلال ما تبقى من أراض خالية. واليوم تبلغ مساحة رامات أشكول ومعالوت دفنا 1138 دونمًا ويسكنها 3150 مستوطنًا.

**التلة الفرنسية (جفعات شبيرا):**

هي أيضا من المستوطنات الأولى التي بنتها إسرائيل بعد بسط سيادتها على كافة أرجاء القدس عام 1967، وقد أقيمت على أراضي قريتي لفتا وشعفاط في موقع بين

الجامعة العبرية ومستوطنة رامات أشكول وأحكم ببنائها الطوق حول المدخل الشمالي للقدس. وتبلغ مساحتها حوالي 680 دونم يقطنها 7300 مستوطن.

**جيلو:**

في عام 1970 صادرت السلطات الإسرائيلية 2700 دونم من أراضي بيت جالا وبيت صفافا وشرفات للشروع في بناء مستوطنة جنوبي القدس. وفي السنة التالية باشرت الجرّافات الإسرائيلية الإعداد لبناء مستوطنة جيلو التي تقف اليوم كسدّ منيع عند المدخل الجنوبي للقدس. وتقع المستوطنة على تلة عالية يصل ارتفاعها إلى 860 مترًا فوق سطح البحر وتشرف على التجمّعات الفلسطينية جميعا الواقعة جنوب القدس. وقد أبدت الحكومات الإسرائيلية كافة اهتمامًا كبيرًا ببناء هذه المستوطنة وتوسيعها لما لها من أهمية استراتيجية، وعملت على ربطها بمركز المدينة عن طريق شقّ الشوارع العريضة والسريعة وهو ما أدى إلى تفتيت قرية بيت صفافا العربية وتحويلها إلى تجمّعات سكانية متناثرة.

شكل 12 ب : مستعمرة جيلو



كما أن لمستوطنة جيلو أهمية إضافية تكمن في قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من المستوطنين اليهود، الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في زيادة نسبة اليهود القاطنين داخل الحدود البلدية الموسّعة للقدس، وتلك سياسة تتفق عليها كافة الحكومات والتيارات السياسية الإسرائيلية. واليوم تمتدّ المستوطنة على ما يزيد عن 2750 دونم ويسكنها 26.600 مستوطن.

**تلبيوت الشرقية:**

أنشئت مستوطنة تلبيوت الشرقية عام 1973 على أراضي قرية سور باهر الفلسطينية. وكانت السلطات الإسرائيلية قد صادرت 2240 دونم من أراضي القرية في مطلع السبعينيات من القرن العشرين لبناء مستوطنة إلى الشرق من منطقة تلبيوت الواقعة في القدس الغربية في إطار مخطط يهدف إلى ربط التجمّعات السكانية اليهودية في القدس الغربية بامتدادات سكانية جديدة من المستوطنين اليهود تخترق الأحياء العربية في القدس الشرقية. وكانت تلك الأراضي مصنّفة ضمن الأراضي المحايدة الفاصلة بين القوات العربية والقوات الإسرائيلية حسب اتفاق الهدنة، وتشكل هذه المستوطنة تحويرا إسرائيليا أحادي الجانب لخط الهدنة، لكسب مزيد من الأراضي في الناحية الشرقية من الخط. ويسكن اليوم في هذه المستوطنة 13.300 مستوطن يهودي وتبلغ مساحتها 1830 دونم.

**راموت:**

هي أكبر مستوطنة في القدس الشرقية من حيث عدد السكان، إذ يصل عدد المستوطنين اليهود فيها إلى 37 ألف مستوطن، وقد أنشئت عام 1973 على أراضي لفتا وشعفاط وبيت إكسا. وكانت السلطات الإسرائيلية قد صادرت 4840 دونم لهذا الغرض عام 1970 فيما عدّ في ذلك الحين أكبر عملية مصادرة للأراضي العربية في القدس. وتتجاوز مساحتها 3300 دونم وتقع عند الجهة الشمالية الغربية للقدس على ارتفاع 800 متر فوق سطح البحر الأمر الذي يجعلها تسيطر على التجمّعات السكانية الفلسطينية الواقعة إلى الأسفل منها في السهل. ويلحظ أن المستوطنات الإسرائيلية غالبا ما تبنى في المرتفعات لتحقيق تلك الغاية.

شكل 13 : مستعمرة راموت



**مستوطنتا بسغات زئييف وبسغات عومر:**

أنشئت مستوطنة بسغات زئييف عام 1985 على أراض مصادرة من قريتي بيت حنينا وحزما العربيتين. وأنشئت فيما بعد مستوطنة بسغات عومر (أو بسغات زئييف شرق) على أراض تابعة لقريتي شعفاط وعناتا العربيتين. وقد تم إنشاء هاتين المستوطنتين في المساحات الممتدة ما بين المناطق العربية والحدود الشرقية لبلدية القدس، مما جعل المستوطنتين تشكلان حاجزًا منيعًا ما بين شعفاط وبيت حنينا من جهة، وقرية حزما الواقعة خارج حدود البلدية من جهة أخرى. ويبلغ عدد سكان هاتين المستوطنتين 31 ألف مستوطن كما تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 4000 دونم. ويستمرّ توسّع المستوطنتين في اتجاهي الجنوب والشرق؛ وقد تم مؤخرًا الانتهاء من بناء شارع التفافي يربط المستوطنتين بالتلة الفرنسية.

**شكل 14 : مستوطنتا بسغات زئيف وبسغات عومر**



**ريخس شعفاط:**

أنشئت مستعمرة ريخس شعفاط الإستيطانية عام 1990 على أراضٍ تمّت مصادرتها منذ عام 1970، من قرية شعفاط العربية. لكن السلطات الإسرائيلية كانت قد حوّلت المنطقة المصادرة إلى منطقة خضراء، أي منطقة مفتوحة يمنع فيها البناء. وتعدّ هذه إحدى الأساليب الملتوية التي تتبعها إسرائيل لمنع التوسّع العمراني الفلسطيني في منطقة ما إلى حين اكتمال المخططات الاستيطانية الاستعمارية المرسومة لتلك المنطقة. وهذا أيضًا هو الأسلوب الذي استخدم للاستيلاء على جبل أبو غنيم حيث صنّف في باديء الأمر كمنطقة خضراء ليتم تحويله لاحقًا إلى مستعمرة إستيطانية سكنية يهودية هي مستوطنة هار حوما. أما مستوطنة ريخس فيشكّل موقعها نقطة الاتصال بين مستوطنتي رامات أشكول وراموت مما يجعلها تحكم إغلاق المدخل الشمالي الغربي للقدس. وتصل مساحة المستوطنة إلى 1100 دونم ويسكنها 6000 مستوطن.

شكل 15 : مستوطنة ريخس شعفاط




**جفعات همطوس**

أقيمت هذه المستوطنة عام 1991 على أراضي كل من قريتي بيت جالا وبيت صفافا الفلسطينيتين العربيتين. وهي عبارة عن 250 بيتًا سيّارًا متنقلا نصبت إلى الشرق من مستوطنة جيلو على الشارع الرئيسي الممتدّ بين بيت لحم والقدس. وتبلغ مساحتها 280 دونمًا ويقطنها 1200 مستوطن.

**ماميلا (قرية داوود):**

هو مشروع لقرية سياحية أمام المدخل الجنوبي لبلدة القدس القديمة عند باب الخليل. وهو مقام على أراضي المنطقة المحايدة التي تفصل إسرائيل عن الضفة الغربية. ويهدف هذا المشروع إلى دمج شطري المدينة بكتل من المباني السكنية لإخفاء معالم خط الهدنة.

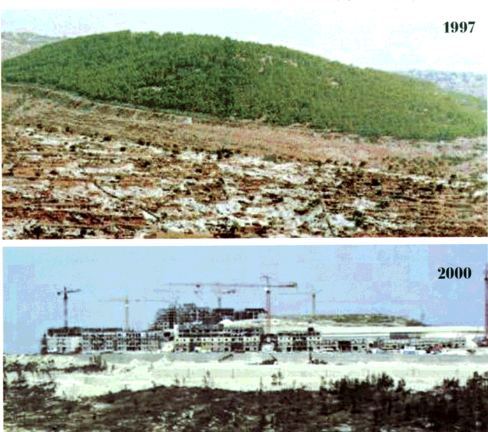
وجدير بالذكر أن نمط البناء في هذا المشروع نمط حديث غير منسجم مع محيطه الحضاري الأثري ومسيء إليه، تمامًا كما هو الحال فيما يتم إنشاؤه من مبانٍ حديثة الطراز في الحي اليهودي الجديد في القدس. وقد أصبح جليًا أن المهندسين المعماريين الإسرائيليين القائمين على وضع المشاريع لبناء هذه الأحياء

الإستيطانية يهدفون إلى إعادة رسم معالم المدينة وطبعها بطابع حديث مغاير تماما لطابعها التاريخي الحضاري الأصيل والتقليل من شأن المعالم العربية الأصلية في البلدة القديمة والتشويش على كلّ معلم يوحي بارتباط البلدة القديمة بمحيطها العربي. وكان قد تم البدء في مشروع ماميلا في أوائل التسعينيات من القرن العشرين وقد وصل اليوم إلى المراحل الأخيرة للإنجاز، وتبلغ مساحته حوالي 50 دونم.

**جبل أبو غنيم (هار حوما):**

تستخدم السلطات الإسرائيلية، كما سبق أن بيّنا، أساليب مختلفة ومتعددة لإنشاء المستعمرات الاستيطانية، والاحتيال أحد تلك الأساليب، إذ تلجأ إلى تصنيف منطقة معيّنة على أنها مساحة خضراء لمنع الفلسطينيين من البناء فيها، وتتجاهل ما سبق تحديده من تصنيف للمنطقة حين تكتمل الاستعدادات لبناء المشاريع الإستيطانية فيها.

شكل 16 : جبل أبو غنيم قبل وبعد...



وبالفعل، كشفت الجرافات في ربيع عام 1997، عن نوايا الحكومة الإسرائيلية في شأن منطقة جبل أبو غنيم الذي سبق لها تصنيفها كمساحة خضراء يمنع فيها البناء، إذ خططت لتحويل الموقع إلى مستعمرة استيطانية لليهود، فاقتلعت ما يزيد عن 60 ألف شجرة صنوبر للبدء في بناء مستوطنة هار حوما على مساحة تبلغ 2700 دونم. ويهدف هذا المشروع في مرحلته الأولى إلى إنشاء 6500 وحدة استيطانية تستقطب 30 ألف مستوطن يهودي متديّن. وحتى آذار/مارس 2001، كانت قد تمّت المصادقة على إقامة 2334 وحدة استيطانية وتم تسويق أكثر من 2000 وحدة فيما بيع أكثر من 600 وحدة وهي ما تزال في طور البناء. وفي 2001/3/19 تمّت المصادقة على إنشاء 2832 وحدة إستيطانية إضافية في المستعمرة (**القدس** 2001/3/20). واستنادًا إلى المخطط الذي أعدّه آفي إيتام، وزير الإسكان الإسرائيلي عام 2003 وأقرته الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، لإقامة المزيد من الأحياء الاستيطانية الإسرائيلية في القدس الشرقية ومحيطها، فإن هذه المستوطنة في جبل أبو غنيم ستضمّ 6500 وحدة سكنية.

وقد حدّد لهذه المستوطنة هدفان رئيسيان: الأول هو إتمام السياج الاستيطاني عند المدخل الجنوبي للقدس الذي يبدأ عند مستوطنة جيلو ويمرّ بمستوطنة جفعات همطوس، وهو هدف يكشفه حجم المباني والتصاق بعضها بالبعض الآخر حتى تبدو كالحصون الصليبية. أما الهدف الثاني فهو الاستئثار بالسيّاح القاصدين مدينة بيت لحم بحيث تكون زيارتهم عابرة للمدينة مقتصرة على أداء الشعائر الدينية فيما تكون إقامتهم في الأراضي الإسرائيلية.

**شكل 17 : مستعمرة هار حوما على أنقاض غابة جبل أبو غنيم**



**حي رأس العمود (معاليه هزيتيم):**

يقع حيّ رأس العمود شرق البلدة القديمة ويبلغ عدد سكانه من الفلسطينيين العرب 11.000 نسمة، ويتميّز بإطلالته على الحرم الشريف. فضلا عن ذلك فهو يتمتع بقيمة استراتيجية لا سيما بعد أن سُيّجت القدس بأسوار من المستعمرات العملاقة. فرأس العمود يمثل همزة الوصل الوحيدة المتبقية لربط البلدة القديمة بالتجمّعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية. ومحور البلدة القديمة ـ رأس العمود ـ العيزرية ـ أبو ديس، هو المحور الوحيد الذي يشكل تواصلاً عمرانيًا عربيًا غير ممزّق بالنتوءات الاستيطانية الإسرائيلية بعد أن سدّت المنافذ الأخرى للقدس وقطّعت أوصالها بفعل تلك النتوءات. أما بالنسبة لليهود فيشكل الحلقة الوحيدة المتبقية لاستكمال الطوق الاستيطاني حول القدس، لذا سعى الإسرائيليون إلى خلق وجود لهم في هذا الحيّ.

ولتحقيق ذلك الهدف لجأت السلطات الإسرائيلية إلى أساليب تنذر بخطورة ما يمكن أن يحدث في أحياء أخرى. فعبر التلاعب بالقوانين والمماطلة في تنفيذ الإجراءات لم تترك سلطات الاحتلال أي مجال للمواطن المقدسي للمقاومة أو حتى للمناورة لدرء خطر الاستيطان اليهودي. واستخدمت إسرائيل منهجين متوازيين لإنشاء مستوطنة معاليه هزيتيم : الأول هو الاستيلاء على عقار في الحيّ لوضع موطيء قدم فيه، والثاني هو ربط المخطط الهيكلي للمستوطنة بمخطط الحيّ العربي.

أما الاستيلاء فقد جرى عن طريق التحايل. ففي أيلول/سبتمبر عام 1997 اقتحمت ثلاث عائلات يهودية أحد العقارات العربية في رأس العمود بدعوى شرائه من أحد الورثة. فاشتكى أهالي الحيّ وعدد من المنظمات الأهلية الفلسطينية للمحكمة الإسرائيلية، ونجحوا في استصدار قرار من المحكمة بإخراج العائلات اليهودية من العقار، إلا أن القرار نصّ على الإبقاء على الحرّاس داخله إلى حين حلّ القضية. وكان قرار المحكمة خدعة ؛ فقد قام الحرّاس باستقدام عائلاتهم إلى الموقع للسكن فيه وبذلك أصبح الاستيلاء عليه أمرًا واقعًا بل ومشرّعا له من قبل المحكمة. وبات

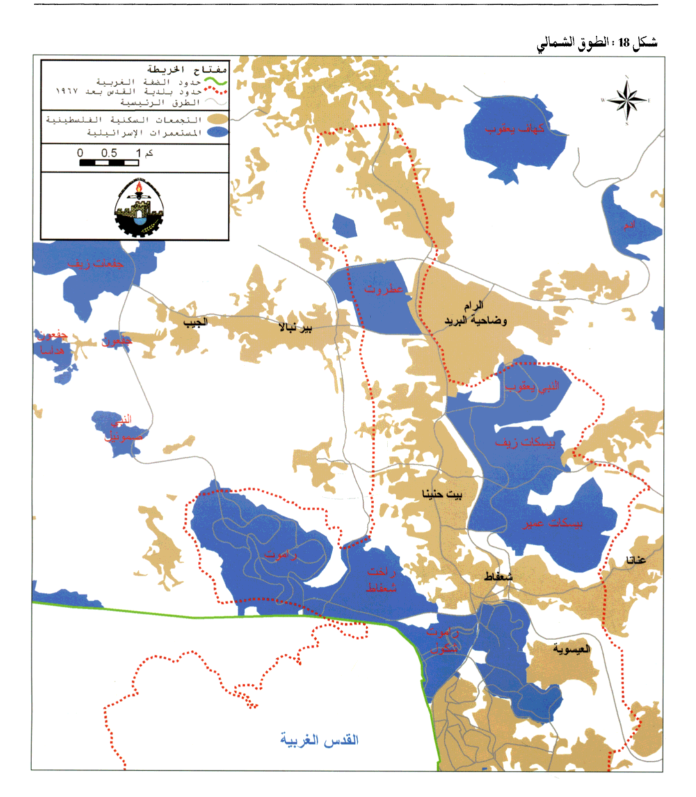
هؤلاء المستعمرون الجدد يسببون إزعاجًا وأرقًا دائمين لأهالي الحيّ تمامًا كالمستوطنين اليهود القاطنين في وسط مدينة الخليل.

أما على صعيد المخططات الهيكلية فكانت المؤامرة أشدّ مكرًا؛ فقد أنجزت البلدية الإسرائيلية للقدس المخطط الهيكلي لرأس العمود في عام 1991، إلا أن وزارة الداخلية أجّلت التصديق على المخطط مدّة سبع سنين لتحقق الغرض من قرار البلدية بعدم الترخيص للسكان العرب بالبناء في تلك المنطقة قبل إتمام المخطط الهيكلي. وخلال تلك الفترة كان أعوان الملياردير اليهودي الأمريكي ايرفينج موسكوفيتش، عرّاب الاستيطان في القدس، قد أنجزوا المخطط الهيكلي للمستعمرة الاستيطانية، فصادقت وزارة الداخلية الإسرائيلية في عام 1998 على المخططين معًا واشترطت أن يكون مخطط رأس العمود مرتبطًا بمخطط المستعمرة. وقد كان الربط بين المخططين عملية ابتزاز للسكان العرب؛ فاعتراضهم على المخطط الهيكلي للمستعمرة ينتج عنه تجميد مخطط الحيّ العربي، مما يؤدي بدوره إلى عدم منحهم تراخيص بناء لترميم بيوتهم المهددة بالهدم. أي أن المعادلة أصبحت كالتالي:

- إذا عارض السكان العرب المخطط الهيكلي للمستوطنة منعت عنهم تراخيص البناء وغدت بيوتهم مهددة بالهدم،
- وإذا قبلوا بذلك المخطط ثبّتوا المستوطنة الاستعمارية وسط بيوتهم.

لكن الظلم لم يقف عند هذا الحدّ. فمخطط حيّ رأس العمود يسمح ببناء 200 وحدة سكنية على 1380 دونم بينما يسمح مخطط المستوطنة ببناء 119 وحدة سكنية على 16 دونمًا. وقد تم حتى الآن إنشاء ثلاثة مبانٍ سكنية، كما وقّعت 60 عائلة يهودية عقود شراء للشقق. وجدير بالذكر أن المخطط الحالي للمستوطنة يضم مباني وكنيسًا وروضة أطفال ومتاجر.

شكل 18 : الطوق الشمالي



## ب ـ الطوق الشمالي للقدس

| اسم المستوطنة | تاريخ الإنشاء | السكان/2002 | المساحة بالدونم/2002 |
|---|---|---|---|
| جفعات زئيف | 1977 | 10700 | 2511 |
| جفعون وجفعون هحدشاه | 1978 | 1600 | 452 |
| آدم (جفع بنيامين) | 1983 | 1600 | 874 |
| كوكاف ياكوف (بئر يعقوب) | 1984 | 3200 | 1767 |
| هارأدار | 1985 | 1500 | 1191 |
| نفي شموئيل | 1997 | 0 | 398 |

المصدر: *قاعدة المعلومات الجغرافية* (أريج) 2002

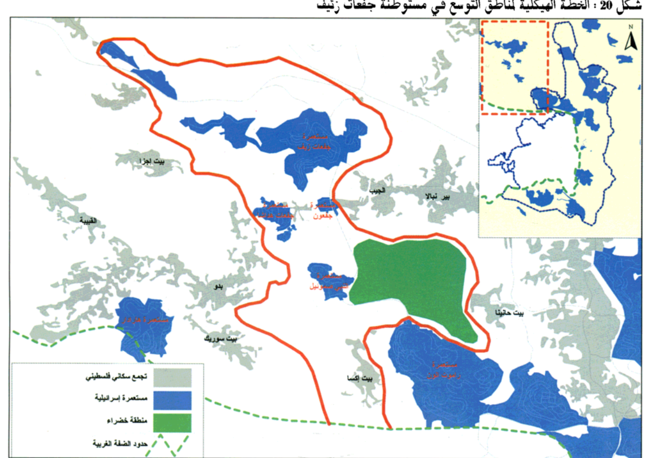
### جفعات زئيف:

تم إنشاء مستوطنة جفعات زئيف عام 1977، ويبلغ عدد سكانها حالياً حوالي 10700 مستوطن، وتمتدّ على مساحة تقدّر بنحو 2511 دونم من أراضي قريتي الجيب وبيتونيا. وتسعى حكومة إسرائيل إلى جعل جفعات زئيف أكبر مستوطنة في شمال غرب القدس عن طريق زيادة مساحتها إلى 20000 دونم. ففي 1996/1/28 وافقت حكومة إسرائيل على خطة توسيع هذه المستوطنة، (خطة رقم 220/3/1 (مشروع 220/3) وتقضي ببناء 2650 وحدة سكنية جديدة ليرتفع عدد القاطنين فيها إلى 20000 مستوطن.

**شكل 19 : مستوطنة جفعات زئيف**



**شكل 20 : الخطة الهيكلية لمناطق التوسع في مستوطنة جفعات زئيف**




وسيتمّ توسيع المستوطنة بمصادرة أراضٍ من القرى الفلسطينية المحاذية لها، وقد تمّ الإعلان عن بداية عمليّة التوسّع في 1997/3/13 تحت مشروع رقم 220/4/7 القاضي بمصادرة 200 دونم من الأراضي الزراعية التابعة لقرية الجيب. كما تمّ الإعلان في 1997/3/24 عن خطة توسّع إضافية (تحت مشاريع ذات الأرقام 220/9، 220/1، 20/14) على أراضي قرى الجيب وبيتونيا لبناء 1550 وحدة سكنية لربطها مع مستوطنتي جفعون حدشه وجفعون. ويذكر أن عمليات التوسّع المذكورة لمستوطنة جفعات زئيف هي استمرار للحاجز العمراني الإسرائيلي الذي يصلها بكل من مستوطنة راموت ألون ومستوطنة عطروت ومستوطنة جديدة في طور البناء عند قرية النبي صموئيل. والجدير بالذكر أن خطة الحكومة الإسرائيلية كانت قد قضت باقتطاع مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية الخالية والمجاورة للمستوطنات تحسبًا للنتائج المترتبة عن المفاوضات النهائية حول القدس.

شكل 21 : مستوطنة جفعون هحدشاه




**جفعون وجفعون هحدشاه:**

أنشئت مستوطنة جفعون كمعسكر في عام 1978 على أراضي قرية الجيب. وحوّلها الإسرائيليون فيما بعد إلى مستوطنة بهدف وصل مستوطنة جفعات زئييف بمستوطنة راموت وبالتالي بالقدس. أما جفعون هحدشاه فأقيمت عام 1980 إلى الغرب من مستوطنة جفعون على أراضي قرية بيت أجزا. ثم أقام الإسرائيليون مستوطنة أخرى عام 1991 هي جفعون هحدشاه، تحدّياً لوزير الخارجية الأمريكي حينذاك جيمس بيكر الذي كان ينتقد سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات. واليوم تبلغ المساحة الإجمالية لهذه المستوطنة 450 دونمًا ويصل عدد سكانها إلى 1600 مستوطن.

**آدم (جفع بنيامين):**

تقع مستوطنة آدم شرق منطقة جبع والرام عند تقاطع الشارع الالتفافي الذي يصل مستوطنات شرق رام الله بالشارع رقم 45. ولا يخفى على أحد أن الإسرائيليين يأملون في أن يصبح الشارع رقم 45 محورًا لمناطق صناعية تربط تل أبيب بعمّان بهدف جذب الاستثمارات وإقامة علاقات اقتصادية بين إسرائيل والدول العربية. وقد أنشئت المستوطنة عام 1983 على أراضي قرية جبع العربية، وهي تحدّ من امتداد هذه القرية ومنطقة الرام شرقاً، فيما تمنع مستوطنة نفي يعقوب توسّع المناطق العربية جنوبا، ويحدّ معسكر رامه من توسّعها شمالا، وتقف مستوطنة عطروت حائلاً دون امتدادها غربًا؛ بعبارة أخرى فإن مستوطنة آدم تحكم الخناق على هاتين المنطقتين العربيتين.

شكل 22 : مستوطنة آدم



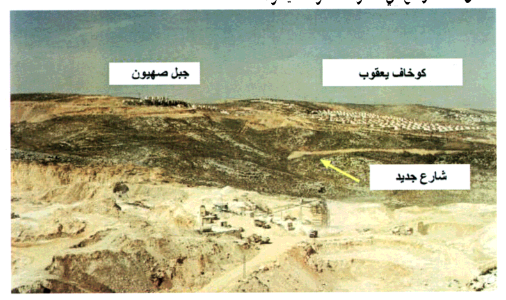
**كوكاف ياكوف (بئر يعقوب):**

في عام 1980 تمت مصادرة أراضي قرية كفر عقب الفلسطينية ليبدأ في عام 1984 إنشاء النواة الأولى لهذه المستوطنة الواقعة ضمن مناطق المحميّات الطبيعية؛ (أنظر الشكل 23). وقد نجح المتديّنون اليهود عام 1999 في إنشاء مستوطنة جديدة أطلق عليها اسم «تل زيون» بمحاذاة مستوطنة كوكاف ياكوف باعتبارها حيّا جديدا من أحياء هذه المستوطنة. وبهذا التوسّع تضاعفت مساحتها إلى 1700 دونم وأصبحت مسكنا لحوالي 3200 مستوطن يهودي.

شكل 23 : مستوطنة كوكاف ياكوف



شكل 24 : التوسع في مستوطنة كوكاف ياكوف




**هارأدار:**

تم إنشاء هذه المستوطنة عام 1985 ويبلغ عدد سكانها حاليا حوالي 1500 مستوطن يقيمون على 408 دونمات من أراضي قريتي بدو وبيت سوريك العربيتين. وقد تم مؤخرًا توسيع هذه المستوطنة، إذ شرعت حكومة إسرائيل في بناء ثمانمائة وحدة سكنية جديدة على أراضٍ زراعية فلسطينية من قريتي بدو وقطنة حتى تضاعفت مساحتها فبلغت حوالي 1200 دونم تقريبًا.

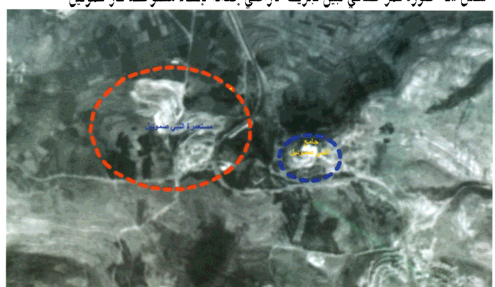
شكل 25 : مستوطنة هارأدار



**هــار شمــوئــيل:**

في عام 1993 قامت حكومة إسرائيل بالإعلان عن مصادرة قرابة 3500 دونم من أراضي قرى الجيب وبئر نبالا وبيت حنينا والنبي صموئيل العربية بحجّة أن المساحات المصادرة مناطق حرجية. وقد تبيّن في وقت لاحق حين وصلت الجرّافات إلى الأراضي المصادرة لتقوم بجرف مساحات كبيرة من الأحراج الواقعة غرب قرية النبي صموئيل الفلسطينية، أن إسرائيل تستخدم مجددا ذريعة المساحات الخضراء للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. وقد استغلّت تلك الأراضي لبناء مستوطنة جديدة أطلق عليها اسم «هار شموئيل» تشكل نقطة وصل بين كل من مستوطنتي جفعات زئيف وراموت ألون.

شكل 26 : صورة قمر صناعي تبيّن تجريف الأراضي إعدادا لإنشاء مستوطنة هار شموئيل

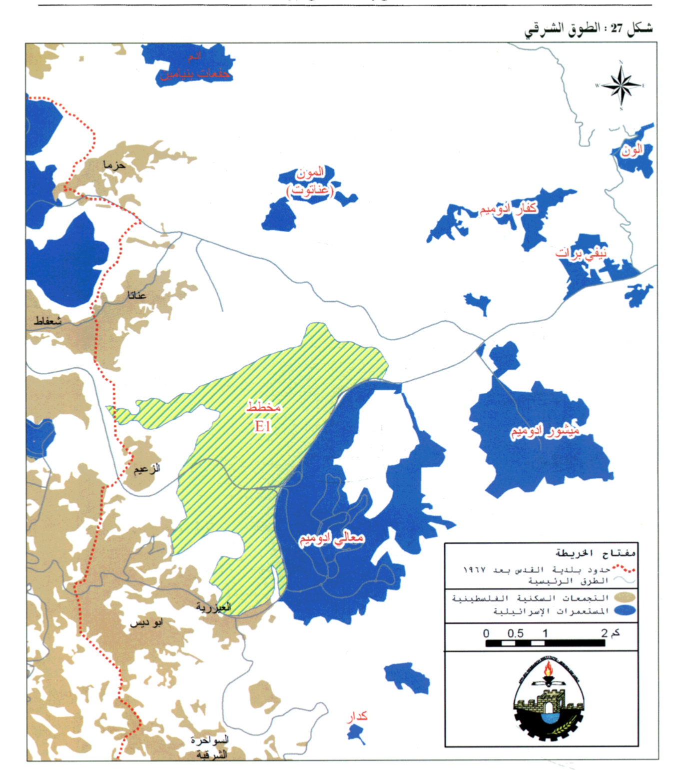



## ج ـ الطوق الشرقي للقدس

| اسم المستوطنة | تاريخ الإنشاء | السكان 2002 | المساحة بالدونم 2002 |
|---|---|---|---|
| ميشور أدوميم | 1974 | - | 3112 |
| معاليه أدوميم | 1975 | 26500 | 6121 |
| متسبية يريحو | 1978 | 1100 | 953 |
| كفار أدوميم ونفي برات | 1979 | 1940 | 1435 |
| علمون | 1983 | 627 | 751 |
| كيدار | 1984 | 500 | 60 |
| ألون | 1991 | 360 | 347 |

المصدر: *قاعدة المعلومات الجغرافية* (أريج) 2002

شكل 27 : الطوق الشرقي




**ميشور أدوميم:**

أقيمت مستوطنة ميشور أدوميم الصناعية على أراضي قرية أبو ديس العربية في عام 1974، وتعدّ من المناطق الصناعية الهامة في إسرائيل وتبلغ مساحتها 3112 دونم أي ثلاثة أضعاف مساحة مستوطنة عطروت الصناعية. وتقع هذه المستوطنة إلى الشرق من مستوطنة معاليه أدوميم وتبعد عن القدس عشرة كيلومترات.

شكل 28 : مستوطنة معاليه أدوميم



**معاليه أدوميم:**

أقيمت مستوطنة معاليه أدوميم التي تعدّ أكبر مستوطنة في الضفة الغربية عام 1975 على الحدود التي رسمتها حكومة إسرائيل للجانب الشرقي من القدس العربية. وتبلغ مساحتها 6120 دونم ويصل عدد سكانها إلى 26500 نسمة.

وقد تمّ اعتماد خطط لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم لزيادة مساحتها بمقدار 35000 دونم من أراضي الضفة الغربية. ولهذه الغاية طردت إسرائيل من تلك الأراضي عشيرة العرب الجهالين التي كانت تسكنها منذ عام 1952. وقد بدأت عملية البناء

شكل 29 :تهجير عرب الجهالين لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم

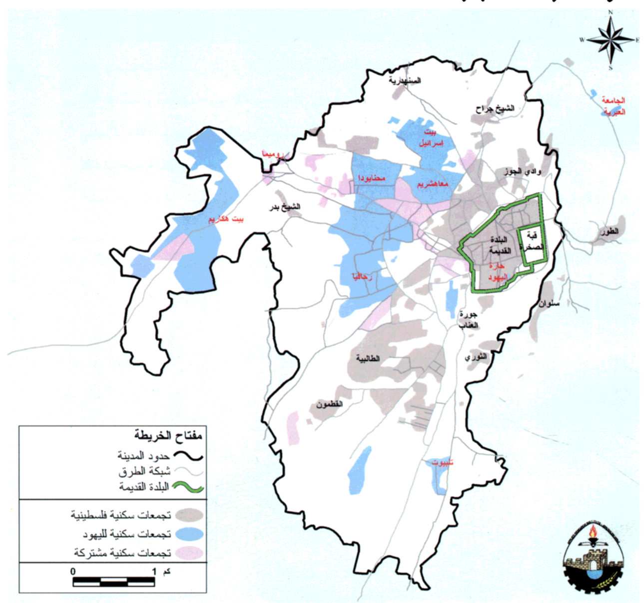


التي تسير على قدم وساق. وتتحدث بعض الأوساط عن خطط جديدة لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم لتصل مساحتها إلى 60 ألف دونم؛ وهي مساحة أكبر من مساحة مدينة تل أبيب. (محاضرة لنعيم الأشهب ألقيت في مؤتمر جمعية «قانون» بتاريخ 2000/6/5).

**متسبيه يريحو:**

بالرغم من أن مستوطنة متسبيه يريحو تقع في محافظة أريحا، إلا أنها تدخل ضمن طوق مستوطنات القدس الشرقية. وقد أنشئت عام 1978 على الطريق الرابطة

**شكل 30 : مستوطنة متسبيه يريحو**



بين القدس وأريحا وعلى مقربة من وادي القلط، وهو موقع إستراتيجي من الناحية السياحية، الأمر الذي دعا الإسرائيليين لوضع الخطط للاستغلال السياحي للمستوطنة. ويزيد عدد سكانها حاليًا عن 1.100 مستوطن وتبلغ مساحتها 750 دونم.

**كفار ادوميم ونفي برات:**

أنشأت إسرائيل مستوطنة كفار أدوميم عام 1979 على أراضي قرية عناتا الفلسطينية في منطقة صحراوية تتوسط المسافة بين القدس وأريحا. وفي عام 1992 أنشئت بالقرب منها مستوطنة أخرى هي نفي بات. ويبلغ عدد سكان المستوطنتين 1640 مستوطنًا ومساحتهما الإجمالية 1435 دونمًا.

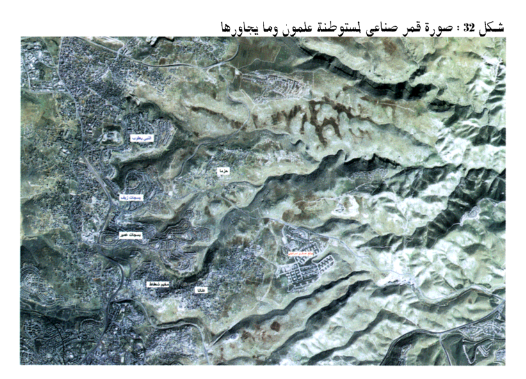
**علمون:**

تقع مستوطنة علمون شرقي قرية عناتا وقد تم إنشاؤها عام 1983 على مساحة قدرها 750 دونمًا، ويقطنها حاليا 600 مستوطن يهودي. وقد قامت حكومة إسرائيل مؤخرا بمصادرة 1530 دونم من أراض تابعة لقرية حزما الفلسطينية ضمن خطة لتوسيع مستوطنة علمون بهدف محاصرة قرية عناتا وخنقها والقضاء على إمكانية توسّعها العمراني ونموّها السكاني.

شكل 31 : مستوطنة علمون



**شكل 32 : صورة قمر صناعي لمستوطنة علمون وما يجاورها**




## كيدار:

أقيمت مستوطنة كيدار عام 1984 على أراضي السواحرة على بعد بضعة كيلومترات عن مستوطنة معاليه أدوميم، وقد تمّ توسيعها شمالا بعد مصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية العربية. ويقدّر عدد سكانها بحوالي 500 مستوطن وتبلغ مساحتها 60 دونمًا.

**شكل 33 : مستوطنة كيدار**



## ألــــــون:

أنشئت مستوطنة ألون على أراضي قرية عناتا عام 1991 وتقع في منطقة وادي القلط وهي منطقة جذب سياحي كما سبق القول، وقد أدخلتها إسرائيل في خططها السياحية كغيرها من المستوطنات الواقعة في المنطقة ذاتها. ويصل عدد سكانها إلى 360 مستوطنًا وتبلغ مساحتها 350 دونمًا.

شكل 34 : مستوطنة ألون



## د ـ الطوق الجنوبي للقدس

| إسم المستوطنة | تاريخ الإنشاء | السكان 2002 | المساحة بالدونم 2002 |
|---|---|---|---|
| كفار عتسيون | 1967 | 510 | 900 |
| روش تسوريم | 1969 | 300 | 882 |
| ألون شفوت | 1971 | 3000 | 727 |
| أليعازر | 1975 | 860 | 470 |
| هار جيلو | 1976 | 400 | 271 |
| مجدال عوز | 1977 | 350 | 1078 |
| أفرات | 1979 | 6800 | 2021 |
| نفي دانيال | 1982 | 1020 | 567 |
| هادار بيتار | 1982 | . | 58 |
| جبعوت | 1984 | . | 134 |
| بيت عين (تسوريف) | 1989 | 660 | 657 |
| بيتار عيليت | 1989 | 20200 | 3302 |

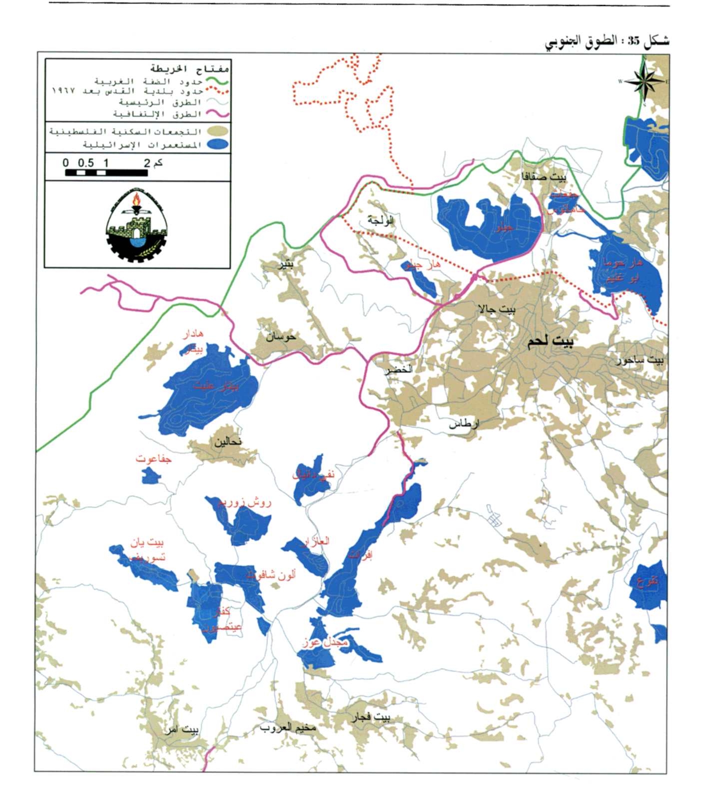
المصدر: *قاعدة المعلومات الجغرافية* (أريج) 2002

**غوش عصيون:**

يتكوّن هذا التجمّع من المستوطنات التالية: كفار عتسيون، ألون شفوت، أفرات، نفي دانيال، روش زوريم، بيتار عيليت، أليعازر، بيت عاين، ومجدال عوز. وكانت مجموعة مستوطنات «غوش عتسيون» (أي كتلة عتسيون) من الكيبوتزات التي تمّ إنشاؤها في العشرينيات من القرن العشرين وخسرتها القوات الصهيونية في حرب 1948، فأعادت إسرائيل بناءها بعد حرب 1967 تعويضًا عن تلك الخسارة. هذا من الناحية المعنوية، أما من الناحية الاستراتيجية، وهي الأهم، فإن «غوش عتسيون» تحتلّ مكانة مميّزة لدى صانعي القرار الإسرائيليين وذلك للدور الذي تلعبه هذه الكتلة الإستيطانية في بسط السيطرة الإسرائيلية على المدخل الجنوبي للقدس. فقد كان تثبيت الإستيطان الإسرائيلي في هذه المنطقة أحد السياسات التي تبنّتها حكومة حزب العمّال الإسرائيلية للاعتبارات التالية:

- يشكّل هذا التجمّع الاستيطاني حدّاً فاصلاً بين محافظتي بيت لحم والخليل مما يحدّ من التواصل بينهما.
- تسيطر هذه المستعمرات الإستيطانية على الطريق الرئيسية المؤدّية إلى القدس (شارع 60) مما يعزّز تواصل المستعمرات الإستيطانية اليهودية في كل من الخليل وبيت لحم مع مدينة القدس ويضعف التواصل الفلسطيني مع المدينة المقدّسة.

شكل 35 : الطوق الجنوبي



- تعتبر هذه المنطقة منطقة جاذبة للمستوطنين لقربها من القدس حيث يقطن في هذا التجمع الإستيطاني أكثر من 34 ألف مستوطن.
- إن المنطقة غنيّة بالماء والاستيلاء عليها يسمح لإسرائيل بإحكام سيطرتها على مصادر المياه الفلسطينية.

**كفار عتسيون:**

أنشئت مستوطنة كفار عتسيون عام 1967 على أراضي قرية نحّالين الفلسطينية، وقد حرص اليهود على بنائها بعد احتلالهم للضفة الغربية مباشرة، لما لهذا البناء من قيمة معنوية كما ذكرنا، لكونها واحدة من مجموعة مستوطنات غوش عتسيون. وتبلغ مساحة المستوطنة اليوم 900 دونم ويسكنها 500 مستوطن.

**روش تسوريم:**

أنشئت هذه المستوطنة عام 1969 عند موقع إحدى مستوطنات غوش عتسيون المشار إليها آنفا، ويسكن فيها حاليًا حوالي ثلاثمائة مستوطن يهودي وتبلغ مساحتها 900 دونم.

**ألون شفوت:**

أقيمت مستوطنة ألون شفوت عام 1971 على أراضي قرية نحالين، وتعدّ أيضا ضمن

شكل 36 : مستوطنة ألون شفوت



كتلة مستوطنات غوش عتسيون، وهي تتمّم الاتصال بين مستوطنتي روش تسوريم وكفار عتسيون وتربط بينهما. ويصل عدد سكانها إلى ثلاثة آلاف مستوطن وتبلغ مساحتها 730 دونم.

**أليعازر:**

أنشئت هذه المستوطنة على أراضي قرية الخضر في عام 1975 ويشرف موقعها على الطريق الرئيسية بين الخليل والقدس، وتبلغ مساحتها 470 دونم ويقدر عدد سكانها بنحو 860 مستوطنا.

**هار جيلو:**

تقع مستوطنة هار جيلو على ارتفاع نحو 900 متر فوق سطح البحر في موقع إستراتيجي يكشف كلاً من البلدات الواقعة جنوب مدينة القدس والقرى الفلسطينية الواقعة جنوب غرب المدينة المقدسة. وقد أنشئت عام 1976 على أراضي بلدة بيت جالا الفلسطينية كمعسكر، وأصبحت مستوطنة عام 1978، ويصل عدد سكانها إلى حوالي 400 مستوطن وتبلغ مساحتها 270 دونمًا. ويتم حاليًا العمل على توسيعها غربًا وشمالاً وربطها مباشرةً بالشارع الالتفافي رقم 60 عند منطقة الأنفاق. وفي عام 2001

شكل 37 : مستوطنة هار جيلو



شكل 38 : مستوطنة مجدال عوز



تم شقّ طريق جديدة من جانبها الغربي لربطها بمدينة القدس عن طريق قرية المالحة الواقعة جنوب المدينة والتي صادرت إسرائيل أراضيها لهذه الغاية.

**مجدال عوز:**

أقيمت هذه المستعمرة الإستيطانية عام 1977 على أراضي قرية بيت فجار. وهي تقع إلى الجنوب من مستوطنة أليعازر وتبلغ مساحتها 1080 دونمًا ويقدر عدد سكانها بنحو 350 مستوطنا.

**أفرات:**

هي ثاني أكبر مستعمرة إستيطانية في الطوق الجنوبي للقدس وتقع عند البوابة الجنوبية لمدينة بيت لحم على أراضي قريتي الخضر وأرطاس الفلسطينيتين. وقد أنشئت هذه المستوطنة عام 1979 وتوسّعت لتصل مساحتها عام 2002 إلى ألفي دونم ويقدّر عدد سكانها اليوم بنحو 6800 مستوطن. ويجري حاليًا توسيعها من الناحية الشمالية لسدّ الطريق أمام التوسّع العمراني الفلسطيني. كما تمّ وضع حوالي 40 بيتا سيّارًا متنقلاً في منطقة تقع إلى شمالها لتحقيق هذا الغرض. ومستعمرة

شكل 39 : مستوطنة أفرات



شكل 40 : جانب من التوسع في مستوطنة أفرات



أفرات الإستيطانية هي من المستوطنات التي حرص الإسرائيليون على تنميتها، فقد تضاعف عدد سكانها 30 ضعفًا في 15 عامًا؛ فارتفع من مائتي مستوطن في عام 1983 ليصل في عام 2002 إلى 6800 مستوطن.

**نفي دانيال:**

أنشئت هذه المستعمرة الاستيطانية عام 1982 على أراضي قريتي نحّالين والخضر الفلسطينيتين، وهي تشرف على الشارع الرئيسي الرابط بين مدينتي الخليل والقدس. ويبلغ عدد سكانها 1000 مستوطن وتقدر مساحتها بنحو 570 دونم.

شكل 41 : مستوطنة هادار بيتار



**هادار بيتار**

أنشئت هذه المستعمرة الاستيطانية عام 1982 على أراضي قرية وادي فوكين. وهي مكونة من عدة بيوت سيّارة متنقلة موضوعة على تلّة محاذية لخط الهدنة. وهي تعتبر نقطة اتصال بين مستوطنة بيتار عيلت، كبرى مستوطنات الطوق الجنوبي، والمستوطنات الواقعة خلف خط الهدنة. تبلغ مساحتها 60 دونمًا ويقدّر عدد سكانها بحوالي 60 مستوطنا.

**جبعوت:**

كانت هذه المستوطنة معسكرًا للجيش الإسرائيلي أنشئ عام 1982. وهي تقع على تلة تابعة لأراضي قرية نحّالين، وقد تم ربطها بمستوطنة هادار بيتار.

**بيت عين:**

أقيمت هذه المستوطنة في عام 1989 على أراضي قرية جبعة الفلسطينية. يبلغ عدد سكانها 660 مستوطنًا وتقدر مساحتها بنحو 660 دونمًا، ويجري حاليًا توسيعها غربًا باتجاه مستوطنة جبعوت.

**بيتار عيليت:**

هي أكبر المستوطنات في الطوق الجنوبي للقدس من حيث عدد السكان ومن حيث المساحة. فقد بلغ عدد سكانها 20.200 مستوطن في عام 2002 وقدّرت مساحتها

بنحو 3300 دونم. أنشئت هذه المستوطنة عام 1989 على أراضي قرى نحّالين وحوسان ووادي فوكين، وقد أبدى الإسرائيليون اهتماما كبيرا بتوسيع هذه المستعمرة الإستيطانية واستطاعوا مضاعفة عدد سكانها في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، فارتفع عددهم من 5.500 مستوطن عام 1995 ليصل إلى 11.300 مستوطن في عام 1998. ويجري حاليًا توسيع المستوطنة غربًا باتجاه مستوطنة هدار بيتار. ويأمل الإسرائيليون أن يتم الوصل بينها وبين المستوطنات اليهودية الواقعة غرب خط الهدنة والتي يتمّ توسيعها هي الأخرى شرقًا باتجاه مستوطنة بيتار عيليت.

شكل 42 : مستوطنة بيتار عيليت



شكل 43 : البناء المكثف في مستوطنة بيتار عيليت



## هـ ـ مخططات توسعية

### البوابة الشرقية:

على أراضي قرية شعفاط الفلسطينية وبالتحديد على تلة رأس خميس وتلة رأس شحادة المحاذيتين للقرية يتم حاليًا الإعداد لبناء مستوطنة البوابة الشرقية. وستكون النتائج المترتبة عن بناء تلك المستوطنة إيجاد حلقة وصل بين مستوطنة التلة الفرنسية في الجنوب ومستوطنة بسغات عومر في الشمال بهدف تشكيل وحدة جغرافية بين المستوطنات الواقعة جنوبي مدينة القدس انطلاقا من مستوطنة نفي يعقوب. ولما كان لوجود مخيم شعفاط في تلك المنطقة الأثر الأكبر في إعاقة تنفيذ المخطط المذكور، أصبحت إزالة المخيّم أمرًا حتميًا بالنسبة إلى حكومة إسرائيل وإلى بلدية القدس ليتسنّى لهم تطبيق مشروعهم السرّي ـ العلني الساعي إلى خلق أغلبية إسرائيلية يهودية في القدس الشرقية.

شكل 44 : تلة رأس خميس




شكل 45 : موقع مستوطنة البوابة الشرقية



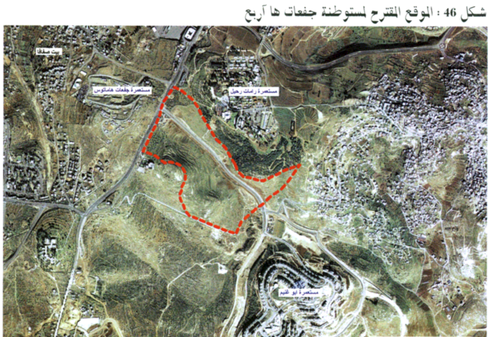
جدير بالذكر أن الحكومة الإسرائيلية قامت باتخاذ خطوات عدّة للتخلّص من اللاجئين المقيمين في مخيم شعفاط كان من أهمها تعريض العشرة آلاف لاجيء من المقيمين فيه إلى خطر الترحيل الدائم من المخيم الذي تبلغ مساحته 400 دونم. كذلك رفضت بلدية القدس منح المواطنين الفلسطينيين القاطنين في تلك المنطقة رخص بناء جديدة وفرضت غرامات باهظة على العائلات الفلسطينية وصلت قيمتها إلى 150 ألف شيكل إسرائيلي أي ما يوازي مبلغ 48.000 دولار أمريكي لكل من اتهمته بالبناء بدون تراخيص.

تتضمن خطة بناء مستوطنة البوابة الشرقية، إقامة حدائق ومتنزهات وأحواض سباحة ومناطق صناعية إضافة إلى كونها منطقة سكنية لأكثر من 2000 إسرائيلي يهودي.

**جفعات ها آربع:**

تقوم حكومة إسرائيل بالتجهيز لبناء مستوطنة جديدة إلى الجنوب من رامات راحيل إلى جانب كنيسة مار الياس، وستضم المستوطنة ثلاثة آلاف وحدة سكنية حيث ستكون بمثابة جدار آخر في حاجز المستعمرات الإسرائيلية الاستيطانية يهدف إلى إغلاق الجهة الجنوبية لحدود القدس الشرقية وإقامة فاصل جغرافي بين مدينة بيت لحم والقدس الشرقية.

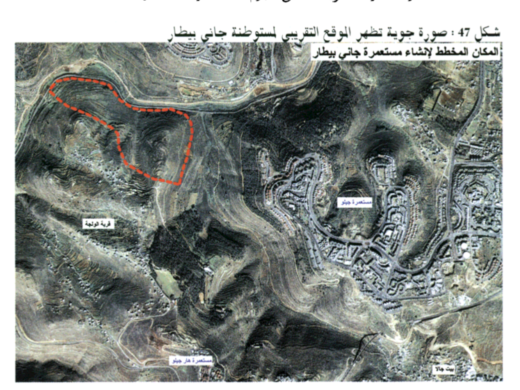
شكل 46 : الموقع المقترح لمستوطنة جفعات ها آربع



**جاني بيطار:**

وهي مستوطنة إسرائيلية جديدة تقع غربي مستوطنة جيلو ويخطط لبنائها على أراضٍ تابعة لقرية الولجة ودير كريمزان (الساليزيان). ولم يكشف النقاب بعد عن مساحة المستوطنة ولا تسرّبت حتى اليوم أية معلومات عنها.

شكل 47 : صورة جوية تظهر الموقع التقريبي لمستوطنة جاني بيطار



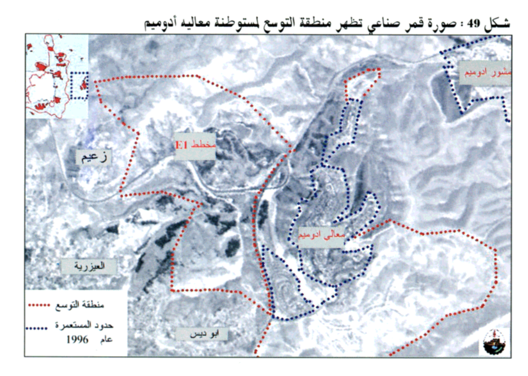

**مشروع E1:**

قامت إسرائيل بمصادرة منطقة إضافية تبلغ مساحتها 12440 دونم لتوسيع مستعمرة معاليه أدوميم الاستيطانية فوق أراضٍ تابعة للقرى الفلسطينية المحيطة بها وهي قرى أبو ديس والعيزرية والعيساوية وعناتا والزعيم. وتم تعريف منطقة التوسع باسم E1 وهي من المقرر أن تستوعب 3500 وحدة سكنية و50 ألف مستوطن إسرائيلي.

شكل 48 : الأراضي الحرجية المصادرة لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم



**شكل 49 : صورة قمر صناعي تظهر منطقة التوسع لمستوطنة معاليه أدوميم**




ومن المقرر أن تشكل المنطقة الجديدة E1 حلقة تصل المستوطنة بكل من مستوطنات بسغات زئيف وبسغات أومر ونفي يعقوب والتلة الفرنسية، بحيث يقام حاجز من المستوطنات بهدف القضاء على الوجود الفلسطيني في المنطقة.

### أبو ديس (كدمات تسيون):

تقع قرية أبو ديس على مساحة كيلومترين جنوب شرق البلدة القديمة في القدس، ويبلغ عدد سكانها تسعة آلاف نسمة. وتوجد معظم أراضي القرية خارج الحدود الإسرائيلية لبلدية القدس وهي من المنطقة «ب» الخاضعة لسيطرة فلسطينية جزئية. وقد باشرت السلطة الفلسطينية ببناء مرافق للمجلس التشريعي في القرية وهو ما اعتبره الإسرائيليون خطرا يهدد سيطرتهم على مدينة القدس. وحين انطلقت المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية في أوسلو حول مستقبل مدينة القدس بدأ الإسرائيليون العمل على إيجاد وقائع على الأرض للحيلولة دون عودة المدينة إلى السيادة الفلسطينية وسارعوا إلى التصديق على المخططات الاستعمارية المطروحة لإنشاء مستوطنات يهودية وسط الأحياء العربية. وفيما كثر الحديث عن قرية أبو ديس كمعبر فلسطيني إلى البلدة القديمة للقدس وجدت إسرائيل أن إنشاء حاجز بشري بين الحرم الشريف وأبو ديس هو من أولى أولويات سياستها الاستعمارية الإستيطانية. فقامت في عام 1997 بإعادة رسم مخطط للمنطقة إعدادًا

لتحقيق هذا الهدف. إلا أن الإعلان عن مفاوضات حول تسليم أبو ديس إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة في العام 2000 (منطقة أ) أدى إلى الإسراع في تجهيز مخطط إقامة مستوطنة كدمات تسيون على الأراضي الواقعة ضمن حدود البلدية. فتم الإعلان في أيار/مايو عام 2000 عن مخطط إقامة المستوطنة التي ستضم 200 وحدة سكنية على مساحة قدرها 64 دونمًا. كما ستضم المستوطنة رياض أطفال ومدارس وكنيسًا. وقد أشار عدد من المسؤولين الإسرائيليين في تصريحاتهم إلى الدور الذي ستلعبه هذه المستوطنة في تعقيد المفاوضات حول تسليم أراضٍ من القدس الشرقية إلى السلطة الفلسطينية وفي خفض سقف المطالب الفلسطينية في المدينة.

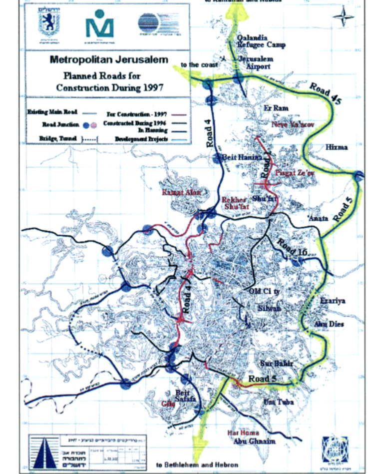
## و ـ الطرق الإلتفافية وعزل القدس عن بقية المناطق الفلسطينية

### 1 ـ الطرق الإلتفافية:

تقوم إسرائيل بشقّ العديد من الطرق في القدس الشرقية بهدف تسهيل تحرّكات المستوطنين بين المستعمرات الاستيطانية المختلفة التي أقيمت حول القدس الشرقية. ويتم إنشاء هذه الطرق الالتفافية عبر مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية التي تستغل بدورها لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية المجاورة.

كما تعمل هذه الطرق على القضاء على استمرارية التجمّعات السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية وتطوّرها.

شكل 50 : مخطط هيكلي للطرق الالتفافية الجديدة في القدس
(مصدر الخارطة: موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت)



**شارع رقم (45) وشارع رقم (5) أو شارع الطوق الشرقي:**

بدأ التخطيط لإقامة هذين الشارعين منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين وأنجزت مخططاتهما في عام 1996، وتمّت المصادقة عليها بشكل نهائي في شهر أيلول/سبتمبر عام 2000 وحددت مدة للتنفيذ تصل إلى ثلاث سنوات وقدرت كلفتها بحوالي 200 مليون دولار. ويستدعي المخطط مصادرة أكثر من 1070 دونمًا من أراضي قرى صور باهر وأبو ديس ورأس العمود والطور والعيسوية والعيزرية وعناتا، ويشمل إنشاء جسر كبير ونفقين. (*صحيفة الأيام* 2000/9/20).

إن الخطر الذي يشكله الشارع الالتفافي على القرى لا يقتصر على مصادرة أراضي تلك القرى بل يصل إلى حدّ محاصرتها وخنقها. فقرية عناتا، على سبيل المثال، التي تمنع مستوطنة بسغات زئييف نموّها غربًا، سوف يطوّقها هذا الشارع الالتفافي من الشرق فتمسي جزيرة مسيّجة بكل ما للكلمة من معنى. ويتم حاليًا العمل في أجزاء الشارع الواقعة في منطقة بعيدة عن الأنظار والتي يتوقع لها أن تسبّب جدلاً أو اعتراضًا كبيرين.

**شكل 51 : تجريف حقول الزيتون في صور باهر لبناء شارع رقم (5)**



ومن ناحية أخرى يهدف هذا الشارع إلى بتر التواصل بين الأحياء المقدسية، كما يهدف إلى ربط مستوطنتي بسغات زئييف ونفي يعقوب بالمستوطنات الشرقية. كما أن هذا الشارع سيشجِّع الاستيطان في مستوطنات جبل أبو غنيم وكيدار ومعاليه أدوميم وعلمون وكدمات تسيون المقترحة (أبو ديس) لأنه يمثل شريان التواصل الحيوي الذي يربط بعضها بالبعض الأخر ويصل بينها وبين القدس متفاديا أي احتكاك بالفلسطينيين.

**شارع رقم (4)**

يمتدّ شارع رقم (4) على مساحة تبلغ 2300 دونم، ويربط كلاً من المنطقة الصناعية في عطروت ومنطقة مطار القدس مع مستوطنة ريختس شعفاط مستمرا في

شكل 52 : تقسيم قرية بيت صفافا بالطرق الإلتفافية وعمليات توسيع المستعمرات المجاورة

شارع جديد لربط مستعمرة ابو غنيم ••••••••

شارع رقم 4 ••••••••

توسع جفعات حاماتوس ••••••••

شارع رقم "5" يصل بين شارع رقم "4" وشارع رقم "54" ••••••••

شكل 53 : هدم البيوت الفلسطينية لشق الشارع الالتفافي رقم (4) شمال القدس




امتداده إلى مستوطنة جيلو. وقد بات واضحا أن النتائج المدمّرة لشارع رقم (4) ستؤدي إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية الزراعية في قرية بيت صفافا والقضاء عليها، وسيحدث شرخًا في قرية بيت حنينا يجعل توسّعها باتجاه الغرب أمرًا مستحيلا. كما أنه سيتمّ هدم منزلين فلسطينيين لتسهيل عملية شقّ الطريق المذكورة.

**شارع رقم (1)**

تم استكمال المرحلة الأولى من مشروع إقامة شارع رقم 1 عام 1992، وهو الجزء من المشروع الذي يربط منطقة باب العامود في القدس الشرقية بالتلة الفرنسية. وما زالت المرحلة الثانية من المشروع قيد البناء وتتمثل في امتداد الشارع نحو الشمال ليصل عند مدخل مستوطنة نفي يعقوب. وسيؤدي شقّ الشارع رقم (1) إلى مصادرة 380 دونم من الأراضي الفلسطينية وتدمير ما يزيد عن سبعة عشر منزلاً فلسطينيًا. ويذكر أن شارع رقم (1) يحاذي شارعًا آخر يحمل رقم 13 وكذلك الطريق الرئيسة بين مدينة رام الله والقدس الشرقية.




شكل 54 : صورة جوية تظهر موقع الشارع الالتفافي رقم (1)

وليس خافيا أن شارع رقم (1) يخدم هدفًا إسرائيليًا استعماريًا بحتًا، طالما أن بناءه لا يسهمُ في تحسين أداء شبكة المواصلات. فهو لا يعدو كونه فاصلا بين أهالي قرى بيت حنينا وشعفاط وما يملكون من الأراضي الزراعية حيث لا توجد حركة عمرانية، وهي الأراضي التي تسعى إسرائيل إلى مصادرتها لتبني عليها 3815 وحدة سكنية فضلاً عن منطقة صناعية.

### شارع رقم (16)

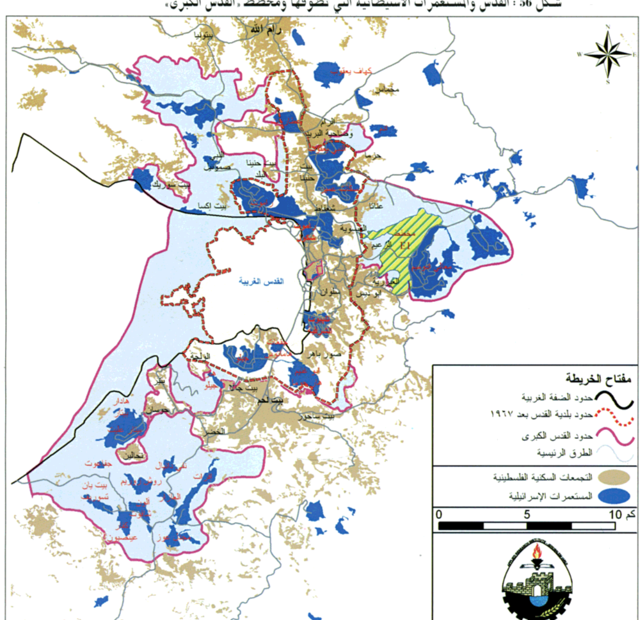
انطلاقا من حيّ واد الجوز في القدس الشرقية سيمتدّ شارع رقم 16 من خلال نفق يخترق جبل الزيتون أسفل مستشفى المطلع (أوغستا فكتوريا) مرورًا بالقرب من قرية الزعيم ليلتقي مع شارع رقم 5 والشارع المؤدي إلى مستوطنتي جفعات زئيف ومعاليه أدوميم في الجهة الشرقية لمدينة القدس وسوف يصل حتى مدينة أريحا.

إن استكمال أعمال البناء في المستعمرات الاستيطانية والطرق الالتفافية المذكورة أعلاه

شكل 55 : صورة جويّة تبيّن موقع شارع رقم 16



شكل 56 : القدس والمستعمرات الاستيطانية التي تطوقها ومخطط «القدس الكبرى»




سينهي مرحلة أخرى من خطط التوسّع الإسرائيلية الرامية إلى بناء حزام من المستوطنات الإسرائيلية لتطويق القدس العربية وحرمان الفلسطينيين من مساحات شاسعة من الأراضي اللازمة لنموّ مجتمعاتهم.

## 2 ـ جدار الفصل والمناطق العازلة:

### خلفيّة

ما من شك في أن الأطماع الإسرائيلية في القدس الشرقية قديمة وسابقة على الحرب

العربية الإسرائيلية عام 1967. فما إن وضعت الحرب أوزارها وبعد مدة لم تتجاوز الأسبوعين عن توقفها، صدر قرار الحكومة الإسرائيلية بضمّ القدس الشرقية إلى بلدية القدس الغربية، وهو الجزء من المدينة الذي احتلته إسرائيل منذ عام 1948 وقد اقتطعت حكومة الاحتلال مساحة قدرها 72 كيلو مترًا مربعًا من أراضي القدس الواقعة في الضفة الغربية وضمّتها إلى القدس الغربية. وكانت الأراضي التي اقتطعت حينذاك لضمّها مختارة بعناية؛ فقد تجنّبت إسرائيل ما أمكن، المناطق ذات التجمّعات السكانية الفلسطينية الكثيفة وضمّت المناطق الأقل سكانا. ولا أدلّ على ذلك من الامتداد الضيّق للأراضي التي تمّ ضمّها الذي يتجه شمالا ليشمل أجزاء من شعفاط وبيت حنينا ومفرق الرام وقلنديا وكفر عقب، وهي الأجزاء المحاذية لشارع القدس ـ رام الله، بينما تجاهلت سلطات الاحتلال في تلك المرحلة المناطق المزدحمة بالسكان في الرام وبير نبالا والجيب ومخيم قلنديا وغيرها... (أنظر الصورة الجوّية شكل 54).

ثم تتالت أعمال الاستيلاء على الأراضي العربية في القدس الشرقية ومصادرتها وتوالى زرع البؤر الاستيطانية في أراضي القدس وفي قلب البلدة القديمة فيها، ورافقت تلك الممارسات أعمال هدم لمنازل السكان العرب، وقرارات تحظر البناء وتمنع التخطيط الحضري وتحول دون تطوير الأحياء العربية المضمومة للقدس الغربية. وقد نتج عن ذلك كله ثلاثة أطواق استيطانية تحيط بالقدس وما يزيد عن 26 موقعًا إستيطانيًا داخل المدينة، وتمّ توطين حوالي 200 ألف يهودي على أراضي القدس المحتلة عام 1967.

### الجدار الفاصل الجديد ـ المنطقة الشمالية من القدس

صدر بتاريخ 2002/8/15 أمر عسكري بإقامة ما يسمى بـ «العائق الأمني» أي جدار الفصل العنصري شمالي القدس. ويستند هذا الأمر إلى قانون تنظيم الاستيلاء على الأراضي في حالة الطوارئ لسنة 1949. وبناء عليه تمّ وضع الأمر تحت تصرّف وزارة الدفاع الإسرائيلية وقسم إدارة العقارات وصلاحياتها.

ويعدّ هذا أول تلاعب قانوني متعمّد تقوم به سلطات الاحتلال في أمر بناء الجدار في القدس، ذلك أن القدس المضمومة تخضع للقوانين المدنيّة الإسرائيلية. ولكن سلطات

الاحتلال أوكلت المهمّة للجيش للحيلولة دون إمكانية الاعتراض القانوني في المحاكم المدنية بحجة أن هذا الأمر العسكري يستهدف الحفاظ على المصلحة الأمنية العليا. وبتاريخ 2002/8/22 بدأ العمل الفعلي في إقامة هذا الجدار بدءًا من منطقة رافات.

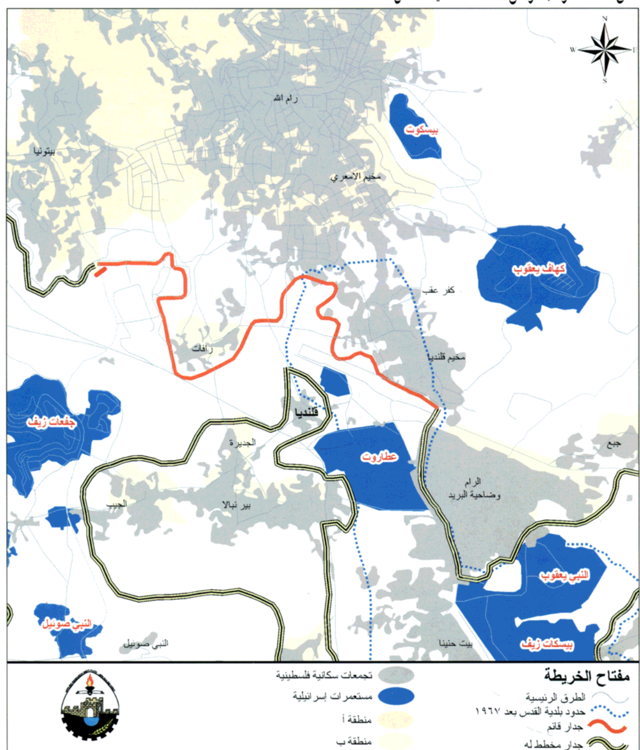
يمتدّ مخطّط هذا الجزء من جدار الفصل العنصري على أراضي القرى العربية شمالي القدس، من أراضي الرام (خلة الشيخ) وقلنديا وكفر عقب والبيرة (رافات المصيون) ورافات. ويمتد على مسافة 8 كيلومترات طولاً، وبعرض يتراوح ما بين 40 مترًا و100 متر، ممّا سينتج عنه الاستيلاء على حوالي 500 دونم من الأراضي الزراعية في القرى المذكورة، هذا فضلاً عن تدمير مساحة لا تقل عن 300 دونم أخرى حول الجدار وحظر استخدامها.

وقد تمت أخيرا المصادقة على المسار الكامل لهذا الجدار من قبل الهيئة الأمنية الإسرائيلية بتاريخ 2003/10/8 ليس فقط في منطقة القدس وأنما في بقية مناطق الضفة الغربية المعروفة بمنطقة العزل الغربية. وبهذا تم تقرير مصير التجمّعات السكانية الفلسطينية في تلك المنطقة مثل الجيب وقلنديا وبير نبالا والجديرة وبيت إكسا.

إن نظرة متفحصة لخريطة مسار الجدار كما هي مبيّنة في الخرائط المرفقة (أنظر بخاصة شكل 63) بعد إسقاط الحدود المضمومة لبلدية القدس الإسرائيلية وخط سير الجدار الفاصل عليه، واستقراء البعد الديموغرافي، ستوضح المخاطر والمحاذير التي سنعرضها أدناه، وهي تعكس في الوقت نفسه الأهداف الإسرائيلية من بناء هذا الجدار:

1. سينحصر بين هذا الجدار وبين حدود بلدية القدس حوالي 15 ألف نسمة من الفلسطينيين المقدسيين حاملي الهوية الإسرائيلية من أهالي بلدة ومخيم قلنديا وأهالي كفر عقب، مما سيخلق حالة من الفوضى الإدارية والخدماتية والأمنية والقانونية في هذه المناطق. فبلدية القدس ستعاملهم معاملة المواطنين الإسرائيليين من حيث الواجبات: كدفع الضرائب المتعددة لا سيما ضريبة الدخل والأملاك (الأرنونا) وضريبة النفايات والخدمات وغيرها، في حين أنها

شكل 57 : مسار الجدار من المنطقة الشمالية للقدس




لن تسمح لهم بالتمتع بالحقوق التي يتمتع بها المواطنون الإسرائيليون، ولن تقدّم لهم مقابل هذه الضرائب ما يستحقون من خدمات من إعادة التنظيم والتخطيط إلى تراخيص البناء، والخدمات البلدية وخدمات الشؤون الاجتماعية والتعليمية وغيرها. نتيجة لذلك سيجد هؤلاء السكان العرب أنفسهم بين فكّي

كمّاشة وسيضطر الفقراء منهم - وهم الغالبية - إلى الرحيل عن القدس للسكن خارج حدودها، وهو الهدف الذي تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تحقيقه ليسهل عليها حينذاكِ سحب الهويّة المقدسية منهم، وبالتالي وضع اليد على أملاكهم من قبل ما يسمّى بـ «حارس أملاك الغائبين»، كما سبق أن حدث للمئات من أهالي مدينة القدس.

2 - يضم هذا الجدار منطقة مطار قلنديا بصورة تامة، في حين أن اتفاقيتي أوسلو والقاهرة نصّتا على تسليم هذا المطار للسلطة الفلسطينية في مرحلة الحلّ النهائي. وهكذا يكون بناء هذا الجدار قد فرض أمرًا واقعًا يحول دون إمكانية تسليم المطار إلى الجهات الفلسطينية المسؤولة مما يعني أن إقامة الجدار في هذا الموقع هو بمثابة خنجر آخر في قلب عملية السلام.

3 - إن بناء الجدار شمال مفرق قلنديا وشرقه يعني في الواقع أن حاجز مفرق قلنديا سيصبح بديلاً عن حاجز ضاحية البريد، وينجرّ عن ذلك مزيد من التضييق على الفلسطينيين ويشكّل خطوة أخرى في طريق رسم حدود «القدس الكبرى» وتوسيعها ولا شك أنه سوف تتلوها خطوات أخرى عديدة. ودليلنا على ذلك هو استخدام الأسلوب ذاته في جنوبي القدس وشرقيّها حيث سينتقل تدريجيًا حاجز بيت صفافا (غيلو) إلى قبة راحيل، وينتقل حاجز رأس العامود إلى مفرق كبسة - أبو ديس.

4 - يصادر هذا الجدار مساحات أراضٍ بعضها زراعية تعود إلى قرى شمالي القدس، والبعض الآخر صالح للبناء والتوسّع العمراني. وتعود ملكية هذه الأراضي كلها للفلسطينيين، وسينجرّ عن ذلك خنق القرى والأحياء الفلسطينية ومنعها من التوسّع باتجاهي الجنوب والغرب، وهما الاتجاهان اللذان يشكلان المتنفس الوحيد لتلك القرى والأحياء بعد أن تم إغلاق الشمال والشرق بأطواق من المستعمرات الاستيطانية.

5 - فصل القدس الشرقية عن محيطها العربي في الضفة الغربية مما يؤدي إلى شلّ الحركة التجارية والصناعية والسياحية في القدس العربية. وسوف يتسبب ذلك في تهجير العديد من أبناء القدس لأسباب اقتصادية ومعيشية.

6 - سيحرم هذا الجدار المسلمين والمسيحيين من أبناء الضفة الغربيّة من الوصول إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس. وهذا يتناقض مع حرية الإنسان في

ممارسة الشعائر الدينية بل وفي حرية العبادة، وهي ما تتمتع به وتعتزّ به كافة الشعوب المتحضرة في العالم.

7. يمتد هذا الجدار غربًا خارج حدود بلدية القدس ليفصل بين أهالي رافات وأراضيهم جنوبًا وغربًا، علمًا بأن رافات وأراضيها تقع ضمن حدود الضفة الغربية.

8. يضم هذا الجدار أراضي قلنديا والجديرة وبير نبالا والرام وبلدياتها، مما سيجعل سكان هذه المناطق الذين يحملون الهوية الفلسطينية في وضع شاذ كونهم يعيشون ضمن منطقة العزل ويتبعون قانونيا للسلطة الفلسطينية. وتبعًا لذلك فإن أحدًا لن يتمكن من تقديم الخدمات لهم أو تنظيم شؤونهم مما سيسبّب الفوضى المدنية والأخلاقية ويفسح المجال للممارسات الخارجة عن القانون بسبب استحالة تطبيق القانون وفرض السيادة على تلك المناطق.

**جدول يوضح التجمعات الفلسطينية المعزولة بين الرام ومفرق قلنديا**

| التجمع المعزول | عدد السكان |
|---|---|
| بير نبالا | 5.739 |
| بيت حنينا البلد | 1.306 |
| الجيب | 4.370 |
| الجديرة | 2.000 |
| قلنديا | 1.087 |
| المجموع | **14.502** |

## جدار الفصل الجديد ـ المنطقة الجنوبية من القدس:

يقتطع هذا الجدار من منطقة بيت لحم أراضي يصل طولها إلى 15 كيلو مترا ويخلق مناطق عزل بين حدود بلدية القدس ومحافظة بيت لحم. وهو يمتدّ على أراضي قرى الريف الشرقي وقريتي الخاص والنعمان ومدينة بيت ساحور والمدخل الشمالي لمدينة بيت لحم أي منطقة مسجد بلال بن رباح وقبر راحيل ومنطقة بئر عونا شمالي بيت جالا وصولا إلى شارع خط 60 في منطقة الأنفاق. ومن المتوقع أن يكمل هذا الخط الفاصل الجديد طريقه في محافظة بيت لحم ليضم الكتلة الاستيطانية المعروفة باسم «غوش عتسيون» فيشمل أجزاء كبيرة من الريف الغربي. ويقتطع المخطط الأمني الإسرائيلي العازل حتى الآن 15 ألف دونم من أراضي محافظة بيت لحم، وفي حالة ضم كتلة غوش عتسيون ستفقد المحافظة 55 ألف دونم أخرى من أراضيها، لتصل المساحة الكلية التي ستتمّ خسارتها إلى حوالي سبعين ألف دونم أي ما يشكل نسبة قدرها 11.5٪ من المساحة الكلية للمحافظة.

## مخاطر جدار الفصل في المنطقة الجنوبية

إن التحليل الجوي والميداني لمسار الجدار الفاصل في المنطقة الجنوبية من القدس يوضح المخاطر والنتائج التالية:

1 - سينحصر بين هذا الجدار وبين حدود بلدية القدس حوالي 2400 نسمة من الفلسطينيين وهم من أهالي قرية النعمان ومناطق مسجد بلال بن رباح وقبر راحيل والولجة.

2 - يمتد الجدار الفاصل في منطقة بيت لحم على شكل شارع عسكري مطوّر ومسيّج كما هو الحال في معظم المناطق. في حين أن المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم أي منطقة مسجد بلال بن رباح وقبر راحيل سوف يحيطه جدار إسمنتي يتراوح طوله بين 4 و9 أمتار وفقًا للمخططات الإسرائيلية المطروحة بالإضافة إلى وجود شارع عسكري حاليا وذلك لخلق منطقة عزل أمني مما سيتسبب في عزل مائة شخص من سكان مدينة بيت لحم.

شكل 58 : تشخيص ثلاثي الأبعاد للمدخل الشمالي لمدينة بيت لحم



تعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق حيوية في محافظة بيت لحم لوجود العديد من المتاجر والمواقع السياحية فيها، وسينتج عن ذلك تسديد ضربة للقطاع السياحي في المدينة فضلا عن كون تلك المنطقة هي المتنفّس الوحيد للمدينة لوجود مساحات مفتوحة وخضراء حولها.

3 . سيتم نقل الحاجز العسكري المعروف بحاجز 300، القائم عند المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم مسافة 300 متر جنوبا إلى داخل حدود بلدية بيت لحم ليشكّل حاجزا أمنيا حدوديا على غرار حاجز إيرتز الموجود في قطاع غزة. ويندرج هذا الإجراء أيضا في إطار خطة توسيع حدود «القدس الكبرى».

4 . يخلق الجدار الفاصل مناطق عزل بين حدود القدس ومناطق السلطة الفلسطينية، فتتحوّل هذه المناطق، خصوصا تلك التي يقطنها فلسطينيون، إلى مناطق عسكرية خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، وسينجرّ عن ذلك حظر البناء تماما في تلك المناطق الفلسطينيّة وبالتالي وقف تطوّرها العمراني، وسيخضع سكانها الفلسطينيون لإمرة الجيش الإسرائيلي. وسيفرض عليهم الحصول على تصاريح عسكرية لدخول مناطقهم والخروج منها.

5 . سيتم عزل قرية النعمان كليًا خلف الجدار بدون فتح بوابات للسكان باعتبار أن القرية واقعة في حدود بلدية القدس الموسّعة. بناء على ذلك تعتزم السلطات الإسرائيلية هدم المنازل التي تم بناؤها بعد عام 1993 وقد اعتبر تشييدها غير قانوني. أما المنازل التي صنّف بناؤها على أنه قانوني فإن أصحابها سيجبرون على الرحيل عنها مع إمكانية حصولهم على التعويض وفقًا لما قاله ممثلون عن وزارة الإسكان ووزارة الدفاع الإسرائيليتين لسكان القرية.

6 . كذلك فإن قرية الولجة التي تقع قرب مستوطنة «هار جيلو» مهددة هي الأخرى بالمصير نفسه الذي ينتظر قرية النعمان، إلا أن قسمًا من سكان هذه القرية يحملون الهوية الإسرائيلية وقد يكون بإمكانهم المحافظة على أجزاء من القرية. غير أن ذلك لن يحميهم مما سيتعرضون له من مضايقات وما سينال قريتهم من قبل الجيش الإسرائيلي من انتهاكات خصوصًا هدم البيوت. هذا وقد تم مؤخرا تسليم السكان الفلسطينيين أوامر عسكرية تظهر مسار الجدار في القرية بشكل يحيط بها من كل جانب؛ وبالتالي سيعيش جزء كبير من سكان القرية في «غيتو» لا تعرف بعد كيفية الدخول إليه والخروج منه.

7. مشروع إسكان طائفة الروم الأرثوذكس في مدينة بيت ساحور بالإضافة إلى 25 منزلا إضافياً في منطقة جبل الديك يمرّ الجدار من خلفها ومن حولها. حاولت سلطات الاحتلال هدم المشروع الذي يتكوّن من 8 عمارات سكنية، علماً بأنّ المخطط يتضمن 15 عمارة سكنية، والمنازل المحيطة بها ولم تنجح في ذلك بسبب تدخل قانوني عبر المحاكم الإسرائيلية وعمليات ضغط من مراكز سياسية عدة. غير أن جيش الاحتلال الإسرائيلي نفسه قرر وضع خارطته الخاصة للمشروع وأصدرها مؤخرا ملحقة بأمر عسكري وهي تقضي بجعل منطقة جبل الديك منطقة عزل بواسطة جدار جديد يغلف المنطقة ويحصرها بين جدارين.

8. ضمن خطة توسيع القدس الكبرى تنوي إسرائيل أيضا ضم الكتلة الاستيطانية المدعوة «غوش عتسيون» والتي تشكل البوابة الجنوبية للقدس وتقع إلى الغرب من محافظة بيت لحم. وإذا تم تطبيق هذا المخطط فإن قرى الريف الغربي في محافظة بيت لحم ستفقد المزيد من أراضيها وتشهد تلك القرى العديد من

شكل 59 : خارطة عزل جبل الديك في بيت ساحور

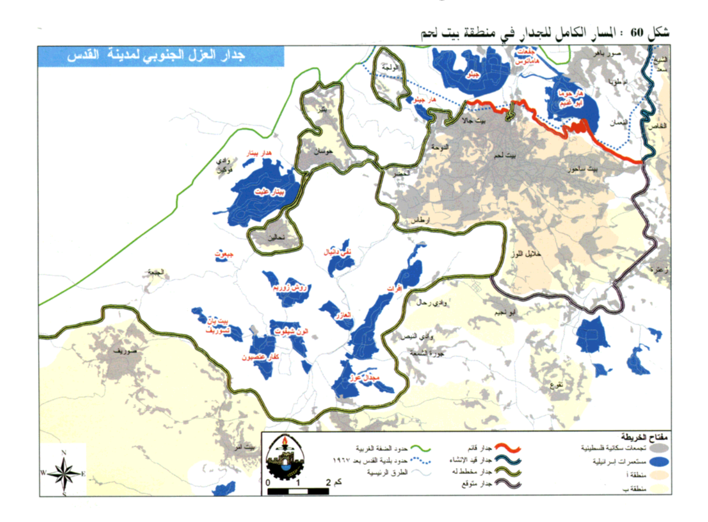


عمليات مصادرة الأراضي من أجل التوسّع الاستيطاني اليهودي. وبحسب الأوامر العسكرية الأخيرة التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية فإن قرْيتي بتير حوسان ونحّالين اللتين يبلغ عدد سكانهما حوالي 12 ألف نسمة ستتم إحاطتهما بجدران تحوّلهما بأسرهما إلى مناطق معزولة ولن يسمح بالبناء في المستقبل في أي جزء من أراضي القريتين، ولن يكون هناك مجال فيهما للتطوّر العمراني.

### جدار الفصل الجديد- المنطقة الشرقية من القدس:

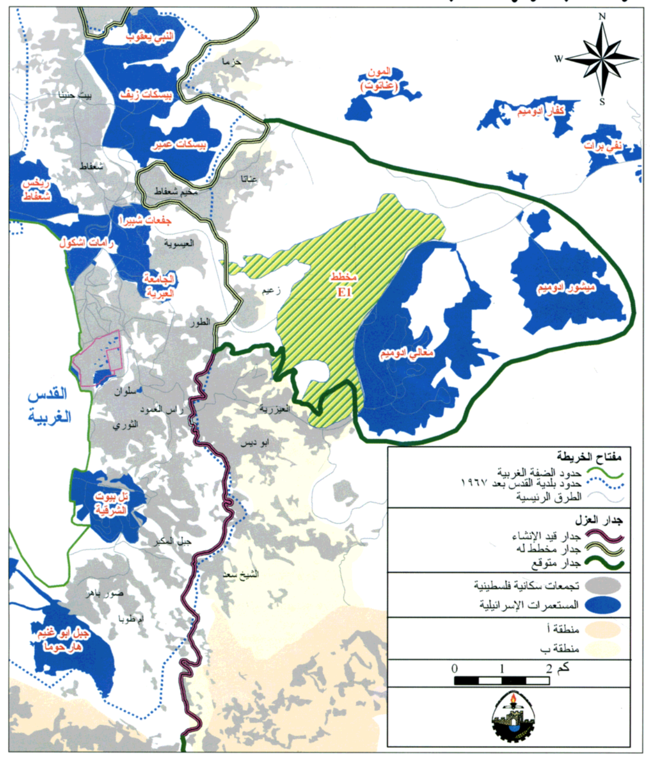
أما البوابة الشرقية للقدس فسوف يلفّها هي أيضًا جدار يضمّ مناطق شاسعة منها مستوطنة معاليه أدوميم والمنطقة الصناعية مشور أدوميم أي «الكتلة الاستعمارية أدوميم» وبلدات فلسطينية مثل حزما وعناتا والعيسوية. وسيؤدي ذلك إلى إغلاق تام للمدينة وإلى عزلها تماما عن بقية مناطق الضفة الغربية، كما يندرج ذلك في السياسة الإسرائيلية لتوسيع القدس وفقا لمخطط القدس الكبرى. (عن خارطة نشرتها جريدة **القدس** بتاريخ 2003/3/18).

**شكل 60 : المسار الكامل للجدار في منطقة بيت لحم**



إن ما سبق ذكره من مخططات وممارسات إسرائيلية سيبيح لإسرائيل الاستمرار في التمدد الاستعماري وتنفيذ مخطط (E1) الذي يقتطع 13.500 دونم من أراضي حي الزعيم والطور والعيسوية، ويتضمن هذا المخطط إقامة أربعة آلاف وحدة

**شكل 61 : جدار الفصل من المنطقة الشرقية**



سكنية وعشرة فنادق ومركز تجاري يجري حاليا تنفيذه. ويهدف المخطط إلى تحقيق تواصل بين مستوطنات معاليه أدوميم والتلة الفرنسية وبسغات زئيف مما سيمكن إسرائيل من السيطرة على محور المواصلات الشرقي الذي يربط شمال الضفة الغربية بجنوبها.

### جدار القدس الداخلي:

تعتزم السلطات الإسرائيلية فضلا عن عزل مناطق السلطة الفلسطينية عن القدس عزل الأحياء العربية عن المستعمرات الاستيطانية اليهودية أيضا. ويعتبر هذا المخطط من أكثر المخططات الإسرائيلية تعقيدا، ويهدف إلى حشر مجموعات كبيرة من الفلسطينيين في مناطق معزولة وتضييق الخناق أكثر فأكثر على المقدسيين لدفعهم إلى الرحيل عن القدس. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الفصل سيكون أمنيا فقط و ليس قانونيا، أي أن السيطرة في هذه الأحياء العربية ستبقى في يد إسرائيل. ولم يتبيّن بشكل واضح حتى اليوم مسار هذا الجدار الداخلي. فبالرغم من وجود ما تطلق عليه إسرائيل اسم «جدار أمن» إسمنتي أقيم في منطقة أبو ديس قرب مفرق كبسة، يتم حاليًا العمل على إقامة «شارع أمني» مسيّج بالقرب من العيزرية والزعيم وجبل الزيتون قريبا من مستوطنة معاليه أدوميم، هذا إلى جانب شقّ شارع استيطاني ضخم لربط المستوطنة شرقًا بالوحدات الاستيطانية في منطقة تلبيوت جنوبًا. وسينجرّ عن هذا المخطط فصل أبو ديس والعيزرية والزعيم والطور عن بقية المناطق في القدس.

### جدار الفصل الجديد ـ المخطط الكامل لجدار عزل القدس

عند تجميع المقاطع الشمالية والجنوبية والشرقية لمخطط عزل القدس تبدو الصورة الكاملة للخطة الإسرائيلية الهادفة إلى عزل المدينة المقدسة تماما عن الضفة الغربية وعن محيطها الفلسطيني العربي وإلحاقها كليا بإسرائيل، وهي المتصلة مع القدس الغربية من ناحيتها الغربية. وستكون القدس الشرقية بذلك خاضعة خضوعا تامّا للسيطرة الإسرائيلية، فضلا عن توسيع حدودها لتشمل المحافظات الثلاث، وهي حسب التعريف الفلسطيني : بيت لحم ورام الله والقدس. وبذلك تتزايد حدّة عملية خنق التجمّعات الفلسطينية حول المحافظات الثلاث. وفي

الوقت ذاته فإن عملية السيطرة على الأراضي الزراعية الفلسطينية والمساحات المفتوحة تشتد وتتسارع لتجريد الفلسطينيين من معظم المصادر الطبيعية لعيشهم ومن أية إمكانية مستقبلية للتوسّع العمراني في القدس. إن عمليات ضمّ مناطق جديدة إلى القدس تضيف المستوطنات الإسرائيلية إلى المدينة وتبقي التجمّعات

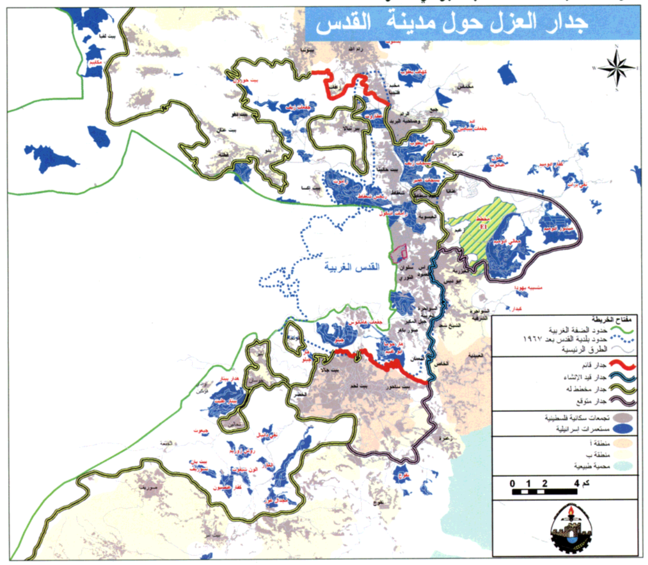
**شكل 62 : منظر عام لجدار الفصل في أبو ديس**






الفلسطينية خارجها، أو أنها تحيطها بجدران وشوارع عسكرية. وتهدف هذه العمليات إلى ضمّ أكثر من 70 ألف مستوطن يهودي جديد إلى القدس إلى جانب 200 ألف مستوطن يقطنون القدس الشرقية. وهذا يعني أن عدد السكان في حدود ما يسمى بالقدس الكبرى سيصل إلى قرابة النصف مليون يهودي، ولن تتجاوز نسبة السكان الفلسطينيين حينذاك 27٪ من إجمالي عدد السكان.

شكل 63 : الخارطة الكاملة للجدار العازل في القدس



## III • الإخلال بالتوازن الديموغرافي

قبل أن تعيد الحكومة الإسرائيلية تعريف حدود القدس في عام 1967 كانت مساحة القدس الشرقية تبلغ 6500 دونم، وكانت الغالبية المطلقة لسكانها من الفلسطينيين بالإضافة إلى 68 ألف فلسطيني من أصول مقدسية يحملون بطاقة هوية المدينة لكنهم يعيشون موزّعين في أنحاء الضفة الغربية. وكان الوجود اليهودي في القدس الشرقية قبل عام 1967 لا يتعدى بضع مئات من اليهود. وما إن سيطرت القوات الإسرائيلية على القدس حتى باشرت العمل لتغيير ذلك الواقع الديموغرافي وإيجاد واقع جديد. فعبر إنشاء المستعمرات الاستيطانية اليهودية والعمل على توسيعها، وعبر ممارسة مختلف السياسات العنصرية، سعت إسرائيل إلى زيادة عدد السكان اليهود وخفض عدد السكان العرب في القدس في محاولة منها للإخلال بالتوازن السكاني الذي كان يميل لصالح الفلسطينيين في ذلك الوقت. وفي عام 1972 كشفت إحدى الإحصائيات أن عدد السكان الإسرائيليين ضمن الحدود الجديدة لبلدية القدس وصل إلى ما نسبته 74٪ من المجموع العام للسكان فأمست المحافظة على هذه النسبة سياسة إسرائيلية رسمية.

وفي بادئ الأمر سعت إسرائيل إلى إخراج المقدسيين العرب، اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، من محيطهم الفلسطيني في الضفة الغربية. فعبر إعطائهم هويّات خاصة وتطبيق القانون الإسرائيلي عليهم ـ وليس الحكم العسكري كما هو الحال في بقية مناطق الضفة الغربية ـ حصل المقدسيون العرب على امتيازات جعلت أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية أفضل من أوضاع الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية. وكان الإسرائيليون يأملون أن تؤدي تلك الامتيازات إلى خلق هويّة اجتماعية وسياسية للمقدسيين منفصلة عن هويّة أهالي الضفة الغربية ومغايرة لها، وبالتالي تحييدهم أو حتى إخراجهم كليًا من الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. إلا أن تلك السياسات لم تأتِ بالنتائج المرجوّة لها من قبل واضعيها. فقد فوجئ المحللون الإسرائيليون عند دراسة الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 بأن حجم مشاركة المقدسيين فيها لم يقلّ عن حجم مشاركة أقرانهم من أبناء الضفة الغربية. ويصدق ذلك على المواقف والآراء السياسية تجاه عملية السلام. فقد أشارت الدراسات

إلى أن نظرة المقدسيين إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتصوّراتهم للتسوية لا تختلف كثيرا عما يبديه الرأي العام الفلسطيني في الضفة. (غسان الخطيب، في مؤتمر جمعية «القانون»). وقد كان لفشل سياسة التحييد تلك، الأثر الكبير في إرغام الإسرائيليين على القبول بمشاركة المقدسيين في الوفود الفلسطينية المفاوضة وفي الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وقد دفع هذا بدوره الإسرائيليين إلى التخلي عن فكرة تحييد المقدسيين والتركيز على إقصائهم بشتى الطرق عن المدينة ولذلك ضاعفوا جهودهم لتضييق سبل العيش على السكان العرب في القدس.

## أ ـ سياسة التمييز

بعد أن نجحت إسرائيل في تهجير الفلسطينيين العرب كليا من القدس الغربية بعد حرب عام 1948 ولم تترك لهم أثرا فيها، خططت بعد حرب عام 1967 لاستكمال إفراغ القدس الشرقية من أبنائها العرب، ولكن بطريقة غير مباشرة. فوضعت آليات وشرّعت قوانين لجعل الحياة اليومية للعرب في المدينة في غاية الصعوبة لتدفعهم إلى الهجرة. وكانت السياسة الرسمية لإسرائيل تقضي بأن لا تتجاوز نسبة الوجود العربي داخل حدود بلدية القدس ثلث عدد سكانها. فاتخذت السلطات الإسرائيلية، تنفيذا لهذه السياسة، سلسلة من الإجراءات للحدّ من النموّ السكاني العربي.

وكان أهم تلك الإجراءات تقويض المساحات المخصصة للتطوير العمراني العربي في المدينة. ففي دراسة لمعهد (Ir Shalem) حول المخطّطات الهيكلية للقدس الشرقية يشير الباحثون إلى أن مصادرة الأراضي والتحديد العشوائي للمناطق الخضراء والمماطلة المفرطة في التصديق على المخططات العمرانية قلّصت المساحة المخصصة للسكن إلى أقصى حدّ. وقد حققت السلطات الإسرائيلية ذلك بالصيغ التالية:

- أولا: تمّت مصادرة ثلث أراضي القدس الشرقية لأغراض بناء المستعمرات الاستيطانية اليهودية.

- ثانياً: لم يتجاوز التصديق على المخططات العمرانية لمساحة ما نسبته 38٪ من الثلثين المتبقيين من الأراضي.
- ثالثا: تم تصنيف نصف تلك المخططات المصدّقة كأراضٍ مفتوحة أو خضراء يمنع فيها البناء.

وبذلك يكاد لا يتبقى سوى 13٪ من مساحة القدس الشرقية تسمح السلطات الإسرائيلية فيها للتوسع العمراني العربي.

ولكي يدرك المرء حجم التضييق على السكان العرب في القدس، عليه أن يقارن وضعهم بوضع السكان اليهود. فالكثافة الإسكانية (وهي مجموع مسطح الإسكان المسموح به على المسطح الكلي للأرض) في القدس الشرقية لا تتجاوز نسبة 50٪. وفي المقابل، تسمح السلطات الإسرائيلية لليهود بالبناء في القدس الغربية بكثافة إسكانية تصل إلى 136٪. (Ir Shalem). فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد المستثمرين يملك مساحة دونم واحد من الأرض في القدس الشرقية، فإن أقصى ما يمكن أن يبنيه في تلك المساحة طابقين لا تتجاوز مساحة كل طابق 250 مترًا مربعًا. أما في القدس الغربية فيمكنه في المساحة نفسها أن يبني خمسة طوابق.

ومن ناحية أخرى تشير الدراسة المذكورة إلى أنه بين عامي 1967 و1995 ازداد عدد السكان اليهود في القدس إلى ضعفين بينما ارتفع عدد سكانها العرب إلى ضعفين ونصف. أما الوحدات السكنية في القسم العربي فقد ازدادت في الفترة نفسها بنسبة 83٪، فيما ازدادت في القسم اليهودي بنسبة 123٪. أي أن وحدة سكنية واحدة كانت تضاف لكل ثلاثة يهود، بينما كانت تضاف وحدة سكنية واحدة لكل عشرة أفراد من السكان العرب.

لذلك نجد أن المساكن العربية في القدس مكتظة وتضيق بساكنيها، وهو ما يدفع الناس إلى اللجوء إلى واحد من حلّين أحلاهما مرّ : إما البناء بدون ترخيص وإما الهجرة. ولما كانت جذور أهل بيت المقدس تضرب عميقًا في أرضها، فضّلت الغالبية العظمى منهم البقاء والعيش في مساكن مهددة بالهدم والانهيار. وتشير

التقديرات اليوم إلى أن ثلث المساكن العربية في القدس مهددة بالسقوط حسب ما أوردته هذه الدراسة.

وفي تقرير آخر حول التمييز الذي يعاني منه المقدسيون العرب تشير صحيفة **القدس** إلى أن البلدية الإسرائيلية تفرض ضرائب باهظة على السكان العرب في الوقت الذي لا تخصص فيه من ميزانيتها للأحياء السكنية العربية إلا الفتات. فقد وصل دخل البلدية من ضرائب «الأرنونا» من القدس الشرقية عام 2000 إلى حوالي 131 مليون شيكل، في حين أنها لم تخصص سوى 10 ملايين شيكل للأحياء العربية (**القدس**، 2000/7/29).

وأضافت الصحيفة أن البلدية مستعدة لزيادة عجزها بحوالي 18.3 مليون شيكل لإنفاقها على إقامة كنس يهودية جديدة، و1.10 مليون شيكل لترميم المؤسسات العلمية للمتديّنين اليهود، فيما ترفض تخصيص ميزانيات للقدس الشرقية. إن هذا التمييز في تخصيص الميزانيات يتواصل رغم أن البلدية قدَّرت، العام الماضي، أنه يجب تخصيص 785.5 مليون شيكل لمساواة البنى التحتية في شطري القدس.

ويتضح من سجلات ميزانية البلدية وإجابات رئيس البلدية، إيهود أولمرت، عن أسئلة وجهها إليه أعضاء كتلة «ميرتس» في مجلس البلدية في العام والنصف الأخيرين، أن الإجحاف بحق القدس الشرقية هو جزء من السياسة الإسرائيلية. فمثلاً يوجد كيلومتر واحد من الشوارع المعبدة لكل 710 أشخاص في غربي المدينة مقابل كيلومتر واحد لكل 2448 شخصًا في القدس الشرقية، وحديقة عامة لكل 447 شخصًا في غربي القدس مقابل حديقة لكل 7362 شخصًا في القدس الشرقية؛ كما أن هناك كيلومترا واحدا من المجاري لكل 743 شخصًا في القدس الغربية مقابل كيلومتر واحد لكل 2809 أشخاص في القدس الشرقية.

كذلك فإن البلدية تهمل النظافة في القدس الشرقية، في البلدة القديمة وفي الأحياء الفلسطينية في المدينة على حدّ سواء. فبالرغم من أن مساحة القدس الشرقية تشكل 70٪ من مساحة المدينة فإن قسم النظافة في البلدية يخصص 16٪

فقط من مجموع ما لديه من أدوات وتجهيزات لجمع القمامة في القدس الشرقية. ويعيش سكان القدس الشرقية أوضاعًا اقتصادية متردّية مقارنة بالأوضاع السائدة في القدس الغربية حيث أن 63.6٪ من سكان القدس الشرقية يعيشون تحت خط الفقر مقابل 19.7٪ في غربي المدينة، كما أن 68.6٪ من الأطفال في شرقي القدس يعيشون تحت خط الفقر مقابل 6.7٪ من الأطفال في غرب المدينة.

وهناك تمييز في خدمات الطفولة والأمومة التابعة للبلدية، حيث يوجد في القدس الشرقية خمسة مراكز للطفولة والأمومة مقابل 32 مركزًا في القدس الغربية، وحتى أن البلدية تقيم مراكز طفولة وأمومة في مواقع سكنية مؤقتة في أحياء اليهود. فمثلاً يوجد مركز طفولة وأمومة في موقع البيوت السيارة المتنقلة في جفعات هامتوس فيما لم تجد البلدية أنه من المناسب أن تقيم مركزًا واحدًا في شعفاط التي يعيش فيها أكثر من ألف فلسطيني.

وتبيّن معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي عدد الوحدات السكنية التي تمّ إنشاؤها بين عام 1967 وعام 1997 داخل حدود بلدية القدس الموسّعة (حسب التعريف الإسرائيلي لبلدية القدس) حسب ما يكشفه الجدول التالي :

**عدد الوحدات السكنية التي أنشئت من عام 1967 حتى عام 1997 داخل حدود بلدية القدس حسب التعريف الإسرائيلي لها**

| السنة | وحدات سكنية فلسطينية | وحدات سكنية إسرائيلية | غير معروفة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| 1967 | 12.600 | 57.500 | . | 70.100 |
| 1997 | 27.532 | في القدس الشرقية 44.646<br>القدس الغربية 89.235<br>المجموع 133.881 | 275 | 161.688 |
| الزيادة بين 67، 1997 | 14.932 | 76.381 | 275 | 91.588 |

المصدر: Israeli Statistical Yearbook of Jerusalem 1998

نستنتج من هذا الجدول أنه منذ عام 1967 وحتى نهاية عام 1997، تم إنشاء 91.588 وحدة سكنية جديدة للفلسطينيين والإسرائيليين، لكن هذه الزيادة كانت في الجانب الإسرائيلي، حيث بلغت نسبة الوحدات الإسرائيلية من المجموع العام للزيادة

حوالي 83٪ فيما لم تتجاوز حصة الفلسطينيين نسبة 16٪، بل إن عدد الوحدات السكنية في مستوطنات القدس الشرقية بلغ 44.646 وحدة، في حين أنه لم تتم إضافة سوى 14.932 وحدة سكنية في الأحياء العربية.

يشكل الاكتظاظ السكاني في الأحياء الفلسطينية ضعف ما هو عليه في الأحياء الإسرائيلية، إذ أنه يصل إلى شخص واحد لكل غرفة في الأحياء الإسرائيلية بينما يصل إلى شخصين لكل غرفة في الأحياء الفلسطينية، إضافة إلى أن ما نسبته 23.1٪ من السكان الفلسطينيين في القدس يعيشون بمعدل ثلاثة أشخاص في غرفة واحدة، بينما تعيش نسبة 1.6٪ فقط من الإسرائيليين بمعدل ثلاثة أشخاص في غرفة واحدة.

يعتبر هذا التمييز في المعاملة بين السكان اليهود والسكان العرب في المدينة خطوة واضحة من جملة خطوات سلكتها بلدية القدس للضغط على السكان الفلسطينيين ودفعهم إلى الهجرة من القدس لتحقيق هدف تهويدها.

### ب ـ سياسة التهجير

رافق سياسة نشر المستعمرات الاستيطانية حول القدس الهادفة إلى زيادة عدد السكان الإسرائيليين، اتباع سياسة الضغط الهادفة إلى تهجير السكان الفلسطينيين وإكراههم على مغادرة المدينة. وقد نجحت إسرائيل في هذه السياسة حسبما تشير الإحصائيات. فقد بيّنت إحدى الدراسات أنه ما بين عام 1967 وعام 1993 هاجر خمسون ألف فلسطيني على الأقل من القدس أو هُجّروا منها؛ وتمّ تصنيف هؤلاء المهجّرين على النحو التالي:

1) 16.917 شخصًا هاجروا إلى خارج الوطن.
2) 12.080 شخصًا أجبرتهم الأوضاع الصعبة والعراقيل التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية على البحث عن أماكن للعيش خارج حدود بلدية القدس.
3) 12.500 شخص يعيشون في منطقة شمال القدس، وهي منطقة اعتبرت خارج حدود بلدية القدس.

4) 7.630 شخصًا كانوا خارج القدس إبّان حرب عام 1967 ولم تعترف سلطات الاحتلال الإسرائيلية بحقهم في العودة إليها والعيش فيها.
5) أما البقية فقد فقدوا حقّهم في الهوّية المقدسية بحسب المعايير التي وضعتها السلطات الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى 6.000 فلسطيني سلب منهم حقهم في العيش في القدس نتيجة هدم منازلهم في حي المغاربة بعد عدة أيام من حرب عام 1967. (د. وليد مصطفى، 1997).

ولعل أغرب أساليب التهجير القسري التي تتبعها إسرائيل في القدس هي مصادرة بطاقات الهوّية من أبناء المدينة العرب، وهو أسلوب في التطهير العرقي تنفرد به المؤسسة الصهيونية. وقد تم سحب ما يفوق الألفين وثمانمائة (2.800) بطاقة هوية من أهالي القدس في الفترة ما بين عام 1967 وعام 1996. وفي عام 1996 سحبت السلطات الإسرائيلية 689 بطاقة هوّية حرم أصحابها من كافة حقوقهم المدنيّة كما سحبت 358 بطاقة في عام 1997. ويذكر أن الأرقام الواردة أعلاه لا تتضمن العشرة آلاف مولود الذين رفضت بلدية القدس تسجيلهم في بطاقات هوّية آبائهم. وقد تمّ تطبيق سياسة مشابهة لما يحدث في القدس على من غادر أرض الوطن من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة طلبًا للعلم أو بحثًا عن فرص عمل، حيث ترفض إسرائيل حاليًا السماح لأكثر من 92 ألف فلسطيني في الخارج من العودة إلى ديارهم وتعتبرهم نازحين عن وطنهم. (هآرتس، 1997/3/17).

إستندت الحكومة الإسرائيلية قانونيًا، في عملية سحب بطاقات الهوّية إلى المادة رقم 11 من الفقرة «ألف» من قانون الدخول إلى إسرائيل الصادر عام 1974؛ ويحصر هذا القانون الحالات التي يجوز فيها سحب بطاقة الهوية في حالات ثلاث:
1) إذا عاش الشخص خارج إسرائيل فترة سبع سنوات على الأقل.
2) إذا حصل على جنسية دولة أخرى عن طريق التجنّس.
3) إذا حصل على إقامة في دولة أخرى.

وبناء على هذا القانون يقوم المكتب التابع لوزارة الداخلية الإسرائيلية في القدس بملاحقة المقدسيين وسحب بطاقات الهوية ممن يقيمون في مدن الضفة الغربية

المحيطة بمدينة القدس على اعتبار أن هذه الضواحي خارج إسرائيل. غير أن حاملي الهوّية المقدسية من اليهود يحق لهم الاحتفاظ بهوّيتهم المقدسية ولو كانوا يسكنون في أي بلد من بلدان العالم.

**يوضح الجدول التالي عدد بطاقات الهوّية التي تم سحبها من أبناء القدس ما بين عام 1987 وعام 1999**

| السنة | عدد البطاقات المسحوبة |
|---|---|
| 1987 | 23 |
| 1988 | 2 |
| 1989 | 32 |
| 1990 | 36 |
| 1991 | 20 |
| 1992 | 41 |
| 1993 | 32 |
| 1994 | 45 |
| 1995 | 91 |
| 1996 | 739 |
| 1997 | 1067 |
| 1998 | 788 |
| 1999 | 411 |
| المجموع | 3327 |

المصدر: «The Quiet Deportation» - Revocation of Residency of East Jerusalem Palestinians, http://www.btselem.org

## ج ـ سياسة هدم المنازل

تعتبر سياسة هدم المنازل إحدى المخططات التي تنفذها إسرائيل للضغط على السكان المحليين في القدس لإرغامهم على الهجرة من أماكن سكناهم بحثًا عن موطئ قدم يستطيعون البناء فيه بعيدا عن بلدية القدس. تأكيدا لذلك تقول موظفة كانت تعمل في بلدية القدس في قسم البناء تدعى سارة كمنكار عن سياسة هدم المنازل في تقرير لها في الموضوع:

*«في الماضي، كانت أعمال هدم المنازل العربية تنفّذ بمعدل عمليّتين في كل شهر. أما سياسة رئيس البلدية الجديد فأصبحت ملموسة على الأرض حيث ارتفع معدل الهدم وأصبح خمسة منازل في الشهر».*

*وتضيف: «إن المصيدة التي وقع بها العرب غدت واضحة، إذ لا يقتصر الأمر على عدم حصولهم على تراخيص بناء، بل أيضا جرى تلوين مساحات من الأراضي باللون الأخضر [محظور البناء عليها] بسبب غياب الخرائط الهيكلية. لذا فإنهم يضطرون إلى حلّ الضائقة السكنية من خلال اللجوء إلى البناء غير القانوني. والآن هناك المئات من المنازل العربية التي تنتظر تنفيذ أوامر الهدم.»*

كما تشير في تقريرها إلى أنه يظهر جليا إلى «أي قدس» ينتمي الشخص حينما يقوم بتقديم طلب للحصول على ترخيص. فنسب البناء للعرب تتراوح بين 15٪ و75٪ من مساحة الأرض، أما لليهود فتصل النسبة إلى 300٪. ويفرض أمر المحافظة على الطابع «الأصيل» للقدس على العرب وحدهم فيمنعون من بناء منازل ترتفع أكثر من طابقين، أما اليهود فيسمح لهم ببناء ثماني طبقات أو أكثر. (تقرير حول هدم المنازل الفلسطينية في القدس، دراسة حالات لشهر تموز/يوليو 2001، موقع معهد الأبحاث التطبيقية ـ القدس (أريج) على الإنترنت.

استنادًا إلى ما سبق، تعتبر سياسة هدم المنازل من أنجع الطرق التي استخدمتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كمفتاح تغلق به باب النموّ السكاني في المحافظة وترغم أهل القدس على البحث عن أماكن للسكن بعيدة عن بلدية القدس.

**شكل 64 : هدم البيوت الفلسطينية بجوار الجامعة العبرية**



**يوضح الجدول التالي أعداد البيوت التي هدمت في الضفة الغربية والقدس ما بين عام 1987 وعام 1998**

<table>
<tr><th rowspan="2">سنة الهدم</th><th colspan="2">عدد البيوت المهدومة</th></tr>
<tr><th>في الضفة الغربية</th><th>في القدس الشرقية</th></tr>
<tr><td>1987</td><td>103</td><td>غير متوفر</td></tr>
<tr><td>1988</td><td>393</td><td>30</td></tr>
<tr><td>1989</td><td colspan="2">347</td></tr>
<tr><td>1990</td><td colspan="2">102</td></tr>
<tr><td>1991</td><td colspan="2">227</td></tr>
<tr><td>1992</td><td>148</td><td>12</td></tr>
<tr><td>1993</td><td>63</td><td>48</td></tr>
<tr><td>1994</td><td>120</td><td>29</td></tr>
<tr><td>1995</td><td>43</td><td>25</td></tr>
<tr><td>1996</td><td>140</td><td>17</td></tr>
<tr><td>1997</td><td>233</td><td>16</td></tr>
<tr><td>1998</td><td>150</td><td>30</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td colspan="2">2276</td></tr>
</table>

المصدر:

«The Quiet Deportation» - Revocation of Residency of East Jerusalem Palestinians, http://www.btselem.org

## د ـ الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين في الوصول إلى القدس

كانت سياسة الإغلاق من الأساليب التي اتبعها الإسرائيليون لإقصاء الفلسطينيين عن القدس. فوضعت سلطات الاحتلال الحواجز العسكرية على المداخل الرئيسية للمدينة بحجة الحفاظ على الأمن ومنع تسلل من تسمّيهم إسرائيل بـ «المخربين». وحيث أن الدولة العبرية تعتبر القدس الشرقية جزءًا من أراضي إسرائيل، أصبح من يدخل إلى القدس كمن يدخل إلى تل أبيب أو نتانيا. فباسم الأمن صار دخول الفلسطينيين إلى القدس محظورًا إلا بتصاريح خاصة. وفي بعض الأحيان كانت السلطات الإسرائيلية تمنع حتى من يحمل تصريحا من الدخول. وعلى خلاف ما يعتقده الكثيرون، فإن سياسة الإغلاق ووضع الحواجز العسكرية لم تبدأ مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، ولا إثر عمليات تفجير حافلات نقل الركاب في أواسط التسعينيات من القرن العشرين، بل قبل ذلك بكثير. وتشير سجلات وزارة العمل الفلسطينية إلى أنّ أول إغلاق للضفة الغربية كان بتاريخ 4/16/ 1988 ودام سبعة أيام. ومنذ ذلك اليوم وحتى توقيع اتفاقية أوسلو في 1993/9/13 أغلقت السلطات الإسرائيلية الضفة الغربية عن القدس ثماني مرّات بمجموع 71 يوم إغلاق. ووصل

عدد أيام الإغلاق حتى عام 1999 إلى 49 يوماً بمجموع 475 يوم إغلاق، أي بمعدل شهر ونصف من الإغلاق سنويًا. وكانت السلطات الإسرائيلية في كل مرة تزيد الحواجز وتضع العوائق على الطرق لإحكام الإغلاق حتى أصبح وصول الفلسطينيين إلى القدس أمرًا شاقًا للغاية.

**عدد أيام الإغلاق بالضفة الغربية في الفترة ما بين عام 1988 وعام 1999**

| السنة | عدد الاغلاقات | مجموع أيام اغلاق |
|---|---|---|
| 1988 | 1 | 7 |
| 1989 | 3 | 5 |
| 1990 | 1 | 6 |
| 1991 | 1 | 41 |
| 1992 | 0 | 0 |
| 1993 | 3 | 15 |
| 1994 | 5 | 58 |
| 1995 | 7 | 76 |
| 1996 | 12 | 127 |
| 1997 | 5 | 76 |
| 1998 | 6 | 52 |
| 1999 | 5 | 12 |
| المجموع | 49 | 475 |

المصدر: الصفحة الالكترونية لوزارة العمل الفلسطينية http://www.mol.gov.ps/eindex.htm

## هـ ـ حصيلة تلك السياسات

مع نهاية عام 1997 كان عدد الفلسطينيين داخل الحدود القديمة للقدس الشرقية، أي في منطقة مساحتها 6500 دونم، حوالي 91.300 نسمة. كما زاد الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة فارتفع عدد اليهود من بضع مئات إلى حوالي 19.460 مستوطنا إسرائيليا.

**يوضح الجدول التالي أعداد الفلسطينيين والإسرائيليين حسب التجمع السكاني داخل الحدود القديمة للقدس الشرقية 2000 (أي في مساحة 6500 دونم)**

| التجمعات الفلسطينية | عدد السكان | المستعمرات الإسرائيلية | عدد السكان |
|---|---|---|---|
| البلدة القديمة | 29700 | الحي اليهودي | 3842 |
| الحي المسيحي | 4828 | عدد المستوطنين | 375 |
| الحي الأرمني | 1301 | عدد المستوطنين | 1067 |
| الحي الإسلامي | 23692 | عدد المستوطنين | 411 |
| الصوانة | 3484 | معلوت دفنا، كريات أرييه | 3645 |
| وادي الجوز | 6740 | – | – |
| الشيخ جراح | 2566 | أر ديفد، بريكات هاشيلو، هاجيهون | |
| باب الزاهرة | 4759 | جيفعات هاميفتار، رمات أشكول الشرقية | 3145 |
| الحي الشرقي للمدينة | 1680 | رمات أشكول الغربية | 3196 |
| أبو طور، حي الثوري | 12987 | ماميلا | 2653 |
| رأس العمود | 11922 | معاليه هزيتيم | 7 |
| سلوان | 9160 | – | 27 |
| جبل الطور، حي الشياح | 13843 | – | – |
| **المجموع** | **128347** | **–** | **22435** |

المصدر: Israeli Statistical Yearbook of Jerusalem 2001

أما عدد بقية السكان الذين يعيشون ضمن حدود محافظة القدس، فقد كان 191.889 فلسطينيا بالإضافة إلى 185.581 مستوطنًا إسرائيليًا.

**يوضح الجدول التالي توزيع هؤلاء السكان حسب التجمعات السكانية داخل حدود محافظة القدس:**

| اسم التجمع | عدد السكان 2002 |
|---|---|
| **مجموع منطقة J1*** | **245.676** |
| **مجموع منطقة J2**** | **141.589** |
| عرب الكعابنة | 899 |
| عناتة | 1446 |
| عرب الجهالين | 1110 |
| أبو ديس | 11157 |
| الجيب | 4276 |
| الرام وضاحية البريد | 23579 |
| الشيخ سعد | 2217 |
| بيت عنان | 3982 |
| بيث دقو | 1474 |
| بيت حنينا البلد | 1277 |
| بيت أجزا | 618 |
| بيت إكسا | 1446 |
| بيت سوريك | 3517 |
| بدو | 5866 |
| بير نبالا | 5610 |
| العيزرية | 16028 |
| القبيبة | 1906 |

| | |
|---|---|
| السواحرة الشرقية | 4800 |
| حزما | 5616 |
| جبع | 2984 |
| جبع (تجمع بدوي) | 57 |
| الجديرة | 1954 |
| كفر عقب | 9591 |
| خرب ام اللحم | 343 |
| مخماس | 1730 |
| النبي صموئيل | 201 |
| قلنديا | 1063 |
| مخيم قلنديا | 8350 |
| قطنا | 6906 |
| رافات | 1957 |
| الزعيم | 2265 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003 . كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم 5

تشمل منطقة J1 ذلك الجزء من المحافظة الذي ضمّته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967. وتضمّ تجمّعات بيت حنينا ومخيم شعفاط والعيسوية والشيخ جرّاح ووادي الجوز وباب الساهرة والصوّانة والطور والقدس «بيت المقدس» والشيّاح ورأس العمود وسلوان والثوري وجبل المكبّر والسواحرة الغربية وبيت صفافا وشرفات وصور باهر وأم طوبا.

**يوضح الجدول التالي عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية والتي أنشئت داخل حدود محافظة القدس (خارج نطاق القدس الشرقية):**

| اسم المستعمرة الاستيطانية | عدد السكان |
|---|---|
| معاليه أدوميم | 21000 |
| كيدار | 500 |
| آدم | 562 |
| ميشور ادوميم | 0 |
| كفار ادوميم | 1400 |
| ألون | 360 |
| علمون | *627 |
| كاليا | 265 |
| كوخاف يعقوب | 3200 |
| هار أدار | 1500 |
| جفعون (جفعون هاحدشاة) | 1600 |
| جفعات زئييف | 10700 |
| نفي شموئييل | غير متوفر |
| ميسبي يهوداة | غير متوفر |
| ريخس شعفاط (رامات شلومو) | 11348 |

| | |
|---|---|
| عطروت (المنطقة الصناعية) | 0 |
| راموت ألون | 38315 |
| نفي يعقوب | 20288 |
| بسغات زئيف وبسغات عومر | 36469 |
| جفعات شابيرة | 6887 |
| الجامعة العبرية | 1306 |
| تلبيوت الشرقية | 12845 |
| جيلو | 27637 |
| جفعات هاماتوس | 1363 |
| سندريه هامار هيفت | 5165 |
| **المجموع** | **202710** |

المصدر: Israeli Statistical Yearbook of Jerusalem 2001

بالإضافة إلى تأمين إسرائيل لوجودها في منطقة القدس الشرقية استطاعت أن تحافظ على انفرادها بمنطقة القدس الغربية حيث بلغ عدد السكان الإسرائيليين في القدس الغربية حوالي 271.776 نسمة في نهاية العام 2000.

أمام كل ما وضعته سلطات الاحتلال من عراقيل في وجه النمو السكاني الفلسطيني في القدس لم تتمكن إسرائيل من أن تحافظ على ما طمحت إليه من جعل نسبة اليهود في المدينة 74٪ من مجموع السكان. إذ استمرت تلك النسبة في الانخفاض حتى وصلت عام 2001 إلى 67.9٪، فيما ارتفعت لفترة قصيرة بين عامي 1990 و1993 نتيجة لتدفق المهاجرين الروس إلى المدينة.

**يوضح الجدول التالي نسبة السكان العرب واليهود من عام 1967 إلى عام 2001 داخل حدود بلدية القدس حسب التعريف الإسرائيلي لها:**

| السنة | النسبة المائوية للسكان | |
|---|---|---|
| | يهود | عرب |
| 1967 | 74.2 | 25.8 |
| 1970 | 73.9 | 26.1 |
| 1972 | 73.4 | 26.6 |
| 1974 | 73.1 | 26.9 |
| 1976 | 72.6 | 27.4 |
| 1977 | 72.4 | 27.6 |
| 1978 | 72.3 | 27.7 |
| 1979 | 72.2 | 27.8 |
| 1980 | 71.8 | 28.2 |
| 1981 | 71.7 | 28.3 |
| 1982 | 71.7 | 28.3 |

| | | |
|---|---|---|
| 1983 | 71.4 | 28.6 |
| 1984 | 71.7 | 28.2 |
| 1985 | 71.6 | 28.4 |
| 1986 | 71.7 | 28.3 |
| 1987 | 71.7 | 28.3 |
| 1988 | 71.7 | 28.3 |
| 1989 | 71.7 | 28.3 |
| 1990 | 72.1 | 27.9 |
| 1991 | 72.2 | 27.8 |
| 1992 | 72.1 | 27.9 |
| 1993 | 71.7 | 28.3 |
| 1994 | 71.2 | 28.8 |
| 1995 | 69.8 | 30.2 |
| 1996 | 69.5 | 30.1 |
| 1997 | 69.0 | 30.5 |
| 1998 | 68.4 | 31.6 |
| 1999 | 68.8 | 31.2 |
| 2000 | 68.3 | 31.7 |
| 2001 | 67.9 | 32.1 |

المصدر: Israeli Statistical Yearbook of Jerusalem 1998, Table III/2

ملاحظة : ارتفعت نسبة اليهود لفترة قصيرة ما بين عامي 1990 و1993 بسبب تدفق المهاجرين الروس.

ولم تتمكن إسرائيل من أن تضع حدّا للتزايد السكاني الفلسطيني في القدس حتى في عام 2001، أي بعد 33 عاما من سياسة التهجير والخنق، حيث بلغت نسبة تزايد السكان الفلسطينيين في المدينة في ذلك العام 3.2٪، بينما لم تتجاوز نسبة التزايد السكاني الإسرائيلي في مدينة القدس في المقابل 1.3٪ (أي ثلث معدّل التزايد السكاني الفلسطيني). وهذه النسبة الضئيلة تصل تقريبا إلى نصف نسبة تزايد اليهود في كل إسرائيل والتي تقدر بنحو 2.2٪.

**يوضح الجدول التالي النسبة المائوية للنمو السكاني من عام 1978 إلى عام 2001 داخل حدود بلدية القدس حسب التعريف الإسرائيلي لها:**

| السنة | النسبة المائوية للنمو السكاني | |
|---|---|---|
| | يهود | عرب |
| 1978 | 2.6 | 3.4 |
| 1980 | 1.7 | 3.6 |
| 1985 | 2.4 | 3.4 |
| 1987 | 2.9 | 2.8 |
| 1990 | 4.6 | 2.6 |
| 1991 | 3.9 | 3.4 |

| | | |
|---|---|---|
| 1992 | 2.1 | 2.7 |
| 1993 | 1.3 | 3.4 |
| 1994 | 1.4 | 3.8 |
| 1995 | 1.2 | 4.5 |
| 1996 | **1.3** | **2.9** |
| 1997 | **0.7** | **2.7** |
| 1998 | **1.0** | **3.5** |
| 1999 | **1.1** | **4.0** |
| 2000 | **0.9** | **3.7** |
| 2001 | **1.3** | **3.2** |

المصدر: Israeli Statistical Yearbook of Jerusalem, 2001 Table III/4

وبالنظر إلى النموّ الإجمالي للسكان اليهود والعرب خلال فترة 33 عاما (ما بين 1967 و2000) نجد أن اليهود لم يستطيعوا حتى مجاراة النموّ السكاني العربي.

**يقارن الجدول التالي النمو السكاني العربي واليهودي بين عامي 1967 و2000 داخل حدود بلدية القدس حسب التعريف الإسرائيلي لها:**

| | النسبة المائوية للسكان | |
|---|---|---|
| | يهود | عرب |
| السكان عام 1967 | 197.700 | 68.600 |
| السكان عام 2000 | 448820 | 208723 |
| الزيادة السكانية 67 ـ 2000 | 251120 | 140123 |
| نسبة النمو الإجمالي 67 ـ 2000 | ٪77.7 | ٪101 |
| معدل النمو السنوي 67 ـ 2000 | ٪2.4 | ٪3.1 |

نسبة النمو الإجمالي هي حاصل تقسيم الزيادة السكانية على معدل عدد السكان بين عامي 1967 و2000.

## IV • التضليل والانتهاكات على المستوى الدولي

ما إن انتهت حرب عام 1967 حتى بدأت إسرائيل باتخاذ إجراءات لتهويد القدس. ففي 1967/6/25 صدر قرار الحكومة الإسرائيلية بتطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية. وبعد ذلك بيومين أصدر الكنيست الإسرائيلي تعديلاً لقانون أنظمة السلطة والقضاء لعام 1948 ليصبح القانون ساريًا في كل مساحة حددتها الحكومة الإسرائيلية في المرسوم. وتم توسيع حدود بلدية القدس شرقًا ليصبح ما لا يقل عن 70 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية تحت سلطة دولة إسرائيل وإدارتها وقضائها، في حين لم تتعدَّ مساحة بلدية القدس قبل الاحتلال زمن الإدارة الأردنية للمدينة 6.500 دونم.

وقد رسمت هذه الحدود الجديدة للقدس بحيث تضم أكبر مساحة ممكنة من المناطق الخالية من السكان مع تفادي ضمّ تجمّعات فلسطينية كبيرة. فضمّت الحدود في المنطقة الجنوبية قرى بيت صفافا وسلوان والثوري وصور باهر والسواحرة الغربية، واستثنت قرى السواحرة الشرقية وأبو ديس والعيزرية وزعيِّم. وفي المنطقة الشمالية ضمّت كلا من العيسوية وشعفاط وبيت حنينا حتى شمال مطار قلنديا على الطريق الرئيسية بين القدس ورام الله، بينما استثنت بيرنبالا والرام وضاحية البريد وحزما وكل ما وقع شرقي ذلك الشارع من مناطق عربية.

وبموجب القوانين الإسرائيلية الجديدة بدأت إسرائيل تطبيق سياسة الضمّ على أرض الواقع، فألغت القوانين والمحاكم الأردنية، وحوّلت مبنى المحاكم في القدس إلى دار للمحاكم الإسرائيلية، ووزعت بطاقات إسرائيلية على السكان العرب، وحلّت المجلس البلدي العربي، ووضعت مخططات هيكلية جديدة لشطري المدينة.

ولمعرفة أثر السياسات الإسرائيلية على التركيبة السكانية لقرى القدس ينبغي أن نعقد مقارنة بين ما طرأ من تغيير على تلك التركيبة في فترة خمسين عاما. يتضمّن الجدول التالي مقارنة بين أكبر عشر قرى مقدسية من حيث عدد السكان في سنتي 1945 و1995.

**القرى المقدسية العشر الأكبر من حيث عدد السكان في عامي 1945 و1995**

| الترتيب | 1945 | | 1995 | |
|---|---|---|---|---|
| | القرية | حجم السكان | القرية | حجم السكان |
| 1 | سلوان | 3820 | الرام | 29710 |
| 2 | عين كارم | 3180 | بيت حنينا | 13865 |
| 3 | الطور | 2770 | العيزرية | 12875 |
| 4 | لفتا | 2550 | أبو ديس | 11884 |
| 5 | صور باهر | 2450 | صرعة (مخيم) | 7230 |
| 6 | بيت محسير | 2400 | عناتا | 6932 |
| 7 | دير أبان | 2100 | شعفاط | 6437 |
| 8 | أبو ديس | 1940 | قلنديا (مخيم) | 6363 |
| 9 | الولجة | 1650 | الطور | 5942 |
| 10 | بيت صفافا | 1590 | العيسوية | 4952 |
| **المجموع** | | **24450** | | **106190** |

المصدر: عزيز الدويك «تصنيف قرى القدس ووظيفتها» في **شؤون تنموية** ص150

يوضح لنا الجدول الأمور التالية:

- تمت إزالة خمس قرى عربية هي (عين كارم ولفتا وبيت محسير ودير أبان والولجة) من القائمة الأولى بسبب حرب عام 1948 وسياسة تدمير القرى وتهجير أهلها.
- كانت القرى الخمس الكبرى في عام 1945 جميعها ضمن المنطقة التي تعرف اليوم بحدود بلدية القدس. أما القرى الخمس الكبرى عام 1995 فإن أغلبها يقع خارج تلك الحدود.

ويدّل ذلك على أن السياسات الإسرائيلية استطاعت أن تشّد الخناق على بعض القرى وأن تنجح في تقويض نموّها السكاني. فقرية سلوان التي كانت تتصدّر القائمة في عام 1945 خرجت من القائمة في عام 1995، بينما قرية الرام التي لم تكن واردة في قائمة القرى العشر الكبرى لعام 1945، تتربع في المركز الأول لقائمة عام 1995. وجدير بالذكر أن عدد سكان قرية الرام قد تضاعف 84 مرة خلال تلك الفترة أي خلال خمسين عامًا. ويعود ذلك لسببين رئيسين هما : نزوح بعض المقدسيين إليها من القدس الغربية عام 1948، وما شهدته من هجرة أهالي الضفة الغربية الراغبين بالسكن قرب القدس ومنعتهم السلطات الإسرائيلية من ذلك. وبالفعل، فقد تعمّد المخططون الإسرائيليون إخراج قرية الرام من حدود بلدية القدس كي لا تعمل على تدعيم الوجود العربي في المدينة المقدسة. وكذلك الحال مع قرى العيزرية وأبو ديس اللتين تتبوّءان المركز الثالث والرابع على التوالي في ترتيب القرى المقدسية الكبرى لعام 1995، فيما كانتا في أسفل القائمة عام 1945.

## التحايل على الوضع القانوني للقدس

من وجهة نظر القانون الدولي، لا شرعية لسيادة إسرائيل على القدس في أي من جانبيها الغربي والشرقي. فقد جعل قرار التقسيم للمدينة «كيانا منفصلا» (Corpus Separatum) ، وهو - حسبما جاء في نصّ القرار - «خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعيّن مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة»، بحيث تكون منفصلة عن كلتا الدولتين العربية واليهودية، اللتين نصّ القرار على إقامتهما في فلسطين. إضافة إلى ذلك فإن استيلاء الصهاينة على القدس كان عبر قوة السلاح وهذا يعدّ انتهاكًا صارخًا للأعراف والقوانين

الدولية التي تحرّم استحواذ الأراضي عن طريق الحرب. ولذلك نجد أن جميع الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل تحتفظ بسفاراتها في تل أبيب لا في القدس؛ وتشذّ عن هذه القاعدة ثلاث دول من أمريكا اللاتينية. حتى الولايات المتحدة، الحليفة الأولى لإسرائيل، لم تفتح سفارة لها في القدس؛ بل إن موضوع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس يبقى من نقاط الخلاف العالقة بين الحليفين.

ولمّا كان القانون الدولي لا يعترف بسيادة إسرائيل الشرعية على القدس أصبحت الدولة العبرية تسعى سعيًا حثيثًا إلى إضفاء تلك الشرعية عليها بأية طريقة، فبدأت بتفسير القوانين والأعراف الدولية كما يحلو لها سعيا لتحويل الاغتصاب استحقاقًا. وتعتمد الحجج التي تدعوها إسرائيل «قانونية» على فرضيّتين أساسيّتين: الأولى أنه بزوال الانتداب البريطاني عام 1948 أصبح هناك فراغ «سيادي» في فلسطين فجاءت إسرائيل لتملأه؛ أي أنها نالت السيادة لأنها أول من أدعى تلك السيادة ومارسها بعد خروج البريطانيين من المدينة. والفرضية الثانية هي أن استيلاءها على جزء من القدس عام 1948 والجزء الثاني عام 1967 حدث في إطار حروب «دفاعية» لا عن طريق توسّع إستعماري.

وبالطبع تقوم هاتان الفرضيّتان على مغالطات واضحة. فبالنسبة لغياب السيادة المزعوم، فإن الأعراف الدولية تعتبر أن السيادة تكمن في السكان الأصليين للبلد. فحتى الانتداب البريطاني لم يكن سيّدًا على البلاد بل وصيًّا عليها يفترض فيه إدارة شؤونها وتأهيل شعبها للاستقلال وتولّي أمور بلاده بنفسه. فزوال الانتداب لا يعني «انعدام» السيادة بل إنه يعني أن السكان الأصليين قد استعادوا مقاليد الحكم وتحققت لهم السيادة على أرضهم، لا لحفنة من المهاجرين الغرباء.

أما التحجّج بالحروب «الدفاعية» فإن القانون الدولي يحرّم الاستيلاء على الأراضي بالقوة بغض النظر عن كون الجهة المستولية على الأرض معتدية أو معتدى عليها. فالمبدأ هو عدم شرعية أية سيادة تتحقق عن طريق الحرب. وفي حال استولت دولة ما على أراض بغرض درء خطر أو التصدّي لتهديد نابع من تلك

الأراضي فإن سيادتها عليها تكون سيادة واقعية (De Facto) لا سيادة شرعية (De Jure)، وبالتالي تكون تلك السيادة، بالضرورة، مؤقتة.

ويشكل هذا الوضع هاجسًا حقيقيًا لدى مختلف الأوساط الإسرائيلية. فالقانون الدولي لا يقف عند حدّ التزام الدول الموقعة عليه به فحسب، بل يلزمها بالإسهام الفعَّال في فرضه عالميًا، فلا ينبغي لها أن تتساهل مع أي طرف ينتهك الأعراف الدولية. لذا كان من الصعوبة بمكان على أية دولة، حتى الدول الصديقة لإسرائيل، أن تساند المواقف الإسرائيلية من القدس.

## التحايل على وضع القدس الغربية في المفاوضات

حين بدأت مفاوضات السلام تتناول ملف القدس كان التركيز دومًا على القدس الشرقية وأحيائها وبخاصة البلدة القديمة. غير أن ذلك لا يعني أن المفاوضات تقتصر على الشطر الشرقي للمدينة، ولا أن المطالب والحقوق الفلسطينية تنحصر في ذلك الجزء فحسب. فالعملية السلمية، وإن كانت مبنيّة على قراري مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338 الصادرين عقب حربي عام 1967 وعام 1973 على التوالي، فهي لا تهدف إلى معالجة تبعات هاتين الحربين فحسب، بل يفترض فيها معالجة الصراع العربي- الإسرائيلي من جذوره؛ (حنان عشراوي في مؤتمر جمعية «القانون»). لكن الدعاية الصهيونية وآلة التضليل الإسرائيلية تمكنت من أن توهم العالم أن السيادة الإسرائيلية على القدس الغربية هي حقيقة لا تحتمل النقاش وحقّ سمّته تاريخيا، حتى نسي العالم، أو تناسى، أن القانون الدولي لا يعترف بتلك السيادة. وتسعى إسرائيل جاهدة إلى تحويل الأنظار عن مسألة القدس الغربية لما فيها من ثغرات تضعف موقفها التفاوضي. فحوالي 70٪ من الأملاك في القدس الغربية ليست أملاكا يهودية؛ فبعضها أملاك عربية خاصة وتصل نسبتها إلى 40٪. والبعض الآخر أملاك عامة وأوقاف إسلامية ومسيحية، والبعض أملاك تعود للأجانب تبلغ نسبتها 30٪. وتتوزع هذه الأملاك على ثمانية أحياء وتسع وثلاثين قرية كانت قد دمّرت وأرغم أهلها على الهجرة عام 1948. ولحسن الحظ، فإن تسجيل هذه الأملاك موثّق بشكل جيد مقارنة بالعقارات المغتصبة في بقية أرجاء فلسطين. أما أصحاب تلك العقارات ممن كانوا في القرى التسع والثلاثين فقد وصل عددهم اليوم إلى 110 آلاف

شخص يعيش ثلثهم في الضفة الغربية، فيما وصل عدد أصحاب الأملاك من منطقة الخضر إلى 84 ألف شخص يعيش 53 ألفًا منهم (أي 70٪) في القدس وبيت لحم، ومنهم من يعيش على مرمى حجر من أملاكه. ورغم أن الأملاك اليهودية التي كانت في عطروت والبلدة القديمة قد أعيدت إلى أصحابها، إلا أن إسرائيل تتنصّل من إعادة حقوق الفلسطينيين في القدس الغربية إليهم؛ (سليم تماري في مؤتمر جمعية «القانون»). ولعل أبرز مثال على ذلك قيامها بتأجير حكومة الولايات المتحدة أرضًا يملكها فلسطينيون لإقامة سفارتها عليها.

## التحايل على القانون الدولي

كان لقرار الحكومة الإسرائيلية بضم القدس الشرقية وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها وقع كبير على المجتمع الدولي. فالمواثيق والقوانين الدولية وضعت لتمنع القيام بإجراءات كهذه، خصوصًا بعد دروس الحربين العالميتين الطاحنتين. وينصّ ميثاق الأمم المتحدة في مبادئه الأساسية على التزام الدول بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل النزاعات. كما أن اتفاقية لاهاي لعام 1907 تنصّ على عدم جواز مصادرة الأملاك الخاصة وعلى اعتبار الدولة المحتلة طرفا لا يتجاوز دوره إدارة العقارات في الأراضي التي تحتلها. وتنصّ اتفاقية جنيف الرابعة على عدم جواز نقل قسم من مواطني الدولة المحتلة إلى الأراضي التي تحتلها.

وقد تذرّع الإسرائيليون كعادتهم بشتى الذرائع لتبرير انتهاكاتهم، فكان المسؤولون الإسرائيليون يصرّحون أن عدوانهم في حرب عام 1967 كان حربًا «وقائية» مما جعل البعض يظن أنه ليس لدى إسرائيل مطامع استعمارية في القدس. ثم جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بضمّ المدينة، وقد جوبه برفض عنيف في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية. وعادت إسرائيل إلى ممارسة سياسة التضليل، فقام وزير الخارجيّة الإسرائيلي آنذاك، أبا إيبان، بإبلاغ الأمم المتحدة خطيًا، أن الإجراءات الإسرائيلية في المدينة لا تمثّل ضمًا بل هي مجرد إجراءات للدمج الإداري. لكن الخبراء القانونيين الإسرائيليين والمحكمة الإسرائيلية العليا اتفقوا في واقع الأمر، على أن القدس الشرقية أصبحت بالفعل جزءًا لا يتجزأ من دولة إسرائيل بحكم تلك الإجراءات. (Ruth Lapidoth)

وقد أصدرت الأمم المتحدة قرارات عديدة للتنديد بما تقترفه إسرائيل من انتهاكات للقانون الدولي:

- في عام 1968 صدر قرار مجلس الأمن رقم 252 الذي شجب قرار الحكومة الإسرائيلية بضم القدس وطالب بالعدول عن كل الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع المدينة.
- في عام 1971 صدر قرار مجلس الأمن رقم 298 الذي يوصي الأمين العام للأمم المتحدة بالتحقّق من انصياع إسرائيل لقرارات مجلس الأمن وبتقديم تقرير حول ذلك خلال مدة ستين يومًا.
- في عام 1979 صدر قرار مجلس الأمن رقم 446 الذي أعلن عدم شرعية سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس. كما تشكلت لجنة لدراسة وضع المستوطنات. وبالطبع لم تتعاون إسرائيل مع اللجنة، فصدر قرار مجلس الأمن رقم 452 الذي شجب إسرائيل لعدم تعاونها.
- في عام 1980 طالب مجلس الأمن في قرار رقم 465 إسرائيل بوقف الاستيطان والامتناع عن بناء مستوطنات جديدة وتفكيك ما كان قد أقيم منها حتى ذلك الحين. كما طالب الدول الأعضاء بعدم مساعدة إسرائيل في بناء المستوطنات.
- في السنة نفسها صدر قرار مجلس الأمن رقم 478 الذي اعتبر تأكيد الكنيست الإسرائيلي ضمّ القدس الشرقية انتهاكًا للقانون الدولي، وطالب الدول الأعضاء التي لديها سفارات في القدس بنقل سفارتها إلى تل أبيب.

وهناك قرارات أخرى عديدة صدرت عن كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت كثيرًا ما تصدر بأغلبية ساحقة إن لم يكن بإجماع كافة الأعضاء. حتى الولايات المتحدة نفسها لم تستخدم حقّ النقض «الفيتو» في القرارات المتعلقة بالقدس، فكانت غالبا ما تمتنع عن التصويت أو تصوّت مع القرار في أحيان نادرة. كل ذلك لم يردع الدولة العبرية عن المضيّ في انتهاكاتها ضاربة عرض الحائط بالمواثيق والقوانين والأعراف الدولية ومستخفة بالإرادة الدولية.

## الانتهاكات الدينية

يتبجّح المسؤولون الإسرائيليون بالقول إن القدس لم تشهد مناخًا من حرية العبادة واحترام الحرمات الدينية كالذي شهدته أثناء الحكم الإسرائيلي للمدينة. ويستدلون على ذلك بالإشارة إلى القانون الخاص بـ «المحافظة على الأماكن المقدسة» الصادر عام 1967، الذي يفترض أن يضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وحماية المقدسات. لكن التاريخ شاهد على أن ذلك القانون لم يكن غير حبر على ورق. ففي عام 1969 أشعل إسرائيلي متطرّف النار في المسجد الأقصى فيما أخَّرت السلطات الإسرائيلية وصول قوات الإطفاء إلى مكان الحريق. وتسبب الحريق في إتلاف أجزاء كبيرة من المسجد كما أدى إلى تدمير منبر صلاح الدين الشهير. وفي عام 1982 هاجم جندي إسرائيلي قبة الصخرة وقتل عددًا من الفلسطينيين. أما في عام 1984 فقد نجح حرّاس الأقصى في إفشال محاولة تفجير المسجد من قبل متطرفين يهود. (MENA, 88).

واستمرت الاعتداءات على الأماكن الدينية طوال السنين التي مازالت تسيطر فيها إسرائيل على القدس. وقد اعترضت منظمة اليونسكو مرارًا على الحفريات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية حول تلك الأماكن وما تسبّبه من ضرر للتراث العالمي. وكان آخر تلك الاعتداءات حفر الأنفاق تحت ساحة الحرم.

وجدير بالذكر أن مزاعم اليهود بأن هيكلهم، الذي يقومون باسمه بشتى الاعتداءات، يقع في ساحة الحرم، مزاعم باطلة فنّدها علماء الآثار اليهود أنفسهم The Myth of Jerusalem Middle East Information Center www.middleeastinfo.org Arab Israeli Conflict News,History and Discussions فقد وضعت دراسات عديدة تؤكد أنه لا يوجد أثر للهيكل المزعوم في منطقة الحرم، أشهرها تقرير لجنة تقصّي الحقائق المنبثقة عن عصبة الأمم التي شكلت عقب أحداث عام 1929 للتحقق من ملكية حائط البراق أو الحائط الغربي الذي يسميه اليهود «حائط المبكى». وقد جاء في التقرير أن حائط البراق جزء لا يتجزأ من الحرم الشريف، فهو بالتالي وقف إسلامي تعود ملكيته لعامة المسلمين. ورغم ذلك يستمر الإسرائيليون باستفزاز مشاعر العرب والمسلمين والادعاء بأن حقوقهم الدينية والثقافية منتهكة في القدس. والهدف من المغالاة في الحديث عن مكانة القدس الدينية و«العاطفية» بالنسبة

لليهود خلق انطباع لدى العالم بأن مسألة القدس شديدة التعقيد وبالغة الصعوبة وغير قابلة للمساومة بالنسبة إلى إسرائيل. وقد وصل حجم التضليل الإسرائيلي في هذا الشأن إلى حدّ أن أصبحت بعض الأوساط الغربية، تجهل أو حتى تشكك بالتاريخ العربي للقدس. (حنان عشراوي وغادة الكرمي وغسان الخطيب في مؤتمر جمعية «القانون»).

## نظرة مستقبلية لواقع القدس

لقد أثبتت أحداث انتفاضة الأقصى مكانة القدس لدى الشعب الفلسطيني وأبناء الأمة العربية والشعوب الإسلامية. وأكدت هذه الانتفاضة أن لا سلام بغير القدس، وأن كافة محاولات التهويد تكسّرت على صخرة الصمود والمقاومة والإيمان بعروبة القدس والإصرار أن تكون عاصمة دولة فلسطين.

وفي السنوات الأخيرة تبارى العديد من الباحثين والسياسيين لعرض تصوّراتهم لمستقبل القدس من خلال طرح مبادرات لحلّ قضية المدينة. وكان المحور الرئيسي لهذه الطروحات هو التكيّف مع الأوضاع القائمة واعتبار القدس عاصمة موحّدة للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية. وقد وضعت الخرائط لتبيان التصوّرات المختلفة لمستقبل المدينة المقدسة. إلا أن كافة هذه الطروحات اصطدمت على أرض الواقع بغياب قاسم مشترك بين المطامع الإسرائيلية والحقوق والطموحات الفلسطينية. وفي مباحثات الوضع النهائي أثناء عهد حكومة إيهود باراك في عام 2000 كانت القدس محور خلاف رئيسي بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. غير أنه، وللمرة الأولى، رفع الحظر الذي كان مفروضًا داخل المجتمع الإسرائيلي على مناقشة موضوع القدس وتقديم تنازلات بشأنها، وتعالت بعض الأصوات الإسرائيلية المنادية بضرورة إيجاد حلّ لمسألة القدس إذا أريد للسلام أن يتحقق مع الشعب الفلسطيني ومع العالمين العربي والإسلامي. إلا أن الموقف الإسرائيلي الرسمي لم يرتقِ بعدُ إلى مستوى قد يكون مقبولاً لدى الشعب الفلسطيني، فالفجوة بين الموقف الفلسطيني المدعوم بالمواقف العربية ومعظم دول العالم وقرارات الشرعية الدولية، وبين الموقف الإسرائيلي، ما زالت واسعة، ولم يكن بالإمكان جسرها في

مفاوضات كامب ديفد وطابا الأخيرتين. ولعل أبرز ما تم طرحه مؤخرًا هو الأطروحة الإسرائيلية المعروفة القائلة بأن «ما لنا لوحدنا وما لكم لنا ولكم»، أي أن القدس الغربية هي لإسرائيل في حين أن المناطق العربية في القدس الشرقية تكون للفلسطينيين والمناطق اليهودية فيها للإسرائيليين، ويتم تقسيم البلدة القديمة إلى أحياء تكون فيها السيادة على ما يسمّى بالحيّ اليهودي وعلى جزء من الحيّ الأرمني وحائط البراق والحوض المقدس للإسرائيليين. ومن الواضح أن هذا الطرح ليس جديًا ولن يجد آذانًا صاغية من أي فلسطيني.

كما تمّ طرح فكرة السيادة المشتركة، وفكرة السيادة للّه، والإدارة المشتركة لشؤون السكان، وأفكار أخرى لا مجال لسردها هنا. هذه المبادرات جميعًا تتجه إلى الفرض على الفلسطينيين الإقرار بالأمر الواقع وقبول الإجراءات الأحادية التي قامت بها إسرائيل في القدس، متحدّية بها قرارات الشرعية الدولية.

لقد دأبت إسرائيل منذ بدء عملية السلام على محاولة ترسيخ توجّهاتها وفرض تصوّراتها على الجانب الفلسطيني، حيث رفضت منذ البداية تشكيل مجموعة عمل للقدس في إطار المحادثات المتعددة الأطراف، واعترضت دائما على مشاركة أبناء القدس في المفاوضات الرسمية رغم أن مقرّ الفريق الفلسطيني لمؤتمر السلام الذي بدأ بمدريد في العام 1991 كان في «بيت الشرق» في القدس، ومنه انطلقت أعمال اللجان الفنية التي شكّلت لتقديم المشورة والدعم للفريق الفلسطيني المفاوض. وفي حين تمّ الاعتراف بهذا المقرّ كعنوان رئيسي لفريق السلام الفلسطيني، حيث عقدت فيه اللقاءات مع العديد من وزراء خارجية دول العالم والمبعوثين الرسميين الدوليين، إلا أن الوضع بدأ يتغيّر لاحقًا خصوصًا بعد فرض القيود على دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل. فتراجعت مكانة «بيت الشرق» وتراجع دور القدس كمركز إقتصادي وثقافي للشعب الفلسطيني.

غير أن الارتباط الروحي والعضوي للشعب الفلسطيني بالقدس لم يضعُف، بل إن عزيمة الشعب الفلسطيني ازدادت ثباتًا وتعمّق تعلّقه بمدينته المقدسة وتعزّز تمسّكه بكافة حقوقه الوطنية وإصراره على التخلّص من الاحتلال واستعادة أرضه

وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، فانطلقت أحداث الأقصى للتعبير عن رفض الشعب الفلسطيني لتحدي شارون له بزيارته الاستفزازية للمسجد الأقصى، وتحوّل الغضب الفلسطيني انتفاضة شعبية ما زالت مستمرّة حتى اليوم لتثبت لإسرائيل وللعالم أن الشعب الفلسطيني سيواصل نضاله لاستعادة أرضه وحرّيته وكرامته.

ويبدو اليوم أن الحل القانوني والواقعي لمسألة القدس هو أن تكون القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 عاصمة لفلسطين وتحت سيادة الدولة الفلسطينية بعد انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، في حين تكون أورشليم أو القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، وأن تكون هناك ترتيبات واتفاقات متبادلة بين الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية بشأن كافة القضايا والحقوق المعلّقة منذ عام 1948، وبالأخص الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية، فضلا عن ضمان حرية الوصول إلى أماكن العبادة لكافة المؤمنين من أتباع الديانات السماوية الثلاث.

# الملحق 1 : وثيقة قرار مجلس الشيوخ الأمريكي

## اللائحة رقم 79 لجلسة مجلس الشيوخ رقم 105، الجلسة الأولى، قرار رقم 60.

## في مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية

## 11 حزيران/ يونيو 1997

## تم استلامه وإدراجه في اللائحة

## قرار مؤيد

متعلق بالذكرى الثلاثين لإعادة توحيد مدينة القدس.

حيث أن القدس كانت طوال ثلاثة آلاف عام النقطة المحورية للعبادة الدينية اليهودية ؛

وحيث أن القدس تعدُ اليوم مدينة مقدسة لأهل الديانتين المسيحية والإسلامية؛

وحيث كان هناك تواجد يهودي مستمر في القدس لمدة ألفيات ثلاث وأكثرية يهودية في المدينة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر؛

وحيث أن الأكثرية اليهودية النامية في مدينة القدس القديمة التاريخية قد تم طردها بالقوة خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948؛

وحيث أن القدس كانت ما بين عامي 1948 و1967 مدينة مقسمة ومنع المواطنون الإسرائيليون من جميع الأديان إضافة إلى اليهود من مواطني جميع الدول من الدخول إلى المواقع المقدسة في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأردن؛

وحيث أن القدس أعيد توحيدها من قبل إسرائيل خلال النزاع المعروف بحرب الأيام الستة؛

وحيث أنه منذ عام 1967 أصبحت القدس مدينة موحدة، وتم ضمان وصول الأشخاص من كافة الأديان إلى الأماكن المقدسة الموجودة داخل المدينة؛

وحيث أن هذا العام هو العام الثلاثين الذي تمارس فيه إدارة القدس كمدينة موحدة تحفظ فيها وتحمى حقوق كل الأديان والمعتقدات؛

وحيث أن مجلسي الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنّيا بأغلبية ساحقة في عام 1990 القرار المؤيد رقم 106 والقرار المؤيد الصادر عن مجلس النواب رقم 290 اللذين يعلنان أن القدس، عاصمة إسرائيل، «يجب أن تبقى مدينة غير مقسمة» ويدعوان إسرائيل والفلسطينيين إلى التفاوض لحل الخلافات بينهما؛

وحيث أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين وصف فيما بعد القرار المؤيد الصادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي رقم 106 بأنه «قد ساعد جيراننا على الوصول إلى طاولة المفاوضات» لإصدار إعلان المبادئ التاريخي حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الذي تم توقيعه في واشنطن بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر، 1993؛

وحيث أن القانون التشريعي لعام 1995 بشأن وجود السفارة الأمريكية في القدس (قانون عام رقم 45.104)، والذي أصبح قانونا بتاريخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1995، ينص على أن سياسة الولايات المتحدة حول القدس تدعو إلى ضرورة إبقاء القدس عاصمة إسرائيل غير المقسمة:

والآن، وبالتالي، حيث أن مجلس النواب قد أقرّ (وأيّده مجلس الشيوخ) أن الكونغرس

1) يهنئ سكان القدس وشعب إسرائيل بمناسبة الذكرى الثلاثين لإعادة توحيد تلك المدينة التاريخية؛
2) يعبّر بشدة عن إيمانه بأن القدس يجب أن تبقى مدينة غير مقسمة تكون فيها حقوق كل المجموعات الدينية والعرقية محمية كما كانت من قِبل إسرائيل خلال الثلاثين سنة الماضية؛
3) يدعو كلا من رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيتها للتأكيد علنا بأن سياسة الولايات المتحدة هي أن القدس ينبغي أن تبقى عاصمة غير مقسمة لدولة إسرائيل؛
4) يحثّ المسؤولين الأمريكيين على تجنب القيام بأية خطوات تتعارض مع هذه السياسة.

أقره مجلس النواب في العاشر من حزيران/ يونيو 1997.

# الملحق 2: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 (الدورة 2) بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947

## التوصية بخطة لتقسيم فلسطين

**الجزء الثالث** - مدينة القدس

### أ- نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Separatum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

### ب- حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية، مضافا إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقا أبوديس، وأبعدها جنوبا بيت لحم، وأبعدها غربا عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا، كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب).

### ج- نظام المدينة الأساسي

على مجلس الوصاية، خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستورا مفصلا للمدينة، يتضمن جوهر الشروط التالية:

### 1- الإدارة الحكومية . مقاصدها الخاصة:

على السلطة الإدارية أن تتبع، في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية، الأهداف الخاصة التالية:

أ. حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة، الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم- المسيحية واليهودية والإسلام- وصيانتها،

والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام ـ السلام الديني خاصة ـ مدينة القدس.

ب. دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بنّاء من شأنه أن يحسّن حياة السكان، آخذا بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

## 2 ـ الحاكم والموظفون الإداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولا أمامه. ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته على ألا يكون مواطنا لأي من الدولتين في فلسطين.

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية، بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية. وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين، يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (100) من الميثاق. ويختارون، قدر الإمكان، من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أن تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعا مفصلا لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية، لينال موافقته عليه.

## 3 ـ الاستقلال المحلي:

أ. يكون للوحدات القائمة حاليا ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب. يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة، تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه.

وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

### 4 ـ تدابير الأمن:

أ. تجرد مدينة القدس من السلاح، ويعلن حيادها، ويحافظ عليه، ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدبير أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب. وفي حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

ج. للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية، يجد أفرادها من خارج فلسطين، ويعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والإنفاق عليها.

### 5 ـ التنظيم التشريعي:

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية. ومع ذلك، فيجب ألا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي. ويعطي الدستور الحاكم الحق في الاعتراض (VETO) على مشاريع القوانين المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهريا بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي.

### 6 ـ القضاء:

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.

### 7 ـ الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني، ومقيدة بأحكام

التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة، ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها.

## 8ـ حرية العبور (TRANSIT) والزيارة والسيطرة على المقيمين:

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيهما، وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها، بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية.

## 9ـ العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

## 10ـ اللغات الرسمية:

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.

## 11ـ المواطنة:

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عربا أو يهودا قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقا للفقرة (9) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

## 12 ـ حريات المواطنين:

أ. يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العام، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم، وحرية القول، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم.

ب. لا يجري أن تمييز بين السكان بسبب الأصل، أو الدين، أو اللغة، أو الجنس.

ج. يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون.

د. يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

هـ. مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة، لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و. تمن المدينة تعليما ابتدائيا وثانويا كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية. وأن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة، لن تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

ز. لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة، أو في التجارة، أو الأمور المدينة، أو الصحافة، أو المنشورات، بجميع أنواعها، أو الاجتماعات العامة.

## 13 ـ الأماكن المقدسة:

أ. لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية.

ب. تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقا للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

ج. تصان الأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية، ويحرم كل فعل من شأنه

أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم، في أي وقت، ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما ، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة او الطوائف المعنية إن لم يتلق جوابا عن طلبه خلال مدة معقولة.

د. لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفى منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية العامة.

## 14- سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين:

أ. إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس، يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب. وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة، يقرر الحاكم، بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين، ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين، والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب.

ج. وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات، على أساس الحقوق القائمة، في حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين. ويجوز للحاكم أن يستعين في أثناء قيامه بهذه المهمة، بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

د. مدة نظام الحكم الخاص

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية، في ضوء المبادئ المذكورة أعلاه، في ميعاد أقصاه أول تشرين الأول (أكتوبر) 1948. ويكون سريانه، أول

الأمر، خلال عشر سنوات، ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام، في أقرب وقت، بإعادة النظر في هذه الأحكام. ويجب، عند انقضاء هذه المدة، أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان، بطريق الاستفتاء، عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

# قائمة المراجع


- أبو فردة، أحمد. **موسوعة عشائر وعائلات فلسطين : (1) القدس مدنها وقراها** (عمّان، دار الجليل للنشر، 1991)
- تفكجي، خليل. **المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية** (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1994)
- جابر، فايز فهد. **القدس : ماضيها. حاضرها. مستقبلها** (عمّان، دار الجليل للنشر، 1985)
- جريس، سمير. **القدس : المخططات الصهيونية. الاحتلال.التهويد** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)
- الخالدي، وليد. **كي لا ننسى : قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)
- الدويك، عزيز. «تصنيف قرى القدس ووظيفتها»، **شؤون تنموية**، المجلد الخامس ـ العدد الثاني والثالث، شتاء 1995 ـ 1996.
- شعبان، إبراهيم. «الحق العربي في القدس»، «**شؤون تنموية**»، المجلد الخامس ـ العدد الثاني والثالث، شتاء 1995 ـ 1996.
- صندوقة، هائل. «مشاريع إعمار البلدة القديمة ومقدساتها»، «**شؤون تنموية**»، المجلد الخامس ـ العدد الثاني والثالث، شتاء 1995 ـ 1996.
- عبد الهادي، مهدي. «مستقبل القدس من منظور فلسطين». **شؤون تنموية**، المجلد الخامس ـ العدد الثاني والثالث، شتاء 1995 ـ 1996.
- **القدس. دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية** (بيت لحم: مركز اللقاء، 1996).
- لاتندريس، آن. «بين الأسطورة والواقع: تحليلات إسرائيلية حول القدس». **شؤون تنموية**، المجلد الخامس ـ العدد الثاني والثالث، شتاء 1995 ـ 1996.
- مارجوليوت، دافيد صموئيل. «**القاهرة وبيت المقدس ودمشق** (دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، 2000).
- المؤتمر الدولي الثالث لجمعية «القانون»، القدس من 5 ـ7 حزيران 2000.
- مصطفى، وليد. **القدس. سكان وعمران**، القدس: مركز الإعلام والاتصال، 1997.

- "Culture and Community in Jerusalem: Strategies to Protect and Promote Human Rights" LAW's 3rd International Conference: (Jerusalem, 5-7 June 2000).
- "Jewish Settlement in a Palestinian Neighborhood: A Case Study on Ras al-Amud", a legal brief paper by Law Society for The Protection of Human Rights and the Environment (Jerusalem, July 2000).
- "The Status of Jerusalem" from the web site of the Israeli Ministry of Foreign Affairs: http://www.israel- mfa.gov.il/mfa
- "East Jerusalem - The Current Planning Situation: A Survey of Municipal Plans and Planning Policy," Ir Shalem - Jerusalem, 1998.
- "Expanding the Jewish Presence in the Old City of Jerusalem". Eye on Palestine, www.arij.org
- "Report On Israeli Settlement" Foundation for Middle East Peace (FMEP), www.fmep.org
- "The Status of Jerusalem Reconstructed - Israel's Unilateral Actions Determine the Future of Jerusalem". Eye On Palestine, www.arij.org
- "UN Commission concludes that al-Buraq Wall is part of the Haram al-Sharif Compound United Nations International Commission of Inquiry Report at **www.nad.gov.ps** as well as the PLO's Negotiations Affairs Department (NAD) press release, September 25, 2000 .
- Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ) database and field verification.
- Asali, K.J. "Jerusalem in History: Notes on the Origins of the City and its Tradition of Tolerance", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 16 Number 4, Fall 1994.
- Bahat, Dan. *Carta's Historical Atlas of Jerusalem* (Jerusalem: Carta, 1986)
- Fr. Labib Kobti, "Christians Stand For Justice In Jerusalem, http://www.al-bushra.org
- Gilbar, Gad G. *Ottoman Palestine 1800-1914: Studies in Economic and Social History* (Leiden: E.J. Brill, 1990)
- *Handbook of Historical Statistics* (Boston: G.K. Hall & Co., 1982)
- Hodgkins, Allison B. *Israeli Settlement Policy In Jerusalem*: Facts on the Ground (Jerusalem: PASSIA, 1998)
- Karpat, Kemal. *Ottoman Population 1830-1914: Demographic and Social Characteristics* (Wisconsin: University of Wisconsin Press, 1985)
- Kendall, Henry. *Jerusalem: The City Plan* (London: His Majesty's Stationary Office, 1948)
- Lapidot, Ruth "Jerusalem and the Peace Process" *Israel Law Review*, Vol. 28, Nos. 2-3, Spring-Summer 1994, taken from the Israeli Ministry of Foreign Affairs' website at: http://www.israel-mfa.gov.il/mfa
- McCarthy, Justin. *The Arab World, Turkey, and the Balkans* (1878-1914): A *The Sociology of Jews*, Odessa, 1914.
- *The Middle East and North Africa 2000*, 46th edition, Europa Publications Limited 1999. (MENA)
- *The Myth of Jerusalem*: Middle East Information Center: Arab Israeli Conflict, News, History and Discussions. www.middleeastinfo.org

- Mills, E. *Census of Palestine 1931: Population of Villages, Towns, and Administrative Areas* (Jerusalem: The Greek Convent and Goldberg Press, 1932)
- Revusky, A. *Jews in Palestine* (New York: The Vanguard Press, 1936)
- Robinson and Smith. *Biblical Researches in Palestine, and the Adjacent Regions: A Journal of Travels in the Year 1838* (Boston: Crocker and Brewster, 1868)
- Schmelz, U.O. *Modern Jerusalem's Demographic Evolution* (Jerusalem: The Jerusalem Institute for Israeli Studies, 1987)
- *Statistical Yearbook of Jerusalem*, various issues.

# قائمة الأشكال


Bibliotheca Alexandrina
0438528